

بسم الله

جامعة الأزهر

الرحمن الرحيم
كلية الشريعة والقانون بالدقهلية

الطـلاق البدعي
ببين
الإعمال والإهمال
في ميزان الفقه الإسلامي
دراسة مقارنة

..

دكتور

عبد الحليم محمد منصور على
مدرس الفقه المقارن بالكلية

..



يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ
وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ
بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا
تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا (١) فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ
فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ
مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (٢) الْآيَتَانِ مِنْ سُورَةِ الطَّلَاقِ

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحل النكاح وحرم السفاح وألف بين الأجساد والأرواح وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم " (١) . وبعد .

فإن الزواج سنة من سنن الأنبياء وحلة من حلل الأتقياء أذن به رب الأرض والسماء به يكون البعيد قريبا والأجنبي صهرا ونسيبا (٢) ولقد امتن الله به على عباده حيث يقول : " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (٣) والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ومن دعا بدعوته واستمسك بسنته إلى يوم الدين وبعد .

فإن الإسلام عني بالأسرة عناية فائقة من جهة الحفاظ عليها وتقويض كل ما من شأنه أن يهدمها ويعمل على تفككها ، إذ إن الأصل في الإسلام هو تكوين الأسرة الصحيحة الخالية من المشكلات ولكن إذا أصيبت بوحدة منها ففي منهجه العلاج الحاسم لها وما على البشر إلا أن يولوا وجوههم شطره حتى يحصلوا على بغيتهم دون ثمة عناء أو عنت (٤)

ومن أخطر العوارض التي تواجه الأسرة المسلمة قضية الطلاق عندما يجعل الرجل من هذه الكلمة شيئا سهلا يتلفظ به عند كل أمر من الأمور التي تعرض له في حياته ويجعل بيته وأسرته معرضة للانحيار

(١) سورة الأنفال ، آية : (٦٣)

(٢) رسالة القصر والجمع ، للشيخ محمد محمود أبو حسن ، هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤١١ هـ وهذه الفقرة من نماذج لأسلوب الشيخ ص ١٥

(٣) سورة الروم ، آية : (٢١)

(٤) (المستشار / حسن منصور ، منهج الإسلام في علاج المشكلات الأسرية ، ص ٥ ، الناشر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، العدد ٧٤ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

والإسلام بتعاليمه الدقيقة يحفظ حاضر الأسرة ومستقبلها ويبعد شبح الطلاق المرعب عنها ، لكن الطلاق أخذ يشيع في مجتمعات إسلامية كثيرة لأن انحلال المدنية الغربية تسلل إلينا وشرعت جرائمه تدق بعنف الأبواب المغلقة . (١)

والطلاق كما شرعه الإسلام فهو عمل استثنائي يقوم به الرجل عندما تكون الأسرة غير قابلة للاستمرار ومن ثم فقد حدد له الإسلام نظاما معيناً ليحافظ به على الأسرة من الانهيار ، حيث أمر الرجل الذي يريد الإقدام على هذه العمل ويريد طلاق امرأته أن يطلقها طليقة واحدة في طهر لم يجامعها وهذا هو الطلاق السني الذي شرعه الإسلام

أما إذا خالف الرجل هذا النظام وطلق زوجته أكثر من طليقة أو طلقها في الحيض أو في طهر جامعها فيه فهذا ما يسمى بالطلاق البدعي لأن المطلق خالف فيه أمر الله عز وجل وابتدع نظاما مخالفا لنظام السماء في تشريع الطلاق ، وهذا الطلاق على النحو سالف الذكر عمل محرم أجمع الفقهاء على تحريمه في كل العصور .

لذا كان بحث هذه المسألة من أجل بيان حكم هذا الطلاق من حيث مدى إعماله أو إهماله أمرا بالغ الأهمية ولقد أثر كثير من الفقهاء الابتعاد على عن هذه المسألة العصبية مؤثرا السلامة

ولقد قال عنها الإمام الصنعاني : " ولا يخفى أن هذه محض عصبية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها فلا نكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف وههنا يتميز المنصف من غيره من فحول النظر والأتقياء من الرجال " (٢)

بل إن الإمام الصنعاني تردد في هذه المسألة مرارا حيث قال : وقد كنا نفتي بعدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه .. ثم إنه قوي عندي ما كنت أفتي به أولا من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتها سمينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي " (٣)

(١) قضايا المرأة بين التقاليد الركدة والوافدة ، الشيخ محمد الغزالي ، ص ٢٢ (٢) سبل السلام ٣ / ١٧٥

(٣) سبل السلام ٣ / ١٧١

ولعل ما تنطوي عليه هذه المسألة من أهمية بالغة هو الذي حدا بكثير من الفقهاء بالابتعاد على هذه القضية لا سيما وأن فقهاء المذاهب الأربعة أبا حنيفة ومالكا والشافعي وأحمد وغيرهم يرون إعمال الطلاق البدعي وإيقاعه على المطلق ومن ثم فإن مخالفة ما ذهب إليه هؤلاء الفقهاء الأربعة أمر ثقیل على نفس كثير من الفقهاء فأثر الكثير منهم الابتعاد عن هذه المعضلة .

ويقول الشيخ الغزالي : والطلاق شيء بغیض ! لا سيما بعد أن يتحول الزوجان إلى والدين فإن ضرر الانفصال يتجاوزهما إلى غيرهما من الأبرياء وأرى أن الوقاية خير من العلاج وأن استدامة الحياة الزوجية أولى من تعريضها للانقطاع ثم مواجهة الآثار السيئة للطلاق " (١)

ولما كانت مهمة العلماء والفقهاء هي تجديد الدين في نفوس المسلمين حتى يقبلوا عليه بكل حب وشغف فقد شمرت عن ساعد الجد وسألت الحق سبحانه وتعالى أن يهديني سواء السبيل في هذه العصيبة كما سماها الإمام الصنعاني لا سيما وأن كثيرا من المشكلات التي تكتنف الأسرة المسلمة وتعرضها للانهايار تحتاج في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الطلاق البدعي وإهماله وعدم الاعتراف به حرصا على كثير من البيوت من الانهايار وتثريد أبنائها

من أجل ذلك شرعت في بحث هذه المسألة وفق ما ذهب إليه فقهاء المذاهب الثمانية وبينت آراءهم في كل مسألة من المسائل التي تعرضت لها في هذا البحث وحرصت على أن أنقل من أقوالهم نصوصا لما نقلته عنهم ، كما أنني استفدت كثيرا من فقه الإمامين الجليلين ابن تيمية وابن القيم اللذين كان لهما مع غيرهما من فقهاء المسلمين فضل السبق في بحث هذه المسألة بحثا موضوعيا مجردا عن الهوى والتعصب .

(١) الشيخ الغزالي ، السابق ، ص ٢١

كما قمت بترجيح ما رأيته أقرب روح الإسلام ومبادئه العامة التي تحقق للناس مصالحهم وتيسر عليهم أمور دينهم في هذه الحياة الدنيا وتحفظ للأسرة المسلمة كيانها من التهدم والانحيار ملتزما في كل ذلك بالإطار الفقهي العام فلم أخرج عن إطار المدارس الفقهية سائلة الذكر وكان نصب عيني دائما في كل لحظة من لحظات كتابة هذا البحث هو الوصول إلى صراط الله المستقيم في هذه المسألة وما فيه نفع للإسلام والمسلمين ، فإن أكن قد وفقت فمن فضل الله علي ، وإن تكن الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان وأسأل الله عز وجل أن يجنبني الزلل في القول والفعل والعمل إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير .

وحتى لا أكون كحاطب ليل الذي يجمع في خطبه ما ليس منه بد فقد جعلت لهذا البحث خطة حتى لا أحيد عن مضمون هذا البحث وذلك على النحو التالي .

خطة الدراسة في هذا البحث

هذا البحث يشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة

أولاً – التمهيد ويشتمل على :

١ – منهج القرآن الكريم في تشريع الطلاق

٢ – المراد بالطلاق السني والبدعي عند فقهاء المذاهب الثمانية

ثانياً – المبحث الأول : الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة

المطلب الثاني : حكمه من حيث الحل والحرمة

المطلب الثالث : حكمه من حيث الإعمال والإهمال

المطلب الرابع : حكم طلاق غير المدخول بها في الحيض

المطلب الخامس : حكم الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

ثالثاً – المبحث الثاني : طلاق الثلاث

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة

المطلب الثاني : حكمه من حيث الحل والحرمة

المطلب الثاني : حكمه من حيث الإعمال والإهمال

وفيه فرعان :

الفرع الأول : حكم طلاق المدخول بها ثلاثاً

الفرع الثاني : حكم طلاق غير المدخول بها ثلاثاً

رابعاً – المبحث الثالث : حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة .

المطلب الثاني : حكمه من حيث الإعمال والإهمال .

خامساً – خاتمة البحث وتشتمل على :

– نتائج البحث

– مراجع البحث – فهرس الصفحات

التمهيد

أولا - منهج القرآن الكريم في تشريع الطلاق

إن القرآن الكريم في تشريعه لأحكام الطلاق سلك مسلك التدرج في التشريع كغيره من الأمور الأخرى التي عالجها على مراحل ليأخذ بيد الناس إلى أقوم سبيل في تشريع أمر يهم الحياة الزوجية في المجتمع

ولقد كان نظام الأسرة قبل الإسلام غير مستقر بسبب إطلاق حق الرجل في الطلاق كيفما شاء دون تحديد لعدد معين من الطلاقات وهذا ما جعل الناس يسيئون استخدام هذا الحق فنزل قوله تعالى " الطلاق مرتان " مبينا المقدار الذي يملكه الرجل على امرأته فإن تعداه فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكان نزول الآيات الواردة في سورة البقرة كقوله تعالى " الطلاق مرتان " وغيرها من الآيات في العامين الأولين بعد الهجرة إلى المدينة إذ كان كل الطلاق مباحا أولا من حيث العدد ومن حيث الوقت فكان الرجل يطلق متى شاء في الطهر أو في الحيض وبأي عدد ، ثم قيد الله عز وجل هذا الأمر شيئا فشيئا فجاء تحديد العدد في قوله " الطلاق مرتان " .

قال القرطبي : " ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة وكان هذا في أول الإسلام برهة يطلق الرجل امرأته ما شاء من الطلاق فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء فقال رجل لامرأته على عهد رسول الله ع لا آويك ولا أدعك تحلين قالت وكيف ؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عدتك راجعتك فشكت المرأة ذلك إلى عائشة فذكرت ذلك للنبي ع فأنزل الله هذه الآية بيانا لعدد الطلاق الذي للمرء فيه أن يرتجع دون تجديد مهر وولي ونسخ ما كانوا عليه " (١)

جاء في كتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس : "... فمن العلماء من يقول هي ناسخة لما كانوا عليه لأنهم كانوا في الجاهلية مدة وفي أول الإسلام برهة يطلق الرجل امرأته ما شاء من الطلاق فإذا كادت تحل من طلاقها راجعها ما شاء فنسخ الله

(١) القرطبي ٣ / ١٢٦ ، ط ، دار الشعب الثانية ١٣٧٢ هـ ، الطبري ، ٢ / ٤٥٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ط ،

عز وجل ذلك بأنه إذا طلقها ثلاثا لم تحل له حتى تتكح زوجا غيره وإذا طلقها واحدة أو اثنتين كانت له مراجعتها ما دامت في العدة فقال عز وجل : " الطلاق مرتان " أي الطلاق الذي يملك معه الرجعة وهذا معنى قول عروة قريء على عبد الله بن أحمد بن عبد السلام عن أبي الأزهر قال حدثنا روح بن عبادة عن سعيد عن قتادة في قول الله عز وجل " الطلاق مرتان " قال فنسخ هذا ما كان قبله فجعل الله عز وجل حد الطلاق ثلاثا وجعل له الرجعة ما لم يطلق ثلاثا. (١)

وإذا كان القرآن الكريم قد وضع قيда على إرادة الزوج من حيث عدد الطلقات التي يملكها الزوج فإنه قد وضع قيда آخر على إرادته من حيث الوقت بحيث لم يعد مباحا له بإطلاق أن يطلق في أي وقت في الطهر أو في الحيض وإنما يجب عليه إذا أراد أن يطلق ، أن يطلق في الوقت الذي شرعه الله عز وجل وهو أن يطلق الرجل المرأة طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ، وكان ذلك في منتصف العهد التشريعي في المدينة وفيها نزل قوله تعالى " فطلقوهن لعدتهن " (٢) ففقد بذلك الحق سبحانه وتعالى الطلاق من حيث الوقت الذي يجب أن يطلق فيه الرجل ومن ثم فلا يجوز للرجل أن يطلق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه .

(١) الناسخ والمنسوخ للنخاس ج: ١ ص: ٢٢٣

(٢) سورة الطلاق ، آية : (١) وقد نزلت سورة الطلاق بعد سورة النساء فيحمل المطلق في سورة النساء على المقيد في سورة الطلاق فقد ورد عن أبي عطية قال : سمعت ابن مسعود يقول : من شاء قاسمته نزلت سورة النساء القصوى بعدها يعني بعد سورة النساء الكبرى . صحيح البخاري ٤ / ١٦٤٧ ، سنن اللبيهقي الكبرى ، ٧ / ٤٣٠ ، مصنف عبد الرزاق ٦ / ٤٧١ ، مصنف أبي شيبة ٣ / ٥٥٤ ، الدراري المضية ١ / ٢٨٤ .

□ ويبدو لي أن الاختلاف البين بين الفقهاء قديمهم وحديثهم حول قضية الطلاق البدعي من حيث إعماله وإهماله يرجع إضافة إلى ما تقدم إلى :

— حديث ابن عمر الذي روي بروايات مختلفة بلغ مجموع عددها في الصحيحين فقط ٣٩ طريقا وهذه الروايات كلها لم تتفق على صيغة واحدة لما قاله رسول الله ﷺ حيث جاءت بعض الروايات مختصرة لما قاله عليه السلام كما في رواية شعبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر " .. مره فليراجعها فإذا طهرت فإن شاء طلقها "

ولما كان قصد التشريع الإلهي تقييد حرية الرجل في الطلاق وتضييق نطاقه فقيده من حيث العدد والوقت ورد قيد آخر — كما يرى البعض — على حرية الرجل في إيقاع الطلاق وهو أن الرجل إذا أراد أن يطلق امرأته يجب عليه أن يشهد على هذا الطلاق عملاً بقوله تعالى: "وأشهدوا ذوي عدل منكم "

== وبعض الروايات جاءت مفصلة لما قاله الرسول ع لابن عمر كما في رواية السلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر .

وبعض الروايات جاء ذكرها بالمعنى حسب فهم الراوي لهذه الواقعة كما في رواية يونس بن جبير د/ عبد الغفار سليمان البنداري ، السابق ٩ / ٣٧٠ .

ومن ثم فكل هذا الاختلاف والاضطراب في كثير من هذه الروايات أدى إلى اختلاف آراء الفقهاء تبعاً لما صح عند كل واحد من هذه الروايات .

لا سيما وأنه من المحال أن يكون هذا الاضطراب الشديد قد خرج في وقت واحد في قصة واحدة في مقام واحد في لفظ واحد لتشريع محدد واحد لأمة واحدة لرب واحد من نبي واحد . د/ عبد الغفار سليمان البنداري ، السابق ٩ / ٣٧٠ .

— ما ورد عن ابن عمر نفسه فروي عنه أن هذه التطليقة قد حسبت عليه واحدة فروي عنه " مالي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت " وروي فمه وحسبت له التطليقة " وفي رواية " فحسبت من طلاقها " وفي رواية " وما يمنعه رأيته إن عجز واستحقت "

وروي أيضاً عنه عدم الاعتداد بتلك الطلقة حيث قال في بعض الروايات: " ... لا يعتد لذلك ، لا يعتد بها ، فردها علي ولم يرها شيئاً " يراجع في تخريج هذه الروايات : صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٥ وما بعدها ، البخاري ٥ / ٢٠١١ وما بعدها ، سنن الترمذي ٣ / ٤٧٩ / ٤٨٠ ، سنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٢٣ / ٣٢٧ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٥٥ وما بعدها ، فتح الباري ٩ / ٣٤٩ / ٣٥٥ ، شرح معاني الآثار ٣ / ٥١ وما بعدها ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٥١ وما بعدها

وهذا الاختلاف الوارد عن ابن عمر نفسه الذي يفيد احتساب الطلقة تارة وعدم احتسابها أخرى أدى إلى تعارض هذه الأقوال وتضاربها . يراجع د/ عبد الغفار سليمان البنداري ، السابق ٩ / ٣٧١ وما بعدها .

ومن ثم فإذا توافر هذا القيد على النحو السابق بأن وجد شاهدان واتصفا
بصفة العدالة فحينئذ يعتد بذلك الطلاق ويحل بذلك للمرأة أن تدخل في عصمة
رجل آخر غير زوجها أما إذا لم يتوافر هذا القيد فلا يعتد بذلك الطلاق . (١)

وربما يرجع اختلاف الروايات الواردة في حديث ابن عمر إلى أنه كان
يعلم أن الزوج يباح له أن يطلق مطلقا في أي وقت وبأي عدد ومن ثم فكان يقول
وما لي لا أعتد بها ، وحسبت لها تلك التطليقة ، أرأيت إن عجزت واستحقت
...إلخ

فلما علم بالقيود الواردة على إرادة المطلق في تشريع الطلاق من أن
الطلاق يجب أن يكون في قبل العدة كما أمر الله عز وجل وعلم أن الطلاق في
الحيض محرم قال : فردها علي ولم يرها شيئا ، لا يعتد لذلك ، لا يعتد بها .. إلخ

وبناء على موقف ابن عمر هذا تضاربت الروايات الواردة عنه في هذا
الحديث بعضها يعتد بتلك الطلقة والبعض الآخر لا يعتد بها واختلف الفقهاء في هذه
المسألة اختلافا شاسعا بناء على الاختلاف الوارد في هذه الروايات فمن صح عنده
شيء من هذه الروايات صار إلى العمل به
وفيما يلي سوف أتناول كل مسألة من مسائل الطلاق البدعي وما يتعلق به من
أحكام في الصفحات التالية .

(١) د/ عبد الغفار سليمان البنداري ، في تحقيقه على كتاب المحلى لابن حزم ج ٩ ، ص ٣٥٨ وما بعدها .

ثانيا - المراد بالطلاق السني والبدعي عند الفقهاء

يجدر بنا أولا ونحن في بداية هذا البحث أن نبين مفهوم كل من الطلاق السني والبدعي أولا حتى نكون على بينة بما هو متفق عليه عند الفقهاء بأنه طلاق سني أو بدعي ، وما هو مختلف فيه بين السنة والبدعة عند المذاهب الفقهية المختلفة .

أولا - عند الحنفية :

الطلاق السني عند الحنفية هو أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها وهذا ما يسميه الحنفية بالطلاق الأحسن ، أو أن يطلقها ثلاثا في كل طهر طليقة وهذا هو الطلاق الحسن .

جاء في المبسوط : " والسنة في الطلاق نوعان : سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت ، فالسنة من حيث العدد ... حسن وأحسن : فالأحسن أن يطلقها واحدة في وقت السنة ويدعها حتى تنقضي عدتها ... والحسن أن يطلقها ثلاثا في ثلاثة أطهار عند كل طهر مرة والسنة من حيث الوقت معتبر في حق المدخول بها وذلك أن يطلقها إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها فيه " (١)

وبناء على ما تقدم من بيان معنى الطلاق السني عند الحنفية يتضح أن الطلاق

البدعي عندهم يشمل الآتي :

١ - الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

٢ - طلاق الثلاث في طهر واحد متفرقات أو مجموعات مرسلات أو متتابعات

قال الكاساني : " ... فطلاق البدعة نوعان : .. نوع يرجع إلى الوقت ونوع يرجع إلى العدد ، أما الذي يرجع إلى الوقت فنوعان أيضا أحدهما : الطليقة الواحدة الرجعية في حالة الحيض إذا كانت مدخولا بها سواء كانت حرة أو أمة ... والثاني : الطليقة الواحدة الرجعية في ذوات الأقراء في طهر جامعها فيه حرة كانت أو أمة

(١) المبسوط ج ٦ ، ص ٦ / ٧ ، البناية في شرح الهداية ، ج ٥ ، ص ٤

... وأما الذي يرجع إلى العدد فهو إيقاع الثلاث أو الثنتين في طهر واحد لا جماع فيه سواء كان على الجمع بأن أوقع الثلاث جملة واحدة أو على التفريق واحدا بعد واحد بعد أن كان الكل في طهر واحد وهذا قول أصحابنا " (١)

ثانياً - عند المالكية :

الطلاق السني عند المالكية هو : أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه ثم لا يتبعها طلاقاً آخر حتى تنقضي عدتها .

جاء في رسالة أبي زيد : " وطلاق السنة ..وهو أن يطلقها في طهر لم يقربها فيه ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنقضي العدة " (٢)

وجاء في الفواكه الدواني : " وهو أي طلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها طليقة واحدة . قال خليل : طلاق السنة واحدة بطهر لم يمسه فيها بلا عدة ...ثم لا يتبعها أي الطليقة الواحدة طلاقاً حتى تنقضي العدة . " (٣)

وبناء على ما سبق فإن الطلاق البدعي عند المالكية يشمل الآتي :

- ١ - الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه
 - ٢ - طلاق الثلاث في طهر واحد متفرقات أو متتابعات .
 - ٣ - طلاق الثلاث في ثلاثة أطهار .
- جاء في رسالة أبي زيد : " وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة " (٤)
- وفي الفواكه الدواني : " وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة أي محدثة وفي حكم الكلمة لو طلقها ثلاثاً في كلمات نسقا كأنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو طالق ، طالق ، طالق من غير قصد التوكيد " (٥)

(١) البدائع ، ج٣ ، ص١٣٧ .

(٢) رسالة أبي زيد ج٢ ، ص٥٦ / ٥٨ .

(٣) الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص٥٨ ، مواهب الجليل ، ج٤ ، ص٣٨ ، التاج والإكليل ، ج٤ ، ص٣٨ .

(٤) رسالة أبي زيد ج٢ ، ص٥٧ .

(٥) الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص٥٧ .

ثالثاً - عند الشافعية : الطلاق السني عند الشافعية هو : أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه :

قال الماوردي : " فأما طلاق السنة فهو طلاق المدخول بها ففي طهر لم تجامع ، وأما طلاق البدعة فطلاق اثنتين : الحائض والطاهر التي قد جومت في طهرها " (١)

وبناء على ذلك فإن الطلاق البدعي عند الشافعية هو : الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وما عدا ذلك فليس بطلاق بدعة مثل جمع الثلاث في طهر واحد أو في ثلاثة أطهار .

رابعاً - عند الحنابلة : طلاق السنة هو أن يطلق الرجل زوجته طاهراً من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها .

قال الإمام الخرقي : " وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها " وقال ابن قدامة : " معنى طلاق السنة الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسوله .. وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها " (٢)

وبناء على ذلك فإن الطلاق البدعي عندهم يشمل الآتي :

١ - الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

جاء في الشرح الكبير : " .. الخامس : المحذور وهو طلاق الحائض أو في طهر أصابها فيه وقد أجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة " (٣)

٢ - طلاق الثلاث وذلك بناء على إحدى الروايتين عن الإمام أحمد .

(١) الحاوي جـ ١٢ ، صـ ٣٨٥ ، روضة الطالبين ، جـ ٨ ، صـ ٣ ، حاشية البيجرمي ، جـ ٤ ، صـ ٢٢ .

(٢) المغني ، جـ ١٠ ، صـ ٩٢ .

(٣) الشرح الكبير ، جـ ١٠ ، صـ ٨٤ .

قال ابن قدامة : " .. اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروي عنه أنه غير محرم اختاره الخرقى ... والرواية الثانية : أن جمع الثلاث طلاق بدعة محرم اختارها أبو بكر وأبو جفص " (١)

خامسا - عند الظاهرية :

الطلاق السني هو : أن يطلق الرجل زوجته طاهرا من غير جماع إن شاء واحدة وإن شاء اثنتين وإن شاء ثلاثا.
وبناء على ذلك فالبدعي عندهم هو أن يطلق الرجل زوجته في الحيض أو في طهر جامعها فيه لا غير .

جاء في المحلى : " .. من أراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه .. فإن طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم كيفما أوقعه إن شاء طلاق واحدة وإن شاء طلقتهن مجموعتين وإنشاء ثلاثا مجموعة " (٢)

سادسا - عند الزيدية :

طلاق السنة هو طلاق الرجل امرأته واحدة في طهر لم يجامعها فيه .
والبدعي :

١ - أن يطلق الرجل امرأته في الحيض أو في طهر جامعها فيها

٢ - إيقاع الطلاق بأكثر من واحدة .

قال ابن المرتضى : " وسنيه واحدة فقط ... في طهر لم يجامعها في جميعه ولا طلقها في حيضتها المتقدمة " (٣) - ثم قال عن البدعي - " .. وله صور :
الأولى : إيقاعه في الحيض ... أو في طهر قد جامعها فيه ... أو يوقع أكثر من واحدة " (٤)

(١) (المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ / ٩٣ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، منار السبيل ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، شرح العمدة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، المبدع ، ج ٨ ، ص ١١٩ ، مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣٣ ، ص ٧٦ .

(٢) (المحلى ، ١٠ / ١٦١ . (٣) ، (٤) البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ١٥٢ / ١٥٣ .

سابعاً - عند الإمامية : طلاق السنة هو : أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وأن يشهد على ذلك الطلاق شاهدي عدل ذكور . وبناء على ذلك فالبدعي يشمل :

١ - طلاق الرجل امرأته في الحيض أو في طهر جامعها فيه

٢ - طلاق الثلاث مرسلات أو متتابعات

٣ - الطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق .

جاء في شرائع الإسلام : " ... فالبدعة طلاق الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبته ... وكذا النفساء أو في طهر قربها فيه وطلاق الثلاث من غير رجعة بينها " (١)

ثامناً - عند الإباضية : طلاق السنة هو أن يطلق الرجل امرأته واحدة في طهر لم يجامعها فيه .

جاء في النيل : " طلاق السنة واحدة بطهر لم تمس فيه " (٢)

وقال الشيخ أطفيش في شرحه على النيل : " طلاق السنة تطليقة واحدة بطهر لم تمس فيه وما يخرج بكل قيد فهو بدعي " (٣)

وبناء على ذلك فالطلاق البدعي عندهم يتناول الآتي :

١ - الطلاق في الحيض أو في الطهر المجمع فيه

٢ - طلاق أكثر من واحدة .

٣ - طلاق الثلاث في ثلاثة أطهار .

(١) شرائع الإسلام ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

وجاء في كتاب من لا يحضره الفقيه : " طلاق السنة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته تربص بها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها في قبل عدتها بشاهدين عدلين في موقف واحد بلفظة واحدة " ج ٣ ، ص ٣٢٧/ ٣٢٨ . وجاء في المختصر النافع : " فالبدعة طلاق الحائض مع الدخول وحضور الزوج أو غيبته دون المدة المشترطة وفي طهر قد قربها فيه وطلاق الثلاث المرسلة وكله لا يقع " ص ٢٢٢

(٢) النيل وشفاء العليل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ .

(٣) شرح النيل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ ،

من خلال ما تقدم من عرض لآراء الفقهاء في بيان مفهوم كل من السني والبدعي نلاحظ الآتي :

أولاً - اتفاق الفقهاء على أن الرجل إذا طلق امرأته طلقة واحدة في طهر لم يمسه فيها أن ذلك طلاق سني .

ثانياً - لا خلاف أيضا بين الفقهاء في أن الرجل إذا طلق امرأته في الحيض أو في طهر جامعها فيه أن هذا طلاق بدعي .

قال ابن رشد : " أجمع العلماء على أن المطلق للسنة في المدخول بها هو الذي يطلق امرأته في طهر لم يمسه فيها طلقة واحدة وأن المطلق في الحيض أو الطهر الذي مسها غير مطلق للسنة " (١)

ثالثاً - اختلف الفقهاء في حكم طلاق الثلاث والطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق من حيث كونه سنيا أو بدعي .

قال ابن القيم : " .. فلو اتقى الله عامة المطلقين لاستغنوا بتقواه عن الآصار والأغلال والمكر والاحتيال فإن الطلاق الذي شرعه الله سبحانه أن يطلقها طاهرا من غير جماع ويطلقها واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فإن بدا له أن يمسخها في العدة أمسخها وإن لم يراجعها حتى انقضت عدتها أمكنه أن يستقبل العقد عليها من غير زوج آخر وإن لم يكن له فيها غرض لم يضره أن تتزوج غيره فمن فعل هذا لم يندم ولم يحتج إلى حيلة زوج ولا تحليل " (٢)

وبناء على ما سبق نلاحظ أن صور الطلاق البدعي كلها المتفق عليها والمختلف عليها تتناول الآتي :

١ - الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

٢ - طلاق الثلاث

٣ - الطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق .

وفيما يلي سوف أتناول حكم كل نوع من هذه الأنواع من حيث السنة والبدعة ، ومن حيث الوقوع وعدمه فيما يلي ، كل في مبحث مستقل .

(١) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٧ . (٢) إغاثة اللهفان ج ١ ، ص ٣٠٠

المبحث الأول

الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

=====

وفيه خمسة مطالب :

=====

المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة

المطلب الثاني : حكمه من حيث الحل والحرمة

المطلب الثالث : حكمه من حيث الإعمال والإهمال

المطلب الرابع : حكم طلاق غير المدخول بها في الحيض

المطلب الرابع : حكم الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

=====

حكم الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه من حيث السنة والبدعة

=====

لا خلاف بين فقهاء المذاهب الثمانية — فيما أعلم — أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي . (١)

قال ابن رشد : " أجمع العلماء على أن المطلق للسنة في المدخول بها هو الذي يطلق امرأته في طهر لم يمسه فيها طلاقة واحدة وأن المطلق في الحيض أو في الطهر الذي مسها فيه غير مطلق للسنة " (٢)

وقال القرطبي : " وأجمع العلماء على أن من طلق امرأته طاهرا في طهر لم يمسه فيها أنه مطلق للسنة وللعدة التي أمر الله تعالى بها " (٣)

(١) (المبسوط ج ٦ ، ص ٦ / ٧ ، البنائية في شرح الهداية ، ج ٥ ، ص ٤ ، البدائع ، ج ٣ ، ص ١٣٧ . رسالة أبي زيد ج ٢ ، ص ٥٦ / ٥٨ . الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، التاج والإكليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ . الحاوي ج ١٢ ، ص ٣٨٥ ، روضة الطالبين ، ج ٨ ، ص ٣ ، حاشية البيجرمي ، ج ٤ ، ص ٢٢ . المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ . الشرح الكبير ، ج ١٠ ، ص ٨٤ . المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ / ٩٣ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، منار السبيل ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، شرح العمدة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، المبدع ، ج ٨ ، ص ١١٩ ، مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣٣ ، ص ٧٦ . المحلى ، ١٠ / ١٦١ ، البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ١٥٢ / ١٥٣ ، شرائع الإسلام ، ج ٥ ، ص ٣٥ ، كتاب من لا يحضره الفقيه " ص ٢٢٢ النيل وشفاء العليل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ . شرح النيل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ ،

(٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٣) تفسير القرطبي ج: ٣ ص: ١٢٦

المطلب الثاني

حكم الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه من حيث الحل والحرمة
لا خلاف بين الفقهاء في أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي حرام يآثم فاعله .

قال ابن قدامة : " وأما المحظور فالطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ، أجمع الفقهاء في جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة لأن المطلق خالف السنة وترك أمر الله ورسوله " (١)

ويستدل على ذلك بما يلي :

أولا - من الكتاب قوله تعالى :

" يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " (١) . (٢)

وجه الدلالة : إن قوله : " فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ " أي في قبل عدتهن أو لقبل عدتهن

وهي قراءة النبي ع كما قال ابن عمر في صحيح مسلم وغيره (٣)

وقال الشوكاني في معنى هذه الآية : " أي مستقبلات لعدتهن أو في قبل

عدتهن .. وقال أبو حيان : هو على حذف مضاف أي لاستقبال عدتهن " (٤)

وقال الطبري : " إذا طلقتم نساءكم فطلقوهن لطهرهن الذي يحصيانه من عدتهن

طاهرا من غير جماع ولا تطلقوهن بحيضهن الذي لا يعتدون به من قرئهن " (٥)

(١) المغني ، ج ١٠ ، ص ٨٤ . (٢) سورة الطلاق ، آية : (١)

(٣) القرطبي ٧ / ٦٨٢٠

(٤) فتح القدير ، للشوكاني ج ٥ ، ص ٢٤٣ .

(٥) تفسير الطبري ، ج ٢٨ ، ص ١٢٩

* أخرج ابن الأنباري عن ابن عمر أنه قرأ فطلقوهن لقبل عدتهن ، وأخرج ابن الأنباري وسعيد بن منصور وعبد الله بن حميد وابن المنذر والبيهقي عن مجاهد أنه قرأ كذلك ، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس أنه قرأ كذلك . يراجع : فتح القدير للشوكاني / ، ٥ / ٢٤٣ ، أحكام القرآن للشافعي ، ١ / ٢٢٠ ، أحكام الجصاص ٢ / ٧٩ ، كشف القناع ٥ / ٢٣٩ .

قال ابن مسعود : طلاق السنة أن يطلقها من غير جماع وقال في قوله تعالى : " فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ " قال : طاهرا من غير جماع . (١)

وقال ابن حزم في معنى هذه الآية : " والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة وأخبرنا أن تلك حدود الله ومن تعداها ظالم لنفسه " (٢) ومن ثم فمن طلق في الحيض أو في الطهر الذي جامع فيه يكون طلاقا محرما لمخالفته لأمر الله عز وجل .

ثانياً - من السنة بما يلي : -

١ - ما رواه مسلم في صحيحه عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فتغيظ رسول الله ﷺ ثم قال مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسه فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ (٣)

وجه الدلالة :

فقد أفاد هذا الحديث السابق أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجمع طلاق محرّم لأن المطلق خالف فيه أمر الله عز وجل وإلا لما تغيظ رسول الله ﷺ وهو لا يتغيظ إلا على فعل شيء محرّم فدل ذلك على أن الطلاق البدعي طلاق محرّم .

(١) (المغني ، ج ١٠ ، ص ٨٥ .

(٢) (المحلى ، ١٠ / ١٦٢

(٣) (مسلم ١٠٩٥ / ٢ ، برقم ١٤٧١ ، البيهقي ، ٣٣٤ / ٧ ، برقم ١٤٦٨٧ ، أبو داود ٢ / ٢٥٥ ، برقم

٢ — ما روي عن نافع عن ابن عمر قال طلقت امرأتي على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال : مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها فإنها العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء " (١) فقد دل هذا الحديث على عدم مشروعية الطلاق في الحيض أو الطهر المجامع فيه قال ابن حزم : فكان هذا بيانا لا يحل خلافه . (٢)

٣ — ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء " (٣) فقد أفاد هذا الحديث أن الطلاق في الحيض طلاق محرم وإلا لما أنكر ذلك رسول الله ﷺ على ابن عمر هذا الصنيع وهذا يدل على عدم مشروعية وحرمة فعله .

ثالثاً — الإجماع :

فقد أجمع فقهاء المذاهب الثمانية — فيما أعلم — على أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي محرم . (٤)

(١) صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٣

(٢) المطى ١٠ / ١٦٢

(٣) صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٣ وما بعدها

(٤) (المبسوط ج ٦ ، ص ٦ / ٧ ، البناية في شرح الهداية ، ج ٥ ، ص ٤ ، البدائع ، ج ٣ ، ص ١٣٧ . رسالة أبي زيد ج ٢ ، ص ٥٦ / ٥٨ . الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، التاج والإكليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ . الحاوي ج ١٢ ، ص ٣٨٥ ، روضة الطالبين ، ج ٨ ، ص ٣ ، حاشية البيجرمي ، ج ٤ ، ص ٢٢ . المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ . الشرح الكبير ، ج ١٠ ، ص ٨٤ . المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ / ٩٣ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، منار السبيل ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، شرح العمدة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، المبدع ، ج ٨ ، ص ١١٩ ، مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣٣ ، ص ٧٦ . المطى ، ١٠ / ١٦١ ، البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ١٥٢ / ١٥٣ ، شرائع الإسلام ، ج ٥ ، ص ٣٥ ، كتاب من لا يحضره الفقيه " ص ٢٢٢ النيل وشفاء العليل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ . شرح النيل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٧ . تفسير القرطبي ج : ٣ ص : ١٢٦

(٢١)

قال ابن قدامة : " أجمع الفقهاء في جميع الأعصار على تحريمه " (١) وجاء في المبدع : " والمشروع الطلاق في الأطهار لا في الحيض إجماعا " (٢) وجاء في الفواكه الدواني : " وأجمعوا على تحريم طلاق الحائض " (٣) رابعا - من الأثر :

ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال الطلاق على أربعة أوجه : وجهان حلال ووجهان حرام : فأما الحلال فأن يطلقها طاهرا من غير جماع ، أو يطلقها حاملا مستبينا حملها ، وأما الحرام فأن يطلقها حائضا أو يطلقها حين يجامعها لا يدري اشتمل الرحم على ولد أم لا ؟ (٤) فقد أفاد هذا الأثر أن الطلاق في الحيض وفي الطهر المجامع فيه طلاق محرم لا يحل للمكلف إتيانه لمخالفته ما شرعه الله عز وجل .

مناقشة هذا الاستدلال :

لا نسلم لكم الاستدلال بالأثر السابق المروي عن ابن عباس وذلك لأنه لا يعدو أن يكون قول صحابي وقول الصحابي ليس حجة على ما تقرر في علم الأصول فيكون غير مقبول . (٥)

الجواب على هذه المناقشة :

سلمنا لكم أن قول الصحابي ليس حجة كما ذهب إلى ذلك جمهور الأصوليين ولكنه قد تأيد بما ورد عن رسول الله ﷺ من أحاديث تفيد حرمة الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه فيكون مقبولا .

خامسا - المعقول :

إن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه يؤدي إلى الإضرار بالمرأة من

(١) المغني ١٠ / ٨٤

(٢) المبدع ٨ / ١١٩

(٣) الفواكه الدواني ٢ / ٦٠

(٤) سنن البيهقي ٧ / ٣٢٥

(٥) المسودة ١ / ٣٣٧ ، إرشاد الفحول ١ / ٢٧٤ .

حيث تطويل العدة عليها لأن الحيضة التي جامعها فيها والطهر الذي بعدها لا يحسبان من العدة وكذلك ربما تعلق المرأة في حالة الجماع في الطهر فيؤدي ذلك الى ندمه ، كما أن المرأة تكون مرتابة لا تدري أتعتد بالأقراء أم تعتد بوضع الحمل لأنها لا تدري اشتمل الرحم على الولد أو لا ؟

قال ابن قدامة : " .. ولأنه إذا طلق في الحيض طول العدة عليها فإن الحيضة التي طلق فيها لا تحسب من عدتها ولا الطهر الذي بعدها عند من يجعل الأقراء الحيض ، وإذا طلقها في طهر أصابها فيه لم يأمن أن تكون حاملا فيندم وتكون مرتابة لا تدري أتعتد بالحمل أم بالأقراء " (١)

وجاء في البدائع : " .. ولأن فيه تطويل العدة عليها لأن الحيضة التي صادفها الطلاق فيه غير محسوبة من العدة فتطول العدة عليها وذلك إضرار بها ، ولأن الطلاق للحاجة هو الطلاق في زمان كمال الرغبة وزمان الحيض زمان النفرة فلا يكون الإقدام عليه فيه دليل الحاجة إلى الطلاق فلا يكون الطلاق فيه سنة بل يكون سفها .. والثاني الطلقة الواحدة الرجعية في ذوات الأقراء في طهر جامعها فيه حرة كانت أو أمة لاحتمال أنها حملت بذلك الجماع وعند ظهور الحمل يندم فتبين أنه طلقها لا لحاجة وفائدة فكان سفها فلا يكون سنة ، ولأنه إذا جامعها فقد قلت رغبته إليها فلا يكون الطلاق في ذلك الطهر طلاقا لحاجة على الإطلاق فلم يكن سنة " (٢)

قال ابن حجر : " وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتمل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها أما بحمل أو بحيض أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك للحمل أو ليكون أن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقيل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فإذا أمسكها زمانا يحل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة لأنه قد يطول مقامه معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها وقيل أن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كقرء واحد فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض وهو ممتنع من الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . فتح الباري ج: ٩ ص: ٣٤٩

المطلب الثالث

حكم الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه من حيث الإعمال والإهمال
تحرير محل النزاع :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الرجل إذا طلق امرأته طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه أنه طلاق مسنون وواقع ولكن وقع الخلاف بينهم فيما لو طلق الرجل امرأته للبدعة بأن طلقها في الحيض أو في طهر جامعها فيه هل يعتد بذلك الطلاق ويحتسب من عدد الطلقات أو لا يعتد به ؟.

اختلف الفقهاء في حكم وقوع الطلاق في الحيض على رأيين :

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) والزيدية (٥) والإباضية (٦) إلى أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه طلاق بدعي ويقع على المطلق ويحسب من عدد الطلقات .

(١) جاء في البدائع : " وأما حكم طلاق البدعة فهو أنه واقع عند عامة الفقهاء " ١٤١/٣ ، وفي المبسوط " .. إذا طلقها في الحيض أو في طهر جامعها فيه يقع الطلاق عند جمهور الفقهاء " ٥٧/٦ وفي موضع آخر " .. وإذا طلق امرأته وهي حائض فقد أخطأ السنة والطلاق واقع عليها " ١٦/٦ وفي الهداية " إذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق " ١٨/ ١٧/ ٥

(٢) جاء في رسالة أبي زيد : " وينهى أن يطلق في الحيض فإن طلق لزمه " ٦٠/ ٦ ، وفي الفواكه الدواني " وينهى الزوج المكلف نهى تحريم عن أن يطلق زوجته المدخول بها وهي غير حامل في حال الحيض أو النفاس .. فإن طلق في زمن حبضها عالما به لزمه الطلاق وإن حرم عليه . قال خليل : ومنع فيه ووقع " ٦٠/ ٢ .

(٣) قال الماوردي : " واختلف في وقوعه مع تحريمه فمذهبنا أنه واقع وإن كان محرماً وهو قول الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء " الحاوي ١٢ / ٣٨٥ / ٣٨٦ .

(٤) جاء في المغني : " فإن طلق للبدعة وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر أصابها فيه أثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم " ٨٨/ ١٠

(٥) قال ابن المرتضي : " ... فصل في أحكام البدعي هو طلاق محرم يأنم فاعله وإن وقع " البحر الزخار ، ج٤ ، ص ١٥٣

(٦) قال الشيخ أطفيش في شرح النيل : " .. هذا تصريح بأن الطلاق في الحيض ماض وهو الصحيح ومذهب الجمهور " شرح النيل ، ج٧ ، ص ٤٥٧ . وقال الشيخ الثميني : " وعصى مطلق أكثر من واحدة ولزمه ما طلق إن سبق مس " النيل وشفاء العليل ، ج٧ ، ص ٤٦١ وما بعدها .

الرأي الثاني :

ذهب الظاهرية (١) والإمامية (٢) وبعض الإباضية (٣) وابن تيمية وابن القيم وهو قول طاووس والخوارج والروافض وحكاه صاحب البحر عن الباقر والصادق والناصر ومحمد بن إبراهيم الوزير (٤) والشوكاني (٥) والصنعاني (٦)

(١) قال ابن حزم : " .. من أراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه فإن طلقها طلاقاً أو طلقته في طهر وطئها فيه أو في حيضتها لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته كما كانت . " المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٦١ . وقال أيضاً بعد أن ذكر قوله تعالى " فطلقوهن لعدتهن " : والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلمنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة وأخبرنا أن تلك حدود الله وأن من تعداها ظالم لنفسه ، فصح أن من ظلم وتعدى حدود الله عز وجل ففعله باطل مردود " ١٠ / ١٦٢ .

(٢) جاء في شرائع الإسلام : " فالبدعة طلاق الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبته أو في طهر قربها فيه ... والكل عندنا باطل لا يقع معه طلاق " شرائع الإسلام ، ج ٥ ، ص ٣٥ وما بعدها ، وفي كتاب من لا يحضره الفقيه : " وكل طلاق خالف السنة فهو باطل " ٣ / ٣٢٨ ، وفي كتاب وسائل الشيعة : " .. وكل طلاق يخالف الكتاب والسنة فليس بطلاق كما أن كل نكاح يخالف الكتاب فليس بنكاح " المجلد السابع ، ج ٣٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) جاء في شرح النيل : " وزعم بعض أنه غير واقع " ج ٧ ، ص ٤٥٧ وجاء في البنائة : " وعند الشيعة وابن علية وهشام بن الحكم والظاهرية لا يقع " البنائة في شرح الهداية ٥ / ١٧ / ١٨ .

(٤) جاء في نيل الأوطار " وومن ذهب إلى هذا المذهب أعني عدم وقوع البدعي شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وأطال الكلام عليه في الهدى ، والحافظ محمد بن إبراهيم الوزير وألف فيها رسالة طويلة في مقدار كراستين في القطع الكامل وقد جمعت فيها رسالة مختصرة مشتملة على الفوائد المذكورة في غيرها " ٦ / ٦٥٠ ، إغاثة اللهفان ، ١ / ٣٠٠ وما بعدها .

وجاء في سبل السلام " وقد صرح الإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه ع وقد ساق السيد محمد ست عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي ولخصناها في رسالتنا المذكورة " ٣ / ١٧١ .

(٥) جاء في الدراري المضية " .. والراجح عدم وقوع البدعي " ١ / ٢٧٢

(٦) قال الصنعاني : " .. وقد كنا نفتي بعدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه ... ثم إنه قوي عندي ما كنت أفتى به أولاً من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتها في رسالة سمينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي " سبل السلام ٣ / ١٧١

ومن وافقهم * إلى أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه غير واقع وهو قول بعض المعاصرين (١)

سبب الخلاف في هذه المسألة :

قال ابن رشد : " .. فسبب الاختلاف هل الشروط التي اشترطها الشرع في الطلاق السني هي شروط صحة وإجزاء أم شروط كمال وتمام ؟
فمن قال شروط إجزاء قال : لا يقع الطلاق الذي عدم هذه الصفة ، ومن قال شروط كمال وتمام قال يقع ويندب الرجعة إلى أن يقع كاملا ، ولذلك من قال بوقوع الطلاق وجبره على الرجعة فقد تناقض فتدبر ذلك " (٢)

* ونسبه ابن حجر إلى طاووس وخلاس بن عمرو وحكاة ابن العربي عن غيره عن ابن علية يعني إبراهيم بن إسماعيل بن علية وهو من فقهاء المعتزلة .

قال ابن حجر : " .. باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق كذا بت الحكم بالمسألة وفيها خلاف قديم عن طاووس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع " فتح الباري ٩ / ٣٥١
وجاء في المحلى : " .. عن قتادة عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال : لا يعتد بها " ١٠ / ١٦٣ .

وقال الشوكاني : " .. وذهب الباقر والصادق وابن حزم وحكاة الخطابي عن الخوارج والروافض إلى أنه لا يقع وحكاة ابن العربي وغيره عن غيره عن ابن علية يعني إبراهيم بن إسماعيل بن علية وهو من فقهاء المعتزلة " نيل الأوطار ٦ / ٦٤٧ .

(١) ممن ذهب إلى عدم الوقوع الإمام الأكبر محمود شلتوت ، الفتاوى ، دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة ، ص ٣١٠ ، الناشر ، دار القلم ، ط ، الثالثة ، والشيخ على حسب الله الفرق بين الزوجين ، ص ٤٣ ، دار الفكر العربي ، ط ، ١٣٨٧ / ١٩٦٨ م ، د/ محمد بلتاجي ، دراسات في أحكام الأسرة ، ص ٥٠٠ ، الناشر مكتبة الشباب ، ط ، الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، والمرحوم الأستاذ / أحمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، ص ٣٠ ، مطبعة النهضة بمصر ١٣٥٤ هـ ، الشيخ السيد سابق ، فقه السنة ، ج ٢ ، ص ١٧٢ ، الناشر ، الفتح للإعلام العربي ، القاهرة ، والشيخ محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية ، ص ٢٨٨ ، الناشر ، دار الفكر العربي ، ط ، الثانية .

(٢) بداية المجتهد ٢ / ٤٩

الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل الجمهور القائلون بوقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه بما يلي :

أولا - من السنة بما يلي :

١ - ما رواه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " (١)

وجه الدلالة : إن الله تعالى أمر ابن عمر بمراجعة زوجته والرجعة لا تكون إلا بعد الطلاق فدل ذلك على وقوع الطلاق في الحيض .

قال الماوردي : " .. فموضع الدليل منه : أن أمره بالرجعة موجب لوقوع الطلاق لأن الرجعة لا تكون إلا بعد الطلاق " (٢)

مناقشة هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : لا نسلم لكم أن المراد بالرجعة هنا هي الرجعة بمعناها الشرعي وهي التي تكون بعد الطلاق وإنما المراد بها الرجعة بالمعنى اللغوي فتحمل على الرجعة بمعنى العودة إلى البيت وقد كان ابن عمر أخرجها من بيته فأمره النبي ﷺ أن يردّها إليه . (٣) لا سيما وقد تقرر أن معنى الرجعة لغة أعم من المعنى الاصطلاحي ولم يثبت أنه فيها حقيقة شرعية يتعين المصير إليها . (٤)

(١) صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٣ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠ / ٦١

(٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ ، وقال السرخسي : " والمراجعة تكون بعد وقوع الطلاق " المبسوط ، ٦ / ١٦ .

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ ، المبسوط ٦ / ١٦ ، فتح الباري ٩ / ٣٥٣ ،

(٤) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٨

قال الصنعاني : " .. لأن الرجعة المقيدة ببعد الطلاق عرف شرعي متأخر إذ هي لغة أعم من ذلك " (١)

وقال ابن تيمية : " .. ولكنه لما فارقها ببدنه كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته اعتزلها ببدنه واعتزلته ببدنها فقال لعمر مره فليراجعها ولم يقل فليرتجعها والمراجعة مفاعلة من الجانبين أي ترجع إليه ببدنها فيجتمعان كما كانا لأن الطلاق لم يلزمه فإذا جاء الوقت الذي أباح الله فيه الطلاق طلقها حينئذ إن شاء " (٢)

وقال ابن حزم : " .. لأن ابن عمر بلا شك إذ طلقها حائضا فقد اجتنبها فإنما أمره عليه السلام برفض فراقه لها وأن يراجعها كما كانت قبل بلا شك " (٣)
الوجه الثاني : إن الرجعة وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية على ثلاثة معان : —
المعنى الأول : — بمعنى النكاح ، قال تعالى " فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا " (٤) ولا خلاف بين أحد من أهل العلم أن المطلق ههنا هو الزوج الثاني وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول وذلك كابتداء النكاح .

المعنى الثاني : — الرد الحسن إلى الحالة الأولى التي كانت عليها أولا كقوله ع لأبي النعمان بن بشير لما نحل ابنه غلاما خصه به دون ولده " أرجعه " (٥)
أي رده فهذا ما لم تصح فيه الهبة الجائزة

المعنى الثالث : الرجعة التي تكون بعد الطلاق ، ولا يخفى أن الاحتمال يوجب سقوط الاستدلال . (٦)

(١) سبل السلام ١٧١/ ٦

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ٢٢/ ٣٣

(٣) المحلى ١٠/ ١٦٦

(٤) سورة البقرة ، آية : (٢٣٠)

(٥) صحيح البخاري ٢/ ٩١٤ ، سنن البيهقي الكبرى ٦/ ١٧٦ .

(٦) نيل الأوطار ٦/ ٦٤٨

الجواب على هذه المناقشة :

يجاب على المناقشة السابقة بأجوبة :

الجواب الأول : لا نسلم لكم حمل لفظ المراجعة على الحقيقة اللغوية لأن الحمل

على الحقيقة الشرعية مقدم على الحقيقة اللغوية اتفاقا (١)

الجواب الثاني : إن لفظ الرجعة الوارد في الحديث ورد بعد ذكر الطلاق فيحمل

على الرجعة بمعناها الاصطلاحي .

الجواب الثالث : إن ابن عمر لم يذكر إخراج امرأته من البيت حتى يؤمر بردها

وإنما ذكر الطلاق فكان منصرفا إلى الرجعة بالمعنى الشرعي أي الذي بعد

الطلاق .

الجواب الرابع : إن المسلمين جعلوا طلاق ابن عمر هذا أصلا في طلاق الرجعة

وحكم العدة ووقوع الطلاق في الحيض ولم يتأولوا هذا التأويل فبطل

بالإجماع . (٢)

الجواب الخامس : يؤيد حمل الرجعة هنا على الرجعة بعد الطلاق ما أخرجه الدار

قطني عن ابن عمر أن رجلا قال : إني طلقت امرأتي ألبتة وهي حائض فقال

: عصيت ربك وفارقت امرأتك قال : فإن رسول الله ع أمر ابن عمر أن

يراجع امرأته قال : إنه أمر ابن عمر أن يراجع امرأته بطلاق بقي له ،

وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك " (٣) قال الحافظ : وهذا السياق رد على من

حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي . (٤)

(١) فتح الباري ، ٩ / ٣٥٣ .

(٢) قال الماوردي : " فإن قيل : أمره بالرجعة إنما هو أمر بردها إليه . قلنا : هذا تأويل فاسد من وجوه :

أحدها : أن الرجعة بعد ذكر الطلاق . والثاني : أنه ما ذكر إخراجها حتى يؤمر بردها وإنما ذكر

الطلاق فكان منصرفا إلى رجعتها . والثالث : أن المسلمين جعلوا طلاق ابن عمر هذا أصلا في طلاق

الرجعة وحكم العدة ووقوع الطلاق في الحيض ولم يتأولوا هذا التأويل فبطل بالإجماع " الحاوي ١٢

٣٨٦ / ٣٨٧ ، المبسوط ، ٦ / ١٦ .

(٣) الدار قطني ٤ / ٧ ، سنن البيهقي الكبرى ، ٧ / ٣٣٧

(٤) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٨

الرد على هذا الجواب :

قال الشوكاني : " .. ولكنه لا يخفى أن هذا على فرض دلالة على ذلك لا يصلح للاحتجاج به لأن مجرد فهم ابن عمر لا يكون حجة وقد تقرر أن معنى الرجعة لغة أعم من المعنى الاصطلاحي ولم يثبت أنه ثبت فيها حقيقة شرعية يتعين المصير إليها . " (١)

٢ — ما روي عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فتغيظ رسول الله ﷺ ثم قال : مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها فإن بدا له أن يطلقها فليطللها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسه فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ . (٢)

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أن الطلاق في الحيض واقع ويحب من عدد الطلقات بدليل ما ورد في الحديث " فحسبت من طلاقها " فكان هذا صريحا في احتساب الطلاق الواقع في الحيض والاعتداد به .

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم أن قوله " فحسبت من طلاقها " منسوب إلى النبي ﷺ وإنما هو منسوب إلى ابن عمر نفسه ومن ثم فلا ينهض هذا حجة في الدلالة على المطلوب :

قال ابن حزم : ..وأما ما روي من قوله وما يمنعني أن أعتد بها وقوله وحسبت لها التطليقة التي طلقها فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها تطليقة ولا أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي قال له اعتد بها طلاقة ، إنما هو إخبار عن نفسه ولا حجة في فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ . " (٣)

(١) نيل الأوطار ، ٦ / ٦٤٨

(٢) مسلم جـ ٢ ، ص ١٠٩٥ ، برقم ١٤٧١ .

(٣) المحلى ١٠ / ١٦٥ ، فتح الباري ٩ / ٣٥٣ .

الجواب على هذه المناقشة من وجهين :

الأول : قال ابن حجر : " إن قول ابن عمر " فحسبت من طلاقها " مثل قول الصحابي أمرنا في عهد رسول الله ع بكذا فإنه ينصرف إلى من له الأمر حينئذ وهو النبي ع كذا قال بعض الشراح .. وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا ، فإن ذاك محله حيث يكون اطلاع النبي ع على ذلك ليس صريحا ، وليس في قصة ابن عمر هذه ، فإن النبي ع هو الأمر بالرجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك .

الوجه الثاني : إن احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي ع بعيد جدا مع احتفاف القرائن في هذه القصة ، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئا برأيه وهو ينقل أن النبي ع تغيط من صنيعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة . (١)

قال الصنعاني : — بعد أن ذكر هذا الحديث — " .. ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه وإن كان النبي ع فهو الحجة إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي ع وهي واحدة وقد ورد أن الحاسب لها هو النبي ع من طرق يقوي بعضها بعضا " (٢)

٣ — ما روى ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فأتى عمر رضي الله عنه النبي ع فذكر له ذلك فجعلها واحدة . (٣)
فقد دل هذا الحديث أن طلاق ابن عمر في الحيض واقع ومحسوب من طلاقه وهذا نص في محل النزاع يجب المصير إليه .

(١) فتح الباري ٩ / ٣٥٣ ، نيل الأوطار ٦ / ٦٤٧ .

(٢) سبل السلام ٣ / ١٧٠ .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ، ج ٧ ، ص ٣٢٧ ، برقم ١٤٧٠٥ .

مناقشة هذا الاستدلال من وجهين :

الأول : لا نسلم أن قوله : " فجعلها واحدة " من كلام النبي ﷺ وإنما هي من كلام غيره ومن ثم فلا حجة فيها .

الوجه الثاني : على فرض أنها من كلام النبي ﷺ فمعناها ، هي واحدة أخطأ فيها ابن عمر ، أو هي قضية واحدة لازمة لكل مطلق .

قال ابن حزم : " .. وأما حديث ابن أبي ذئب الذي في آخره " وهي واحدة " لفظة أتى بها ابن أبي ذئب وحده ولا نقطع أنها من كلام رسول الله ﷺ ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون ، ثم لو صح يقينا أنها من كلام رسول الله ﷺ لكان معناه وهي وحدة أخطأ فيها ابن عمر أو هي قضية واحدة لازمة لكل مطلق ، والظاهر أنه من قول من دون النبي ﷺ مخبرا بأن ابن عمر كان طلقها واحدة " (١)

الجواب على هذه المناقشة : لا نسلم لكم ما قلتم بأن قوله " وهي واحدة " معناها واحدة أخطأ فيها ابن عمر أو هي قضية واحدة ، لأن هذا احتمال والأصل لا يدفع بالاحتمال . (٢)

٤ — بما روي عن يونس بن جبیر قال سألت ابن عمر قلت : رجل طلق امرأته وهي حائض قال : تعرف ابن عمر ؟ إنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فأمره أن يراجعها قلت : فيعتد بتلك التطليقة ؟ قال : فمه أرايت إن عجز واستحرق (٣) * . فقد دل هذا الحديث على احتساب التطليقة التي أوقعها ابن عمر على امرأته في الحيض وإلا لم ينكر ابن عمر على من سألته عدم الوقوع .

(١) (المحلى ١٠ / ١٦٥ ، نيل الأوطار ٦ / ٦٤٧ .

(٢) (فتح الباري ٩ / ٣٥٣ ، نيل الأوطار ، ٦ / ٦٤٧ .

(٣) (سنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٢٥ ، برقم ١٤٦٩٦ .

• وقوله فمه أصله فما وهو استفهام فيه اكتفاء أي فما يكون أن لم تحتسب ، ويحتمل أن تكون الهاء أصلية وهي كلمة تقال للزجر أي كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر : قول بن

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم أن قول ابن عمر : " أرأيت إن عجز واستحقم يدل على وقوع الطلاق في الحيض فهو لفظ لا بيان فيه ومن ثم فلا يستفاد منه وقوع الطلاق في الحيض كما لم يفد نسبة احتساب الطلقة التي أوقعها ابن عمر على امرأته إلى النبي ع .

قال ابن حزم : " وأما ما روي عن ابن عمر " فمه أرأيت إن عجز واستحقم " فلا بيان في هذا اللفظ بأن تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع لا تؤخذ بلفظ لا بيان فيه ، بل قد يحتمل أن يكون أراد الزجر عن السؤال عن هذا والإخبار بأنه عجز واستحقم في ذلك ، والأظهر فيما هذا صفته أن لا يعتد به وأنه سقطة من فعل فاعله لأنه ليس في دين الله حكم نافذ يستحقم الحاكم به ويعجز " (١)

وجاء في سبل السلام : " .. ولأن الرواة لحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير مذكور فيه أن النبي ع حسب تلك التطليقة على ابن عمر ولا قال له قد وقعت ولا رواه ابن عمر مرفوعا بل في

=====

عمر فمه معناه : فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها إنكارا لقول السائل أيعتد بها فكأنه قال وهل من ذلك بد ؟ وقوله أرأيت أن عجز واستحقم أي إن عجز عن فرض فلم يقمه أو استحقم فلم يأت به أيكون ذلك عذرا له ؟

وقال الخطابي : في الكلام حذف أي أرأيت أن عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حمقه أو يبطله عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه .

وقال الكرمانى : يحتمل أن تكون أن نافية بمعنى ما أي لم يعجز بن عمر ولا استحقم لأنه ليس بطفل ولا مجنون قال وإن كانت الرواية بفتح ألف أن فمعناه أظهر والتاء من استحقم مفتوحة قاله بن الخشاب . وقال المعنى : فعل فعلا يصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حمقه والسين والتاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحمق بما فعله من تطليق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيا للمجهول أي أن الناس استحقموه بما فعل وهو موجه

وقال المهلب : معنى قوله أن عجز واستحقم يعني عجز في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة وقد نهى الله عن ذلك فلا بد أن تحتسب بتلك التطليقة التي أوقعها على غير وجهها كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به

ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه . يراجع فتح الباري ، ج ٩ / ص ٣٩٣

صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي لابن عمر وأنه سئل عن ذلك فقال : وما لي لا أعتد بها وإن كنت قد عجزت واستحقت وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصا نبويا لأنه لو كان عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العلة العليلة فإن العجز والحمق لا مدخل لهما في صحة الطلاق ، ولو كان عنده نص نبوي لقال ومالي لا أعتد بها وقد أمرني رسول الله ﷺ أن أعتد بها " (١)

٥ — ما روي عن ابن جريج قال : أرسلنا إلى نافع وهو يترجل في دار الندوة ذاهبا إلى المدينة ونحن مع عطاء ، هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته على عهد رسول الله ﷺ قال : نعم . (٢) فقد أفاد هذا أن الطلاق في الحيض والذي أوقعه ابن عمر على زوجته واقع ويعتد به كما أخبر بذلك نافع مولى ابن عمر .

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم أن الطلاق في الحيض واقع عملا بما ذكره نافع لأنه ليس في الخبر أن نافعا سمع ذلك من ابن عمر وإنما هم من كلامه ومن ثم فلا ينهض هذا الاستدلال حجة في إثبات الدعوى . قال ابن حزم : " وأما خبر نافع فموقوف عليه ليس فيه أنه سمعه من ابن عمر فبطل الاحتجاج به " (٣)

٦ — ما روي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال " من طلق في بدعة ألزمناه بدعته " (٤) فقد أفاد هذا الحديث بمنطوقه أن الطلاق البدعي نافذ وواقع عقوبة له على هذه المخالفة ويلزم به موقعه عملا بما ورد عن رسول الله ﷺ **مناقشة هذا الاستدلال :** لا نسلم لكم الاستدلال بهذا الحديث لأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة ومن ثم فلا ينهض حجة في الدلالة على المطلوب .

(١) سبل السلام ٣ / ١٧١ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦ / ٣٠٩ .

(٣) المحلى ١٠ / ١٦٥ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٢٧ ، الدارقطني ٤ / ٢٠ .

قال ابن حزم : " أما حديث أنس المذكور فموضوع بلا شك لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق إسماعيل بن أمية الذراع فإن كان القرشي الصغير البصري وهو بلا شك فهو ضعيف متروك وإن كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو ، ومن طريق عبد الباقي بن قانع رادي كل كذبة المنفرد بكل طامة وليس بحجة لأنه تغير بآخره ، ثم لو صح ولم يصح قط لكان لا حجة فيه لأنه كان معنى قولته " ألزمنه بدعته " أي إثمها كما قال الله عز وجل (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) (١) وليس فيه أنه يحكم عليه بإمضاء حكم بدعته وتجويزها في الدين وهذا هو الظاهر كما يقولون هم فيمن باع بيعا لا يحل أو نكح نكاحا ببذعة وفي سائر الأحكام ولا فرق " (٢)

ثانيا - القياس من وجوه :

الوجه الأول - القياس على الطاهر : بجامع أن كلا منهما طلاق مكلف صادف ملكا فوجب أن ينعقد . قال الماوردي : " ومن القياس أن طلاق مكلف صادف ملكا فوجب أن ينعقد كالطاهر " (٣)

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم الاحتجاج بهذا القياس لأنه قياس مع الفارق فيكون باطلا .

وبيان الفرق : أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي محرم بخلاف طلاق الطاهر فهو طلاق سني مباح فكيف يقاس هذه على تلك ؟

(١) (الإسراء ، جزء من الآية : (١٣)

(٢) (المحلى ١٠ / ١٦٥ ، جامع الفقه لابن القيم ٥ / ٤٨٥

(٣) (الحاوي ١٢ / ٣٨٧ .

(٣٥)

الوجه الثاني – القياس على طلاق الهازل : بجامع أن كلا منهما طلاق محرم ،
فكما أن طلاق الهازل يقع مع تحريره لأنه لا يحل له الهزل بآيات الله وقد
قال النبي ع : " ما بال أقوام يتخذون آيات الله هزوا طلقتك راجعتك طلقتك
راجعتك طلقتك راجعتك " (١) فإذا وقع طلاق الهازل مع تحريره فطلاق
الجاد أولى أن يقع مع تحريره . (٢)

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم القياس على طلاق الهازل لأن طلاق الهازل
إنما وقع لأنه صادف محلا وهو طهر لم يجامع فيه فنفذ وكونه هزل به إرادة
منه ألا يترتب أثره عليه وذلك ليس إليه بل إلى الشارع فهو قد أتى بالسبب
التام وأراد ألا يكون سببه فلم ينفعه ذلك ، بخلاف من طلق في غير زمن
الطلاق فإنه لم يأت بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضيا إلى وقوع الطلاق
وإنما أتى بسبب من عنده وجعله هو مفضيا إلى حكمه وذلك ليس إليه . (٣)

الوجه الثالث – القياس على الإيمان : فكما أن الإيمان وهو أصل العقود وأجلها
وأشرفها يزول بالكلام المحرم إذا كان كفرا فكيف لا يزول عقد النكاح بالكلام
المحرم الذي وضع لإزالته . (٤)

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن القيم : وأما زوال الإيمان بالكلام الذي هو
كفر فليس في الكفر حلال وحرام بخلاف الطلاق فيكون قياسا غير
مقبول . (٥)

الوجه الرابع – القياس على زوال الملك عن العين المملوكة بالإتلاف المحرم ،
حيث يقع الطلاق المحرم ويزول ملكه فيه ولا يتوقف ذلك على كون السبب
المزيل مآذونا فيه شرعا كما يزول ملكه عن العين بالإتلاف المحرم وبالإقرار

(١) سنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٢٢ ، ابن ماجه ١ / ٦٥٠ . مصباح الزجاجة ج : ٢ ص : ١٢٣
جاء في مصباح الزجاجة : " هذا إسناد حسن من أجل مؤمل ن إسماعيل أبو عبد الرحمن رواه أبو داود
الطيالسي في مسنده عن زهير عن أبي إسحاق فذكره بإسناده ومثته إسناده حسن مؤمل بن إسماعيل
اختلف فيه فقيل ثقة وقيل كثير الخطأ وقيل منكر الحديث

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨١ (٣) جامع الفقه ٥ / ٤٨٦

(٤) جامع الفقه ٥ / ٤٨١ (٥) جامع الفقه ٥ / ٤٨٦

الكاذب وبالتبرع المحرم كهبتها لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصي والآثام (١)

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن القيم : وأما زوال ملكه عن العين بالإتلاف المحرم فذلك ملك قد زال حسا ولم يبق له محل ، وأما زواله بالإقرار الكاذب فأبعد وأبعد فإننا صدقناه ظاهرا في إقراره وأزلنا ملكه بالإقرار المصدق فيه وإن كان كاذبا . (٢)

الوجه الخامس – القياس على الظهار بجامع أن تحريمه لا يمنع ترتب أثره عليه **مناقشة هذا الاستدلال :** هذا القياس غير مسلم لأن الظهار ليس له جهتان جهة حل وجهة حرمة بل كله حرام فإنه منكر من القول وزور فلا يمكن أن ينقسم إلى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة القذف من الأجنبي والردة فإذا وجد لم يوجد إلا مع مفسدته فلا يتصور أن يقال منه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح والطلاق والبيع فالظهار نظير الأفعال المحرمة التي إذا وقعت قارنتها مفسدها فترتبت عليها أحكامها ، وإلحاق الطلاق بالنكاح والبيع والإجارة والعقود المنقسمة إلى حلال وحرام وصحيح وباطل أولى . (٣)

الوجه السادس – القياس على طلاق الحامل : بجامع أن كلا منهما طلاق من مكلف في محل يملكه . قال ابن قدامة : " .. ولأنه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوق طلاق الحامل " (٤)

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم القياس على طلاق الحامل لأن طلاق الحامل مأذون فيه بخلاف الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه ومن ثم فيكون هذا القياس غير مسلم .

(١) جامع الفقه ٥ / ٤٨١ .

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨٦ .

(٣) جامع الفقه ٥ / ٤٨٥ / ٤٨٦ .

(٤) المغني ١٠ / ٨٩ .

ثالثا - المعقول من وجوه :

الأول : إن رفع الطلاق تخفيف ووقوعه تغليظ لأن طلاق المجنون لا يقع تخفيفا وطلاق السكران يقع تغليظا لأن المجنون ليس بعاص و السكران عاص فكان المطلق في الحيض أولى بوقوع الطلاق تغليظا من رفعه عنه تخفيفا . (١)

الوجه الثاني : إن النهي إذا كان لمعنى لا يعود إلى المنهي عنه لم يكن النهي موجبا لفساد ما نهى عنه كالنهي عن البيع وقت النداء لا يوجب فساد البيع كذلك النهي عن الطلاق في الحيض إنما هو لأجل تطويل العدة لا لأجل الحيض فلم يمنع النهي عنه من وقوع الطلاق فيه . (٢)

الوجه الثالث : إن الطلاق البدعي ليس قرينة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة وقطع ملك فأيقاعه في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له . (٣)

(١) الحاوي ١٢ / ٣٨٧ .

(٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٧ .

(٣) المغني ١٠ / ٨٩ .

(ب) أدلة الرأي الثاني : استدل القائلون بعدم وقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه بما يلي :

أولا - من الكتاب بالآتي :

١ - قوله تعالى : " إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن " (١)

وجه الدلالة : إن الله عز وجل أمر بإيقاع الطلاق في قبل العدة والمطلق في حال الحيض أو الطهر الذي وطئ فيه لم يطلق لتلك العدة التي أمر الله بتطبيق النساء لها وقد تقرر في الأصول أن الأمر بالشئ نهى عن ضده (٢)

قال الماوردي بعد أن ذكر هذه الآية : " .. فاقضى ذلك الفرق بين المأمور به والمنهي عنه في الوقوع كما اقتضى الفرق بينهما في التحريم " (٣)

وقال ابن حزم : والعدة لا تكون في الطلاق إلا في موطوءة فعلمنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة وأخبرنا أن تلك حدود الله وأن من تعداها ظالم لنفسه فصح أن من ظلم وتعدى حدود الله ففعله باطل مردود . (٤)

وجاء في نيل الأوطار " والمطلق في حال الحيض أو الطهر الذي وطئ فيه لم يطلق لتلك العدة التي أمر الله بتطبيق النساء لها .. وقد تقرر في الأصول أن الأمر بالشئ نهى عن ضده والمنهي عنه لذاته أو لجزئه أو لوصفه اللزم يقتضي الفساد ، والفساد لا يثبت حكمه " (٥)

مناقشة هذا الاستدلال : أفادت هذه الآية بمنطوقها وجوب إيقاع الطلاق للعدة وأفادت بمفهومها المخالف عدم وقوع الطلاق في غيرها لكن هذا المفهوم يكون حجة ما لم يعارضه ما هو أقوى منه من منطوق ونحوه وقد عارضه ههنا حديث ابن عمر السابق إلي دل على وقوع الطلاق في الحيض فلا يكون هذا المفهوم حجة .

(١) سورة الطلاق ، جزء من الآية : (١)

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته ، د/ وهبة الزحيلي ، ج ٩ ، ص ٦٩٢٥ .

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ (٤) المحلى ١٠ / ١٦٢

(٥) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ ، جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ .

قال الماوردي : فأما استدلاله بالآية فنصها يوجب وقوع الطلاق في العدة ودليلها يقتضي ألا يقع في العدة لكن إذا عارض دليل الخطاب بعد صرفه عن موجهه وقد عارضه من حديث ابن عمر ما يوجب صرفه عن موجهه. (١)

الجواب على هذه المناقشة : يمكن أن يجاب على هذه المناقشة بأننا لا نسلم لكم معارضة حديث ابن عمر لمفهوم هذه الآية حيث لم يفد هذا الحديث وقوع الطلاق في الحيض كما تقدم ومن ثم فيكون موافقا لما دلت عليه هذه الآية لا كما تدعون .

٢ — قوله تعالى : " الطلاق مرتان " (٢) قال الشوكاني : " .. ولم يرد إلا المأذون فدل على أن ما عداه ليس بطلاق لما في هذا التركيب من الصيغة الصالحة للحصر أعني تعريف المسند إليه باللام الجنسية " (٣)

٣ — قوله تعالى : " فإمسأك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٤)

ففي هذه الآية أمر الله عز وجل بالتسريح بإحسان لمن أراد الطلاق ولا أشر من التسريح الذي حرمه الله ورسوله ، وموجب النكاح أحد أمرين : إما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والتسريح المحرم أمر ثالث غيرهما فلا عبرة به ألبتة (٥)

ثانياً — من السنة بما يلي :

١ — قوله ٤ : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " وفي رواية " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " (٦) ومن لم يطلق للعدة التي أمر الله عز وجل ففعله مردود وباطل ولا يعتد به قال ابن رشد : " فأمر رسول الله ع برده يشعر بعدم نفوذه ووقوعه " (٧)

(١) (الحاوي ، ١٢ / ٣٨٧) (٢) (سورة البقرة ، جزء من الآية : (٢٢٩)

(٣) (نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ ، جامع الفقه ٥ / ٤٧٧ . (٤) (البقرة ، جزء من الآية : (٢٢٩)

(٥) (جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ ، قال الشوكاني : ولا أفيح من التسريح الذي حرمه الله . نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩

(٦) (صحيح مسلم ٣ / ١٣٤٣ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ١٦ ، فتح الباري ٥ / ٣٠٢ ، سنن

البيهقي الكبرى ، ١٠ / ١١٩ ، مختصر اختلاف العلماء ٢ / ٣٣٣ .

(٧) (بداية المجتهد ٢ / ٤٩)

وقال الشوكاني : " وهذا حديث صحيح شامل لكل مسألة مخالفة لما عليه أمر رسول الله ﷺ ومسألة النزاع من هذا القبيل فإن الله لم يشرع هذا الطلاق ولا أذن فيه فليس من شرعه وأمره " (١)

٢ — ما روى نافع عن ابن عمر قال : طلقت امرأتي على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال : مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها فإنها العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " (٢)

فقد أمر النبي ﷺ ابن عمر أن يرجع امرأته إلى بيته بعد أن فارقتها واجتنبها ولم يعتد منه بما فعل من تطليقه امرأته في الحيض ثم بين له النبي ﷺ كيفية تطليق النساء قال ابن حزم : فكان هذا بيانا لا يحل خلافه . (٣)

وقال ابن تيمية : " ولو كان الطلاق قد لزم لم يكن في الأمر بالرجعة ليطلقها طلبة ثانية فائدة بل فيه مضرة عليها فإن له أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والإجماع وحينئذ يكون في الطلاق مع الأول تكثير الطلاق وتطويل العدة ... ولم يكن في إمساكها فائدة مقصودة بالنكاح إذا كان لا يمسكها إلا لأجل الطلاق فإنه لو أراد أن يطلقها في الطهر الأول لم يحصل إلا زيادة ضرر عليها والشارع لا يأمر بذلك " (٤)

٣ — ما روي عن أبي الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع قال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا قال : طلق عبد الله بن عمر رضي الله عنه امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ / ٦٥٠ ، جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ .

(٢) صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٣ وما بعدها ، مختصر اختلاف العلماء ٢ / ٣٧٨ ، مسند أبي عوانة ٣ / ١٤٤ .

(٣) المحلى ١٠ / ١٦٢

(٤) مجموع الفتاوى الكبرى ، ٣٣ / ٢٢ وما بعدها .

فسأل عمر رسول الله ﷺ فقال له : عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، قال عبد الله فردها علي ولم يرها شيئاً ، وقال إذا طهرت فليطلق أو ليمسك قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ : " يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن " أي في قبل عدتهن . (١)

فقد أفاد هذا الحديث أن الطلاق الواقع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه لا يعتد به كما دل فعل النبي ﷺ مع ابن عمر .

قال الماوردي : وهذا نص في أنه لا يقع ولو وقع لراه شيئاً . (٢)

مناقشة هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : إن قوله " ولم يرها شيئاً " أي لم يرها شيئاً صواباً . قال البيهقي : " وقد يحتمل أن يكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ كما يقال للرجل في فعله وأخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئاً يعني لم يصنع شيئاً صواباً " (٣)

الوجه الثاني : إن حديث نافع عن ابن عمر والذي يفيد احتساب تلك الطلقة مقدم على حديث أبي الزبير . قال الشافعي : " ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه قال : وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت في الحديث فقل له أحسبت تطلقة ابن عمر ؟ قال فمه رأيت إن عجز واستحقم " (٤)

الوجه الثالث : قال ابن عبد البر : قوله " ولم يرها شيئاً " منكر لم يقله غير أبي

(١) سنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٢٧ ، برقم ١٤٧٠٦ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٥٥ ، برقم ٢١٨٥

قال الشوكاني : قال الحافظ : وإسناد هذه الزيادة على شرط الصحيح وقد صرح ابن القيم وغيره بأن هذا الحديث صحيح لأنه رواه أبو داود عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن ابن جريج .. — ثم قال — فهؤلاء رجال ثقات أئمة حفاظ وقد أخرجه أحمد عن روح بن عبادة عن ابن جريج فلم يتفرد به عبد الرزاق عن ابن جريج " نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ .

(٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ، ٧ / ٣٢٧ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى ، ٧ / ٣٢٧ ، فتح الباري ٩ / ٣٥٤ ، سبل السلام ٣ / ١٧٠ / ١٧١ .

الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه . ولو صح فمعناه عندي والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة .
وقال الخطابي : قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقد
يحتمل أن يكون معناه : ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً
جائزاً في السنة . (١)

قال الماوردي : " وأما استدلالهم بقول ابن عمر " فردها علي ولم يره شيئاً " فضعيف لتفرد أبي الزبير به ومخالفته جميع الرواة فيه مع أن قوله " لم يره شيئاً " يحتمل : أنه لم يره إثماً ولم يره شيئاً لا يقدر على استدراكه لأنه قد
بين أنه يستدرك بالرجعة " (٢)

الجواب على هذه المناقشة : لا نسلم لكم أن أبا الزبير ليس حجة في قبول الحديث منه . قال الشوكاني : " ويجب بأن أبا الزبير غير مدفوع في الحفظ والعدالة وإنما يخشى من تدليسه فإن قال سمعت أو حدثني زال ذلك وقد صرح هنا بالسماع . وليس في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير حتى يصار إلى الترجيح ويقال قد خالفه الأكثر بل غاية ما هناك الأمر بالمراجعة على فرض استلزامه لوقوع الطلاق وقد عرفت اندفاع ذلك . على أنه لو سلم ذلك الاستلزام لم يصلح لمعارضة النص الصريح أعني " ولم يرها شيئاً " ..
وقد روى زيادة أبي الزبير الحميدي في الجمع بين الصحيح وقد التزم ألا يذكر فيه إلا ما كان صحيحاً على شرطهما . وقال ابن عبد البر في التمهيد :
إنه تابع أبا الزبير على ذلك أربعة : عبد الله بن عمر ، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، ويحيى بن سليم ، وإبراهيم بن أبي حسنة ، ولا شك أن رواية عدم الاعتداد بتلك الطلقة أرجح من رواية الاعتداد المتقدمة فإذا صرنا إلى الترجيح بناء على تعذر الجمع فرواية عدم الاعتداد أرجح لما سلف " (٣)

(١) فتح الباري ٩ / ٣٥٤ ، نيل الأوطار ٦ / ٦٤٨ وما بعدها .

(٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٧ (٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ ، جامع الفقه ٥ / ٤٧٧ .

٤ — ما أخرجه سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ ليس ذلك بشيء " (١) فقد دل هذا الحديث دلالة واضحة على عدم الاعتداد بالطلاق في الحيض لأن المطلق خالف فيه أمر الله عز وجل وأمر رسوله .

ثالثاً — من الأثر بما يلي :

١ — ما رواه ابن حزم في المحلى بسنده المتصل إلى ابن عمر من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك . وهذا إسناد صحيح . (٢) فقد دل قول ابن عمر " لا يعتد بذلك " على عدم وقوع الطلاق في الحيض لا سيما وأنه صاحب هذه القصة فيكون هذا نصاً في محل النزاع يجب المصير إليه .

٢ — روى ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال : إذا طلق الرجل وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر . (٣) وهذا يدل على عدم الاعتداد بالطلاق في الحيض

٣ — ما روي من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهراً عن غير جماع وإذا استبان حملها . (٤) وهذا الأثر يفيد أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق مخالف لما أمر الله به ومن ثم فلا يعتد به ولا يحتسب من عدد الطلقات .

٤ — ما روي عن عكرمة قال : قال ابن عباس : الطلاق على أربعة أوجه :

(١) فتح الباري ٩ / ٣٥٤ .

(٢) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ ، المحلى ١٠ / ١٦٣ .

(٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ ، المحلى ١٠ / ١٦٣ .

(٤) المحلى ١٠ / ١٦٣ .

وجهان حلال ، ووجهان حرام ، فأما اللذان هما حلال : فإن يطلق الرجل امرأته من غير جماع أو يطلقها حاملا مستتبينا حملها ، وأما اللذان هما حرام فإن يطلقها حائضا ، أو يطلقها عند الجماع لا يدري أشتمل الرحم على ولد أو لا ؟ (١)

ومن ثم فوفقا لما ذهب إليه ابن عباس فإن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق حرام فلا يعتد به ولا يحتسب من عدد الطلاق .

قال ابن حزم : ومن المحال أن يخبر ابن عباس عما هو جائز بأنه حرام (٢) مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم الاستدلال بهذا الأثر لأنه لا يعدو أن

يكون قول صحابي وهو ليس حجة على ما تقرر في علم الأصول

قال الشوكاني : ولا حجة لهم في ذلك لأنه قول صحابي ليس بمرفوع . (٣)

الجواب على هذه المناقشة : يمكن أن يجاب على هذه المناقشة بأن هذا الأثر وإن كان قول صحابي إلا أنه قد أكدته ما ورد عن رسول الله ﷺ من أن من طلق امرأته في الحيض أو في الطهر المجامع ليس طلاقه بشيء ولا يعتد به ومن ثم فيكون الاستدلال به حجة لهذا المعنى .

رابعا - القياس من وجوه :

الوجه الأول - القياس على النكاح : فكما أن النكاح إذا وقع في وقت لا يحوز فيه إبرامه وقع باطلا كان الطلاق كذلك .

جاء في الحاوي : " . ثم عقد النكاح كان في وقت تحريمه باطلا وجب أن يكون الطلاق بمثابته إذا وقع في وقت تحريمه " (٤)

وقال ابن القيم : " وإذا كان النكاح المنهي عنه لا يصح لأجل النهي فما الفرق بينه وبين الطلاق وكيف أبطلتم ما نهى الله عنه من النكاح وصحتم ما

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٤ ، الدار قطني ٤ / ٥ ، مصنف عبد الرزاق ٦ / ٣٠٧ ، سنن البيهقي ٧ / ٣٢٥ ،

(٢) المحلى ١٠ / ١٦٣ .

(٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٨ .

(٤) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ .

حرمه ونهى عنه من الطلاق والنهي يقتضي البطلان في الموضعين " (١)
مناقشة هذا الاستدلال : يمكن أن يجاب عن الاستدلال بالقياس بأنه قياس مع
 الفارق فيكون باطلا
وبيان الفرق من وجوه :

الأول — إن النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون إلا على الوجه
 المأذون فيه شرعا فإن الأبضاع في الأصل على التحريم ولا يباح منها إلا ما
 أباحه الشارع بخلاف الطلاق فإنه إسقاط لحقه وإزالة ملكه ولا يتوقف ذلك
 على كون السبب المزيل مأذونا فيه شرعا . (٢)

قال الماوردي : " .. وأما استدلالهم بالنكاح فالفرق بين النكاح حيث بطل
 بعقده في حال التحريم وبين الطلاق حيث أمره بإيقاعه في حال التحريم : أن
 الطلاق أوسع حكما وأقوى نفوذا من النكاح لوقوع الطلاق مباشرة وسراية
 ومعجلا ومؤجلا وعلى غرر لا يصح النكاح على مثله فجاز أن يقع في وقت
 تحريمه وإن لم يصح عقد النكاح في وقت تحريمه " (٣)

الوجه الثاني — إن النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرمات وإزالته وخروج البضع
 عن ملكه نقمة فيجوز أن سببها محرما .

الجواب على هذه المناقشة : لا نسلم أن الطلاق نقمة فقد يكون من أكبر النعم التي
 يفك بها المطلق الغل من عنقه والقيد من رجله فليس كل طلاق نقمة بل من
 تمام نعمة الله على عباده أن مكنهم من المفارقة بالطلاق ، وإذا أراد أحدهم
 استبدال زوج مكان زوج والتخلص ممن لا يحبها ولا يلائمها فلم ير
 للمتحابين مثل النكاح ولا للمتباغضين مثل الطلاق ثم كيف يكون نقمة والله
 تعالى يقول : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن " (٤)

(١) جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ .

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨١ .

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٨٧ .

(٤) جامع الفقه ٥ / ٤٨٦ وما بعدها

الوجه الثالث — إن الفروج يحتاط لها والاحتياط يقتضي الوقوع والنكاح لا يدخل فيه إلا بالتشديد والتأكد من الإيجاب والقبول والولي والشاهدين ورضى الزوجة المعتبر رضاها ويخرج منه بأيسر شيء فلا يحتاج الخروج منه إلى شيء من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة ويخرج منه بالشبهة فأين أحدهما من الآخر حتى يقاس عليه . (١)

الجواب على هذه المناقشة : قال بن القيم : " .. أما قولكم إن الفروج يحتاط لها فنعم وهكذا قلنا سواء فإننا احتطنا وأبقينا الزوجين على يقين النكاح حتى يأتي ما يزيله بيقين فإذا أخطأنا فخطؤنا من جهة واحدة وإن أصبنا فصوابنا من جهتين : جهة الزوج الأول وجهة الثاني وأنتم ترتكبون أمرين : تحريم الفرج على من كان حلالا له بيقين وإحلاله لغيره فإن كان خطأ فهو من جهتين فتبين أنا أولى بالاحتياط منكم " (٢)

الوجه الثاني — القياس على الوكيل في إيقاع الطلاق : فكما أن الوكيل في إيقاع الطلاق في الطهر لو أوقعه في الحيض لا يقع طلاقه فكذا هذا .
جاء في الحاوي : " .. ولأنه لو وكل وكيلاً في طلاق زوجته في الطهر وطلقها في الحيض لم تطلق لأجل مخالفته . وإيقاع الطلاق في غير وقته مخالفة لله تعالى في وقت الطلاق أولى ألا تقع بها طلاق " (٣)
وقال ابن القيم : " ولو وكل وكيلاً أن يطلق امرأته طلاقاً جائزاً فطلق طلاقاً محرماً لم يقع لأنه غير مأذون منه فكيف إذا كان المخلوق معتبراً في صحة إيقاع الطلاق دون إذن الشارع ، ومن المعلوم أن المكلف إنما يتصرف بالإذن فما لم يأذن به الله ورسوله لا يكون محلاً للتصرف ألبتة " (٤)

(١) جامع الفقه ٥ / ٤٨١ / ٤٨٢ .

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨٦ وما بعدها .

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٨٦ جاء في المغني : " .. لأن الله تعالى أمر به في قبل العدة فإذا طلق في غيره لم يقع كالوكيل إذا أوقعه في زمن أمره موكله بإيقاعه في غيره " المغني ١٠ / ٨٨ .

(٤) جامع الفقه ٥ / ٤٧٥ .

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم هذا القياس لأنه قياس مع الفارق :

وبيان الفرق : أن الوكيل إذا خالف إذن موكله بطلت وكالته بخلاف الزوج . لأن الوكيل في الطلاق مجرد سفير ومعبّر عن الموكل فلا يملك غير ما فوض إليه ، أما الزوج فلا يوقع الطلاق بالنيابة عن غيره ولا عن الله عز وجل إنما يوقعه عن نفسه . (١)

قال الماوردي : " .. وأما استدلالهم بالوكيل فالجواب عنه : أن الوكيل إذا خالف الإذن زالت وكالته وليس يرجع بعد زوالها إلى ملك فرد تصرفه ، والزوج إذا خالف رجع بعد المخالفة إلى ملك فجاز تصرفه " (٢)

وقال ابن قدامة : " أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج يملكه بملكه محله " (٣)

الوجه الثالث – القياس على العقود المحرمة كالبيع ونحوه في عدم الاعتداد بها شرعا . قال ابن تيمية : " ..يدل القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع فإن كل عقد يباح تارة ويحرم تارة – كالبيع والنكاح – إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازما نافذا كما يلزم الحلال الذي أباحه الله ورسوله . ولهذا اتفق المسلمون على أن ما حرمه الله من نكاح المحارم ومن النكاح في العدة أو نحو ذلك يقع باطلا غير لازم ، وكذلك ما حرمه الله من بيع المحرمات كالخمر والخنزير والميتة وهذا بخلاف ما كان محرم الجنس كالظهار والقذف والكذب وشهادة الزور ونحو ذلك .. والطلاق هو مما أباحه الله تارة وحرمه أخرى فإذا فعل على الوجه الذي حرمه الله ورسوله لم يكن لازما نافذا كما يلزم ما أحله الله ورسوله " (٤)

(١) (الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٢٥ .

(٢) (الحاوي ١٢ / ٣٨٨ .

(٣) (المغني ١٠ / ٨٩ .

(٤) (مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ١٨ .

الوجه الرابع — القياس على طلاق الأجنبية : بجامع أنه طلاق لم يشرعه الله عز وجل فيكون مردودا .

قال ابن القيم : " إنه طلاق لم يشرعه الله أبدا فكان مردودا باطلا كطلاق الأجنبية "

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم هذا القياس لأنه قياس مع الفارق فيكون باطلا:

وبيان الفرق : أن الأجنبية ليست محلا للطلاق بخلاف الزوجة
الجواب على هذه المناقشة : إن الزوجة أيضا ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو مما ملكه الشارع إياه فيكون أيضا مردودا . (١)

رابعا المعقول من وجوه :

الأول : ما ذكره ابن حزم بقوله : لا خلاف بين أهل العلم قاطبة وفي جملتهم المخالفين لنا في ذلك في أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه بدعة نهى عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام فإذا لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجوز البدعة التي يقرون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة مجيز البدعة مخالفا لإجماع القائلين بأنها بدعة " (٢)

الوجه الثاني : هذا الطلاق منهي عنه شرعا غير مأذون فيه فلا يكون مملوكا للزوج والمنهي عنه لذاته أو لجزئه أو لوصفه اللازم يقتضي الفساد والفساد لا يثبت حكمه . (٣)

قال ابن القيم : " ولأنه طلاق محرم منهي عنه فالنهي يقتضي فساد المنهي عنه فلو صححناه لكان لا فرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة " (٤)

(١) جامع الفقه ٥ / ٤٧٦

(٢) المحلى ١٠ / ١٦٤ .

(٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٤٩ (٤) جامع الفقه ٥ / ٤٧٦

مناقشة هذا الاستدلال : إن النهي عن الطلاق في الحيض ونحوه ليس راجعا إلى نفس الطلاق ولا إلى صفة من صفاته وإنما هو راجع إلى أمر خارج عن المنهي عنه وهو عدم الحاجة إلى الطلاق أو ما يترتب عليه من إيذاء الزوجة بإطالة العدة ، والنهي لأمر خارج عن المنهي عنه لا يدل على فساد إذا وقع كالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة . (١)

قال الماوردي : " ولأن النهي إذا كان لمعنى ولا يعود إلى المنهي عنه لم يكن النهي موجبا لفساد ما نهى عنه كالنهي عن البيع عند نداء الجمعة لا يوجب فساد البيع ، كذلك النهي عن الطلاق في الحيض إنما هو لأجل تطويل العدة لا لأجل الحيض فلم يمنع النهي عنه من وقوع الطلاق فيه " (٢)

الوجه الثالث : إنه طلاق مسمى ومنسوب إلى البدعة ، وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها بل هي باطلة (٣)

الوجه الرابع : إنه طلاق نهى عنه الشارع وحرمه لأنه ييغضه ولا يحب وقوعه بل وقوعه مكروه إليه فحرمه لئلا يقع ما ييغضه ويكرهه وفي تصحيحه وتنفيذه ضد هذا المقصود . (٤)

الوجه الخامس : لا يزال النكاح المتيقن إلا بيقين مثله من كتاب أو سنة أو إجماع متيقن فإذا أوجدتمونا واحدا من هذه الثلاثة رفعنا حكم النكاح به ولا سبيل إلى رفعه بغير ذلك ... والأدلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فإن هذا طلاق لم يشرعه الله تعالى ألبيته ولا أذن فيه فليس من شرعه فكيف يقال بنفوذه وصحته . (٥)

الوجه السادس : إنما يقع من الطلاق المحرم ما ملكه الله تعالى للمطلق ولهذا لا يقع به الرابعة لأنه لم يملكها إياه ومن المعلوم أنه لم يملكه الطلاق المحرم ولا أذن له فيه فلا يصح ولا يقع . (٦)

(١) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٢٥ . (٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٧ .
(٣) سبل السلام ٣ / ١٧١ . (٤) جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ .
(٥) جامع الفقه ٥ / ٤٧٥ . (٦) جامع الفقه ٥ / ٤٧٥ .

الوجه السابع : إن الشارع قد حجر على الزوج أن يطلق في حال الحيض أو بعد الوطء في الطهر فلو صح طلاقه لم يكن لحجر الشارع معنى وكان حجر القاضي على من منعه التصرف أقوى من حجر الشارع حيث يبطل تصرفه بحجره . (١)

الوجه الثامن : إن ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام بكل طريق حتى يجعل وجوده كعدمه في حكم الشرع ولهذا كان ممنوعا من فعله باطلا في حكم الشرع والباطل شرعا كالمعدوم ، ومعلوم أن هذا هو مقصود الشارع مما حرمه ونهى عنه فالحكم ببطلان ما حرمه ومنعه منه أدنى إلى تحصيل هذا المطلوب وأقرب بخلاف ما إذا صح فإنه يثبت له حكم الموجود ، ولأنه إذا صح استوى هو والحلال في الحكم الشرعي وهو الصحة وإنما يفترقان في موجب ذلك من الإثم والذنب ومعلوم أن الحلال المأذون فيه لا يساوي الحرام الممنوع منه ألبتة . (٢)

الوجه التاسع : إن الشارع إنما يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجعة ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد وجعله معدوما فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الأحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازما نافذا كالحلال لكان ذلك إلزاما منه بالفساد الذي قصد عدمه فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه مع أنه ألزم الناس به وهذا تناقض ينزه عنه الشارع . (٣)

الوجه العاشر : لو كان الطلاق المحرم قد لزم لكان حصل الفساد الذي كرهه الله ورسوله وذلك الفساد لا يرتفع برجعة يباح له الطلاق بعدها ، والأمر برجعة لا فائدة فيها مما تنزه عنه الله ورسوله فإنه إن كان راغبا في المرأة فله أن

(١) جامع الفقه ٥ / ٤٧٦ .

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨٣ .

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٢٥

يرتجعها وإن كان راغبا عنها فليس له أن يرتجعها فليس في أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية بل زيادة مفسدة ، ويجب تنزيه الرسول ع عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد . (١)

قال ابن القيم : " لو كان الطلاق في الحيض نافذا لكان الأمر بالمراجعة بعده تكثيرا من الطلاق البغيض إلى الله وتقليلا لما بقي من عدده الذي يتمكن من المراجعة معه ومعلوم أنه لا مصلحة في ذلك " (٢)

الوجه الحادي عشر : إن العقد الصحيح هو الذي يترتب عليه أثره ويحصل منه مقصوده وهذا إنما يكون في العقود التي أذن فيها الشارع وجعلها أسبابا لترتب آثارها عليها فما لم يأذن فيه ولم يشرعه كيف يكون سببا لترتب آثاره عليه ويجعل كالمشروع المأذون فيه ، كما أن الشارع الحكيم أباح للمكلف من الطلاق قدرا معلوما في زمن مخصوص ولم يملكه أن يتعدى القدر حد له ولا الزمن الذي عين له ، فإذا تعدى ما حد له من العدد كان لغوا باطلا فكذلك إذا تعدى ما حد له من الزمان يكون لغوا باطلا فكيف يكون عدوانه في الوقت صحيحا معتبرا لازما وعدوانه في العدد لغوا باطلا ، وهذا كما أن الشارع حد له عددا من النساء معيناً في وقت معين فلو تعدى ما حد له من العدد كان لغوا باطلا وكذلك لو تعدى ما حد له من الوقت . (٣)

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ، ٣٣ / ٢٤ .

(٢) جامع الفقه ٥ / ٤٨٩ .

(٣) جامع الفقه ٥ / ٤٨٩ / ٤٩١ .

الرأي الرابع :

من خلال ما تقدم من عرض لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة يبدو لي أن الخلاف في مسألة وقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه خلاف قوي لقوة مدركه .

ولكن الذي أراه راجحا في هذا الصدد هو ما ذهب إليه القائلون بعدم وقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه وذلك لما يلي :

أولا - إن هذا الطلاق مخالف لما أمر به الحق سبحانه وتعالى من أن الطلاق يجب أن يكون في قبل العدة والقاعدة أن الأمر بالشئ يكون نهيا عن ضده ومن ثم فمن طلق على غير ما شرع الله يجب ألا يعتد بفعله .

ثانيا - إن القاعدة العامة في الفقه الإسلامي أن كل عمل ليس وفق ما شرع الله عز وجل فهو مردود كما قال ع : " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " والمطلق ههنا خالف أمر الله في الطلاق فيجب أن يكون مردودا .

ثالثا - إن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه نهى عنه الشارع ، والقاعدة الأصولية أن النهي يقتضي فساد المنهي عنه شرعا ومن ثم فالطلاق في الحيض ونحوه عمل فاسد لا يعتد به

رابعا - إن الحق سبحانه وتعالى أبطل النكاح في الوقت المحرم لمخالفته أمر الله عز وجل فيجب أن يكون الطلاق في الوقت المنهي عنه كذلك إذ كل منهما قد وقع في الوقت الذي نهى عنه الشارع جل وعلا .

خامسا - إن حديث ابن عمر الذي أمر فيه النبي ع ابن عمر بمراجعة زوجته بعد أن طلقها في الحيض الأولى فيه أن يحمل لفظ المراجعة على المراجعة اللغوية لأن المعنى اللغوي أعم وأشمل لأنهم كانوا يفارقون النساء بأبدانهم عند الطلاق فالأمر بالمراجعة أمر بالعودة إلى الفراش لا سيما وأن اصطلاح الرجعة بالمعنى الشرعي اصطلاح متأخر لا سيما وأن لفظ الرجعة له معان متعددة : فهي ترد بمعنى النكاح وبمعنى الرد الحسن

والرجعة بعد الطلاق وهذه معان متعددة يتناولها لفظ المراجعة في قوله ع
لعمر مره " فليراجعها " والأولى في هذا الصدد أن تحمل على المراجعة
على المراجعة بالبدن .

سادسا — إن الروايات الواردة في حديث ابن عمر كثيرة ومتعددة ومتعارضة فقد
ورود في بعض الروايات ما يفيد احتساب الطلقة الواقعة في الحيض على
أن هذه الروايات التي تدل على احتساب تلك الطلقة لم يتضح فيها أن الذي
احتسبها عليه هو النبي ع ولعل ذلك من فعل ابن عمر نفسه وهو ليس
حجة في هذا الصدد

على أن هذه الروايات التي تفيد احتساب الطلقة الواقعة في الحيض
والواردة في حديث ابن عمر قد عارضتها روايات أخرى تدل على أن
النبي ع لم يرها شيئا ، ولم يعتد بها وهذه الروايات وردت من طرق قوية
يقوي بعضها بعضا يعول عليها ويعتد بمثلها فلا معنى لتجاهلها وعدم
الاعتداد بها .

سابعا — لقد استعرض بعض المعاصرين (١) الروايات المتعددة في حديث ابن
عمر السابق فقال : " وروايات هذا الحديث وألفاظه كثيرة في كتب السنة
وفيها خلاف شديد في احتساب الطلقة التي طلقها ابن عمر في الحيض
حتى كادت تكون اضطرابا ، وأصرحها رواية ابن جريج عن أبي الزبير
أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن يسأل بن عمر عن ذلك وأن ابن عمر أخبره
أن رسول الله ع أمره بمراجعتها وقال عبد الله : " فردها علي ولم يرها
شيئا " وهي مروية في مسند الإمام أحمد وفي سنن أبي داود أما
الروايات الأخرى من حديث ابن عمر التي احتج بها القائلون بوقوع
الطلاق في الحيض فإنها ليس فيها شيء صريح وألفاظها مضطربة وهي

(١) أ / أحمد محمد شاكر

تخالف ما ثبت صريحا بالروايات الصحيحة وتخالف أيضا ما يفهم من ظاهر القرآن ومن القواعد الصحيحة المعقولة في العقود والفسوخ . (١)
على أنه يمكن القول أيضا : على فرض التساوي في الدرجة بين هذه لروايات فلنطرحها جميعا ولنعد إلى الأصول والقواعد العامة في الفقه الإسلامي والتي تدل على فساد المنهي عنه ورد كل ما خالف ما شرعه الله ورسوله .

ثامنا — إن النبي ع — كما ورد في حديث ابن عمر — أمره أن يراجع امرأته ثم يمسكها حتى تتقضي عدتها فإن بدا له أمسكها وإلا طلقها في الوقت الذي شرعه الله عز وجل ، ومن ثم فما فائدة الرجعة إذن إذا كانت الطلقة الأولى قد حسبت عليه وهو لا يريد هذه الزوجة فهل يراجعها من أجل أن يطلقها ثانية مع أن الطلاق الأول قد حسب من طلاقه وما فائدة الثاني ما دام أن الأول واقع لا سيما أن الاتجاه الغالب في الإسلام يدعو إلى عدم تكثير الطلاق ومن ثم فيجب تنزيه الشارع عن مثل ذلك .

تاسعا — إن النكاح لا شك ثابت بيقين بين جميع الفقهاء والخلاف في الطلاق البدعي حول وقوعه وعدمه يورث شكاً في زوال هذا النكاح هل يزول بهذا الطلاق أو لا ؟ والقاعدة العامة في الفقه الإسلامي أن اليقين لا يزول بالشك . ومن ثم فلا يعتد بالطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

عاشر — إن ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الثاني القائلون بعدم وقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه راجح لأمرين :
الأول : قوة أدلتهم في مواجهة أدلة الجمهور .

الثاني : إن فيه تحقيق مصلحة أكيدة للمجتمع حيث يقلل ظروف إيقاع الطلاق إلى حد كبير ويحقق غرض الشريعة الحكيم في تنحية العوامل العرضية بما تؤدي إليه من انفعالات مؤقتة تؤدي إلى التسرع في إيقاع الطلاق في وقت لا يحل إيقاعه فيه (٢)

(١) أ / أحمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) د / محمد بلتاجي ، دراسات في أحكام الأسرة ، ص ٥٠٠ ، الناشر مكتبة الشباب ، ط ١٩٨٨ و

لكل ما تقدم فإننا نهيب بالمشرع المصري وبولي الأمر في هذا الصدد بعدم الاعتماد بالطلاق البدعي الواقع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه حفاظا على كثير من الأسر المسلمة من الانهيار لا سيما وأن هذا الاتجاه الذي ذهب إليه الكثير من الفقهاء يستند إلى أدلة قوية تستدعي إعادة النظر في قوانين الأحوال الشخصية والتي لا زالت تعتد بوقوع الطلاق البدعي وتحتسبه من عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته .

لذا فإننا نرجو من ولي الأمر تكوين لجنة علمية لدراسة هذا الأمر دراسة علمية فقهية متأنية لاستخراج ما فيه نفع للإسلام والمسلمين والتيسير على الكثير من الأسر المسلمة في مجتمعات المسلمين والتي سيحل لها هذا الأمر الكثير من المشكلات .

وبناء على ما تقدم فإنني أقترح على المشرع المصري في هذا الصدد إضافة مادة إلى قانون الأحوال الشخصية ويمكن أن يكون نصها على النحو التالي .

(الطلاق الواقع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي غير معتبر شرعا ولا يحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الزوج .)

وفي تقديري أن إضافة مثل هذا النص سيحل الكثير من المشكلات في المجتمع وفيه رخصة وفسحة لكثير من البيوت التي يوشك أن تنهار بسبب احتساب الطلاق البدعي

لا سيما وأنا في ميلنا إلى الأخذ بهذا الاتجاه وترجيح العمل به لم نخرج عن الإطار العام لمذاهب الفقه الإسلامي حيث إن كثيرا من فقهاءنا القدامى والمحدثين مالوا إلى ترجيح هذا الرأي والعمل بموجبه

ونحن إذ نأخذ بهذا الرأي إنما نعمل على ما يلائم حال الأسرة والمجتمع في هذا الزمان وذلك بناء على أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والشخص والحادثة ، ومن ثم فكل ما يحيط بالأسرة المسلمة من مشكلات وحوادث تسترعي انتباه

الكثير من المهتمين بها تدعو إلى العمل بهذا الاتجاه وتطبيقه في المجتمع ونختتم بما قاله الإمام الثوري : إنما الفقه الرخصة من ثقة أما التشديد فيحسنه كل أحد . والله أعلم .

المطلب الرابع : حكم طلاق غير المدخول بها الحيض

سبق بيان حكم طلاق المدخول بها في الحيض أو في الطهر المجامع فيه وقلنا إنه طلاق بدعي عند فقهاء المذاهب الثمانية كما تقدم ولكن ما الحكم لو طلق الرجل زوجته التي لم يدخل بها حائضا هل يعد هذا الطلاق سنيا أو بدعيا ؟
اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين :

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) والظاهرية (٥) والزيدية (٦) والإمامية (٧) يرون جواز طلاق غير المدخول في كل وقت سواء في الطهر أو الحيض .
الرأي الثاني : ذهب زفر من الحنفية (٨) وأشهب من المالكية (٩)

-
- (١) جاء في الهداية : " وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض " الهداية ٢٧٧/١ ، وجاء في البدائع : " ولا يكره أن يطلق غير المدخول بها في حال الحيض لمكان تطويل العدة ولا يتحقق ذلك في غير المدخول بها " بدائع الصنائع ٩٦/ ٣ ، البحر الرائق ٢٥٨/ ٣ ، شرح فتح القدير ٤٧٤/ ٣
- (٢) قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن طلاق السنة إنما هو في حق المدخول بها أما غير المدخول بها فليس في طلاقها سنة ولا بدعة وإن أمر الله عز وجل ومرا د رسول ه في الطلاق للعدة هو طلاق المدخول بها من النساء فأما غير المدخول بها فلا عدة عليهن ولا سنة في طلاقهن " التمهيد ١٥/ ٧٢/ ٧٣
- (٣) جاء في المذهب " وأما طلاق غير المدخول بها في الحيض فليس بطلاق بدعة لأنه لا يوجد تطويل العدة " المذهب ٧٩/ ٢ ، وجاء في الأم " قال الشافعي : إذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت ممن تحيض ... فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فيطلقها متى شاء " الأم ١٨١ / ٥
- (٤) جاء في المبدع " وإن كانت المرأة صغيرة .. أو غير مدخول بها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة وهذا هو المذهب .. أن طلاق السنة إنما هو للمدخول بها لأن غير المدخول بها لا عدة عليها " المبدع ٢٦٣/ ٧
- وجاء في المغني " أما غير المدخول بها فليس لطلاقها سنة ولا بدعة " المغني ٢٨٥/ ٧ .
- (٥) قال ابن حزم : " وأما التي لم يطأها فلا عدة عليها بنص القرآن فليست من اللاتي قال الله تعالى فيهن " فطلقوهن لعدتهن " فله أن يطلقها كما أباح الله متى شاء " المحلى ١٠/ ١٧٤
- (٦) قال ابن المرتضي : " ولا بدعة في حق غير المدخولة إذ لا عدة عليها " البحر الزخار ١٥٢/ ٤ .
- (٧) جاء في شرائع الإسلام : " ..والسنة تنقسم ثلاثة أقسام :بائن ورجعي وطلاق العدة ، فالبائن ما لا يصح للزوج معه الرجعة وهو ستة : طلاق التي لم يدخل بها .. جـ ٥ ، ص ٣٦ ، جواهر الكلام ٢٩/ ٣٢
- (٨) قال السرخسي : " قال زفر : إنه يكره إيقاع الطلاق في حالة الحيض من غير المدخول بها " المبسوط ٦/ ٧ ، الهداية ٢٢٧/ ١
- (٩) جاء في التمهيد : " وقال أشهب لا يطلقها وإن كانت غير مدخول بها حائضا " ١٥/ ٧٢/ ٧٣ .

والإباضية (١) إلى عدم جواز طلاق الرجل المرأة التي لم يدخل بها في الحيض
الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل القائلون بجواز طلاق الرجل امرأته التي لم يدخل
بها في كل وقت في الطهر أو الحيض بما يلي :
أولا – من الكتاب بالآتي :

١ – قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " (٢) وطلاق العدة إنما يكون في
المدخول بها بأن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المسوسة لا عدة عليها
فتطلق في كل وقت

٢ – قوله تعالى : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن " (٣)
قال الطبري : في أي وقت شئتم طلاقهن لأنه لا سنة في طلاقهن فللرجل أن
يطلقهن إذا لم يكن مسهن حائضا وطاهرا في كل وقت أحب وليس ذلك كذلك في
المدخول بها التي قد مست " (٤)

ثانيا – من المعقول : أن الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل بالحيض ما
لم يحصل مقصوده منها وفي المدخول بها تتجدد بالطهر . (٥) وقال ابن الهمام :
..أما غير المدخول بها فالرغبة فيها متوفرة ما لم يذقها فطلاقه في حال الحيض
يقوم دليلا على تحقق الحاجة فجاز أن يطلقها في حال الطهر والحيض جميعا
" (٦)

(ب) – أدلة الرأي الثاني : استدل بعدم جواز طلاق الرجل امرأته التي لم
يدخل بها في الحيض بما يلي :

(١) جاء في النيل " وغير مدخول بها – أي تطلق غير مدخول بها – في كل وقت غير حيض " ٧ / ٤٥٦

(٢) الأحزاب ، آية : (٤٩)

(٣) سورة البقرة ، آية : (٢٣٦)

(٤) تفسير الطبري ٢ / ٥٣٩

(٥) الهداية ٣ / ٢٥٨

(٦) شرح فتح القدير ٣ / ٤٧٤ .

أولا - القياس على المدخول بها : فكما أن المدخول بها لا يجوز طلاقها في الحيض فكذلك التي لم يدخل بها بجامع أن كلا منهما زوجة .

جاء في الهداية : " .. خلافا لزفر رحمه الله وهو يقيسها على المدخول بها " (١) **مناقشة هذا الاستدلال :** يمكن أن يناقش الاستدلال بالقياس بأنه قياس مع الفارق فيكون باطلا وبيان الفرق : أن غير المدخول بها لا عدة عليها بخلاف المدخول بها ومن ثم فلا ينهض هذا الاستدلال حجة في إثبات الدعوى .

ثانيا - المعقول من وجهين :

الأول : إن إيقاع الطلاق في فترة الحيض يكون في زمان نفرة الطبع عن المرأة وهذا لا يختلف وهذا لا يختلف بين كونها مدخولا بها أو غير مدخول بها . (٢) **مناقشة هذا الاستدلال :** إن الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل بالحيض ما لم يحصل مقصوده منها بخلاف المدخول بها فإنها تتجدد بالطهر . (٣) **الوجه الثاني :** ما ذكره السرخسي بقوله : " .. وفيه معنى آخر وهو أن في الإيقاع في حالة الحيض إضرارا بها من حيث تطويل العدة عليها لأن هذه الحيضة لا تكون محسوبة من العدة وتطويل العدة من الإضرار بها (٤) قال تعالى : ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا " (٥)

الرأي الراجح :

من خلال ما تقدم من عرض لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة يبدو لي رجحان ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائلون بأن طلاق المرأة التي لم يدخل بها زوجها جائز في حال الطهر والحيض جميعا وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها وخلوها عن المعارض القوي وما استند إليه المخالف من أدلة لم تسلم من الطعن والمناقشة لذا كان الرأي الأول هو الأولى بالقبول . والله أعلم .

(١) الهداية ١ / ٢٢٧

(٢) المبسوط ٦ / ٧

(٣) الهداية ١ / ٢٢٧ (٤) المبسوط ٦ / ٧ ، تحفة الفقهاء ٢ / ١٧١

(٥) سورة البقرة ، آية : (٢٣٠)

المطلب الخامس

حكم الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه

تقدم القول على حكم الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه من حيث السنة والبدعة ومن حيث الوقوع وعدمه ونحو ذلك ومن ثم سنتكلم ههنا على حكم الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه هل يحل ذلك أو لا ؟

الذي يبدو لي بعد مطالعة كتب المذاهب الفقهية المختلفة في هذه المسألة أن الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه جائز ولا يلحقه وصف البدعة لأن المنع من الطلاق في الحيض من أجل رفع الضرر الذي يلحق المرأة بطول العدة والخلع لإزالة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه وهو أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع أعلاهما بأدناهما وهي قد رضيت به مما يدل على رجحان مصلحتها ولذا لم يسأل النبي ﷺ المختلعة عن حالها هل هي حائض أو طاهر (١) والقاعدة : أن ترك الاستفصال في مقام البيان يفيد العموم . وإن كان بعض فقهاء الحنفية ذهب إلى جوازه مع الكراهة .

جاء في كتاب النكت للسرخسي : " .. وقد ذكر في الكتاب أن الخلع في حالة الحيض وفي طهر قد جامعها فيه مكروه اعتبارا للطلاق بعوض بالطلاق بغير عوض وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنه لا يكون مكروها لأن الخلع لا يكون إلا عند النشوز والحاجة واعتبار زمان الطهر إنما يكون دليلا على عدم موافقة الأخلاق والخلع يكفي دليلا عليه فالطهر والحيض فيه سواء " (٢)

وقال ابن نجيم : " والخلع في الحيض لا يكره " (٣)

وجاء في حاشية ابن عابدين : " ولا بأس به أي ولو في حالة الحيض فلا يكره بالإجماع لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به " (٤)

(١) (الفقه الإسلامي ٩ / ٧٠١٣ ، المغني ٧ / ٢٤٧ ، المهذب ٢ / ٧١)

(٢) (النكت للسرخسي ١ / ٤٣ / ٤٤ ، حاشية ابن عابدين ٣ / ٢٣٤)

(٣) (البحر الرائق ٣ / ٢٦٠)

(٤) (حاشية ابن عابدين ٣ / ٤٤١)

وقال الشيخ الشربيني : " ويجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه لأنه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاه بأخذ العوض ومنه يعلم جوازه في طهر لم يجامعها فيه من باب أولى ويجوز أيضا في الحيض لأنها ببذلها الفداء لخلاصها رضيت لنفسها بتطويل العدة " (١)

وجاء في منار السبيل : " ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها فبه لأنه ع لم يسأل المختلعة عن حالها (٢)

وجاء في كتاب الروضة الندية شرح الدرر البهية : " ومن قال بذلك * لم يشترط فيه أن يكون للسنة وأجازه في الحيض وأوقعه وإن كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي " (٣)

وبناء على ما سبق ذكره يتضح لنا بجلاء أن الخلع في الحيض لا يلحقه وصف السنة والبدعة وأنه جائز على كل حال سواء في الطهر أو في الحيض حتى تدفع المرأة عن نفسها ضرر سوء العشرة الذي هو أعظم من ضرر تطويل العدة عليها لا سيما وقد رضيت بذلك فدل ذلك على جوازه في كل حال .
والله أعلم

(١) الإقناع ٢ / ٤٣٦ ، المهذب ٢ / ٧١ ، الوسيط ٥ / ٣٦٢

* جاء في حواشي الشرواني : " ولو سألت الخلع في الحيض فلا يحرم " ٧ / ٤٩٨ ، مواهب الجليل ٤ / ٤١

(٢) منار السبيل ٢ / ٢٠٣ وجاء في كتاب الكافي فقه الإمام أحمد : " ويجوز في الحيض بأنه تحريم الطلاق

فيه يثبت دفعا لضرر تطويل العدة والخلع يدفع به ضرر سوء العشرة وهو أعظم وأدوم فكان دفعه

أولى " ٣ / ١٤٤ ، المحرر في الفقه ٢ / ٥٢ ، الإنصاف ٨ / ٤٤٩

* أي من قال إن الخلع فسخ

(٣) الروضة الندية شرح الدرر البهية ص ٦١ / ٦٢

المبحث الثاني : حكم طلاق الثلاث

وفيه مطالب :

المطلب الأول : حكم طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة

المطلب الثاني : حكم طلاق الثلاث من حيث الحل والحرمة

المطلب الثالث : حكم طلاق الثلاث من حيث الإعمال والإهمال

المطلب الأول : حكم طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة

لا خلاف بين الفقهاء في أن الرجل متى طلق زوجته طلقة واحدة في طهر لم يصبها فيه ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مطلق للسنة كما أمر الله عز وجل ولكنهم اختلفوا في حكم إيقاع الرجل الطلاق على زوجته دفعة واحدة كأن يطلقها ثلاثا مرسله أو متتابعة هل يعد طلاقه هذا سنيا أو بدعيا ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين :

الرأي الأول : ذهب الشافعية (١) والحنابلة في رواية (٢) والظاهرية (٣) إلى أن الرجل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في طهر لم يصبها كان مطلقا للسنة وبه قال من الصحابة الحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف ومن التابعين ابن سيرين (٤)
الرأي الثاني : ذهب الحنفية (٥) والمالكية (٦) والحنابلة في رواية (٧)

(١) قال الماوردي : " فإن طلقها ثلاثا في وقت واحد وقعت الثلاث ولم تكن محرمة ولا بدعة ، والسنة والبدعة في زمان الطهر لا في عدده " الحاوي ١٢ / ٣٨٨ .

(٢) قال ابن قدامة : " اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروي عنه أنه غير محرم اختاره الخرقي وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وداود وروى ذلك عن الحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف والشعبي " المغني ١٠ / ٩٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣ / ٨

(٣) قال ابن حزم : " فإن طلقها في طهر لم يطاها فيه فهو طلاق سنة لازم كيفما أوقعه إن شاء طلقة واحدة وإن شاء طلقتين مجموعتين وإن شاء ثلاثا مجموعة " المحلى ١٠ / ١٦١ وقال أيضا : " لو كان طلاق الثلاث مجموعة معصية لما سكت رسول الله ع عن بيان ذلك فصح يقينا أنها سنة مباحة " ١٧٠ / ١٠

(٤) الحاوي ١٢ / ٣٨٨ .

(٥) جاء في المبسوط : " .. والسنة في الطلاق نوعان : سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت ، فالسنة من حيث العدد .. حسن وأحسن فالأحسن أن يطلقها واحدة في وقت السنة ويدعها حتى تنقضي عدتها .. والحسن أن يطلقها ثلاثا في ثلاثة أطهار عند كل طهر واحدة " ٦ / ٣ ، الهداية ٥ / ٧ ، البنائية شرح الهداية ٥ / ٧ . وبناء على ذلك فلو طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس وواحد أو في طهر واحد مرسله أو متتابعة يكون بدعيا .

(٦) جاء في مواهب الجليل : " طلاق السنة واحدة بطهر لم يمس فيه وإلا فبدعي " ٤ / ٣٨ وبهامشه التاج والإكليل

(٧) جاء في المغني : " .. والرواية الثانية أن جمع الثلاث طلاق بدعة محرم اختارها أبو بكر وأبو حفص وروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وهو قول مالك وأبي حنيفة " ١٠ / ٩٢

٩٣ / ، مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٨

(٦٣)

والزيدية (١) والإمامية (٢) والإباضية (٣) إلى أن جمع الثلاث طلاق بدعي وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر (٤) الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل القائلون بأن طلاق الثلاث طلاق للسنة بما يلي :
أولا - من الكتاب بالآتي :

- ١ - قوله تعالى : " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٥) وهذا يفيد جواز إيقاع الطلاق مجموعا أو مفردا .
- ٢ - قوله تعالى : " فطلقوهن لعدتهن " (٦) وقوله : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن " (٧) فقد شرع الله عز وجل الطلاق من غير فصل بين الفرد والعدد والمقترن والمجتمع . (٨)

ثانيا - من السنة بما يلي :

- ١ - بما روي أن عويمر العجلاني لما لاعن امرأته قال كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقا ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ (٩) فلو كان الجمع بين الطلاق والثلاث محرما لأبانه ﷺ وأنكره لأنه لا يقر على منكر . (١٠) قال الشافعي : " فقد أقره رسول الله ﷺ على الطلاق ثلاثا ولو كان حراما لما أقره عليه " (١١)

مناقشة هذا الاستدلال من وجوه :

-
- (١) جاء في البحر الزخار : " وسنيه واحدة فقط .. في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيضتها المتقدمة " ١٥٢/ ٤
 - (٢) جاء في كتاب من لا يحضره الفقيه : " .. طلاق السنة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته تربص بها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها في قبل عدتها بساثنين عدلين في موقف ووواحد بلفظة واحدة " ٣ / ٣٢٧ / ٣٢٨ . وبناء على ذلك فلو طلق الرجل امرأته ثلاثا في طهر واحد أو بلفظ واحد فهو بدعي عندهم .
 - (٣) جاء في النيل : " .. وعصى مطلق أكثر من واحدة " ٧ / ٤٥٧ . وقال أطفيش في شرحه على النيل : " وعصى مطلق أكثر من تطليقة واحدة بمرة أو بكلمة أو كلمتين أو كلمات .. لمخالفة السنة " ٧ / ٤٦٠
 - (٤) المغني ٩٣/ ١٠ . (٥) البقرة ، آية : (٢٢٩) (٦) سورة الطلاق ، آية : (١)
 - (٧) البقرة ، آية : (٢٣٦) (٨) البدائع ٣ / ١٣٨ . (٩) البخاري ٥ / ٢٠١٤ .
 - (١٠) الحاوي ١٢ / ٣٩٠ (١١) إغاثة اللهفان ١ / ٣٢٦ .

الوجه الأول : إن النبي ﷺ إنما سكت عن ذلك لأن الملاعنة تبين بنفس اللعان فالطلاق الواقع من الزوج بعد ذلك لا محل له فكأنه طلق أجنبية ولا يجب إنكار مثل ذلك فلا يكون السكوت عنه تقريراً . (١) جاء في المغني : " أما حديث المتلاعنين فغير لازم لأن الفرقة لم تقع بالطلاق فإنها وقعت بمجرد لعانها وعند الشافعي بمجرد لعان الزوج فلا حجة فيه " (٢) وقال ابن تيمية : " .. وأما الملعن فإن طلاقه وقع بعد البيونة أو بعد وجوب الإبانة التي تحرم بها المرأة أعظم مما يحرم بالطلاق الثالثة فكان مؤكداً لموجب اللعان والنزاع إنما هو في طلاق من يمكنه إمساكها " (٣) .

الجواب على هذه المناقشة : قال ابن حزم : " .. إن قولكم إنها بتمام اللعان تبين إلى الأبد وإن كان طلقها أجنبية فإنما نحن فيمن طلق امرأته لا فيمن طلق أجنبية فقلنا : إنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته هذا مما لا يشك فيه أحد فلو كان هذا معصية لسبقكم رسول الله ﷺ إلى هذا الاعتراض . فإنما حجتنا كلها في ترك رسول الله ﷺ الإنكار على من طلق ثلاثاً مجموعة امرأة يظنها امرأته ولا يشك أنها في عصمته " (٤)

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٥١ .

(٢) المغني ١٠ / ٩٥ .

* قال بن القيم : " وأما ما اعتمد عليه الشافعي من طلاق الملعن ثلاثاً بحضرة رسول الله ﷺ ولم ينكره فلا دليل فيه لأن الملاعنة يحرم عليه إمساكها وقد حرمت تحريماً مؤبداً فما زاد الطلاق الثلاث هذا التحريم الذي هو مقصود اللعان إلا تأكيداً وقوة وهذا جواب شيخنا رحمه الله وقال ابن المنذر ... وأما ما اعتل به من رأى أن مطلق الثلاث في مرة واحدة مطلق للسنة بحديث العجلاني فإنما أوقع الطلاق عنده على أجنبية علم الزوج الذي طلق ذلك أو لم يعلم لأن قائله يوقع الفرقة بالتلعان الرجل قبل أن تلتعن المرأة فغير جائز أن يحتج بمثل هذه الحجة من يرى أن الفرقة تقع بالتلعان الزوج وحده انتهى وحينئذ فنقول إما أن تقع الفرقة بالتلعان الزوج وحده كما يقوله الشافعي أو بالتلعانها كما يقوله أحمد أو يقف على تفريق الحاكم فإن وقعت بالتلعان أو التلعانها فالطلاق الذي وقع منه لغو لم يفسد شيئاً البتة بل هو في طلاق أجنبية وإن وقعت الفرقة على تفريق الحاكم فهو يفرق بينهما تفريقاً يحرمها عليه تحريماً مؤبداً فالطلاق الثلاث أكد هذا التحريم الذي هو موجب اللعان ومقصود الشارع فكيف يلحق به طلاق الملعنة وبينهما أعظم فرق " إغاثة اللهفان ج: ١ ص: ٣١٤

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٧٧ / ٧٨ .

(٤) المحلى ١٠ / ١٧٠ / ١٧١

الوجه الثاني : ليس كل مسكوت عن ذكره في الأخبار يكون ترك ذكره حجة .
الجواب عن هذه المناقشة : جاء في المحلى : " .. هو حجة لازمة إلا أن يوجد في خبر
آخر لم يذكر في هذا الخبر فحينئذ لا يكون المسكوت عنه في خبر آخر حجة " (١)

الوجه الثالث : إن التحريم يوجب تحريماً مؤبداً فالطلاق بعده كالطلاق بعد انفساخ
النكاح بالرضاع أو غيره .

الوجه الرابع : إن جمع الثلاث إنما حرم لما يعقبه من الندم ويحصل به من
الضرر ويفوت عليه من حل نكاحها ولا يحصل ذلك بالطلاق بعد اللعان
لحصوله باللعان . (٢)

٢ — عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ
فقال يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقي . (٣) فقد دل هذا الحديث على
جواز وقوع الثلاث دفعة وإلا لأنكر ذلك النبي ﷺ

٣ — بما روي أن فاطمة بنت قيس أرسل إليها زوجها بثلاث تطليقات . (٤) فدل
على ذلك أيضا أن طلاق الثلاث دفعة واحدة مسنون وإلا لبين ذلك رسول الله ﷺ
ولأنكره وحيث لم يفعل فدل ذلك على مشروعيته وكونه مسنونا .

مناقشة الاستدلال بهذين الحديثين :

قال ابن قدامة : " وسائر الأحاديث لم يقع فيها جمع الثلاث بين يدي النبي ﷺ فيكون
مقرا عليه ولا حضر المطلق عند النبي ﷺ حين أخبر بذلك لينكر عليه . على أن
حديث فاطمة بنت قيس قد جاء فيه أنه أرسل عليها بتطليقة كانت بقيت لها من
طلاقها . وحديث امرأة رفاعة جاء فيه أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فلم يكن في
شيء من ذلك جمع الثلاث " (٥)

(١) المحلى ١٠ / ١٧١ .

(٢) المغني ١٠ / ٩٥ .

(٣) صحيح مسلم ٢ / ١٠٥٥ ، سنن الدارمي ٢ / ٢١٥ ، سنن الترمذي ٣ / ٤٢٦ .

(٤) مصنف عبد الرزاق ٩ / ٢٢٩ .

(٥) المغني ١٠ / ٩٥ .

٤ — روي أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة فأخبر رسول الله ع بذلك فقال ما أردت بالبتة ؟ قال واحدة فأحلفه أنه ما أراد إلا أكثر منها . (١) فدل على وقوع الثلاث لو أرادها من غير تحريم (٢) ومن ثم فلم ينكر النبي ع على من فعل ذلك فيكون طلاق الثلاث موافقا للسنة .

مناقشة هذا الاستدلال : هذا الحديث مضطرب ومنقطع لا يستند من وجه يحتج به . (٣) قال الشوكاني : " أثبت ما روي في قصة ركانة أنه طلقها البتة لا ثلاثا وأيضا تقدم في رواية أنه ع قال له (أرجعها) (٤) بعد أن قال له إنه طلقها ثلاثا وأيضا قد تقدم فيه من المقال ما لا ينتهز معه للاستدلال (٥)

وقال ابن تيمية : " .. لكن الأئمة الأكابر العارفون بعلم الحديث والفقه فيه كالإمام أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما وأبي عبيد وأبي محمد بن حزم وغيره ضعفوا حديث البتة وبينوا أن رواته قوم مجاهيل لم تعرف عدالتهم وضبطهم وأحمد أثبت حديث الثلاث وبين أنه الصواب مثل قوله حديث ركانة لا يثبت أنه طلق امرأته البتة وقال أيضا حديث ركانة في البتة ليس بشيء لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثا وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة " (٦)

الجواب على هذه المناقشة : هذا الحديث أخرجه من طرق الدار قطني في سننه قال في بعضها : " حدثنا محمد بن يحيى بن مرداس حدثنا أبو داود السجستاني .. حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير بن عبد يزيد أن ركانة بن عبد يزيد طلق

(١) عون المعبود ٦ / ٢٠٨

(٢) الحاوي ١٢ / ٣٩٠ / ٣٩١ .

(٣) القرطبي ١ / ١٠٤٣ ، إغاثة اللهفان ١ / ٣٣٣ ، الدراري المضية ١ / ٢٧٣ ، المحلى ١٠ / ١٦٨ .

(٤) أخرج الإمام أحمد أن ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها وروى ابن إسحاق عن ركانة أنه قال يا رسول الله إني طلقته ثلاثا قال : قد علمت أرجعها ثم تلا " إذا طلقتم النساء " نيل الأوطار ٦ / ٦٥٠ .

(٥) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٦ .

(٦) مجموع الفتاوى ج: ٣٣ ص: ١٥

امراته سهيمه المزينية البتة فأخبر النبي ع بذلك فقال : والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله ع والله ما أردت بها إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت بها إلا واحدة فردها إليه رسول الله ع فطلقها الثانية في زمن عمر بن الخطاب والثالثة في زمان عثمان " قال أبو داود : هذا حديث صحيح . (١)

الرد على هذا الجواب : لا نسلم ما ذكرتم من صحة حديث ركانة وتقديمه على حديث ابن جريج . قال ابن القيم : " .. أبو داود إنما رجح حديث البتة على حديث ابن جريج لأنه روى حديث ابن جريج من طريق فيها مجهول فقال حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني بعض ولد أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة ثلاثا الحديث ولم يرو الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن إبراهيم بن سعد حدثني أبي عن محمد بن إسحق حدثنا داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فلهذا رجح أبو داود حديث البتة على حديث ابن جريج ولم يتعرض لهذا الحديث ولا رواه في سننه ولا ريب أنه أصح من الحديثين وحديث ابن جريج شاهد له وعاضد فإذا انضم حديث أبي الصهباء إلى حديث ابن إسحق إلى حديث ابن جريج مع اختلاف مخارجها وتعدد طرقها أفادت العلم بأنها أقوى من حديث البتة بلا شك ولا يمكن من شم روائح الحديث ولو على بعد أن يرتاب في ذلك فكيف يقدم الحديث الضعيف الذي ضعفه الأئمة ورواته مجاهيل على هذه الأحاديث " (٢)

ثالثا – من الأثر بما يلي :

١ – ما روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه طلق امرأته تماضر رضي الله عنها ثلاثا في مرض موته . (٣) وهذا يفيد مشروعية طلاق الثلاث وإلا لما فعله عبد الرحمن بن عوف فدل ذلك على كونه طلاق للسنة .

مناقشة هذا الاستدلال : هذا الأثر لا يعدو أن يكون قول صحابي وهو ليس حجة على

(١) القرطبي ١ / ١٠٤٣ ، عون المعبود ٦ / ٢٠٨ .

(٢) إغاثة اللهفان ج: ١ ص: ٣١٥/٣١٦ ، مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ١٥ ، أعلام الموقعين ٣ / ٢٩

(٣) المبسوط ٦ / ٤ .

ما تقرر في علم الأصول (١) ومن ثم فلا ينهض حجة في الدلالة على المطلوب
٢ — ما روي أن الحسن بن علي رضي الله عنه طلق امرته شهباء ثلاثا حين هنته
بالخلفة بعد موت علي رضي الله عنه " (٢) فدل ذلك على أن طلاق الثلاث
للسنة وإلا لما فعله الحسن رضي الله عنه .

مناقشة هذا الاستدلال : يناقش الاستدلال بهذا الأثر بما نوقش به الأثر السابق .

رابعاً — القياس من وجوه :

الوجه الأول — القياس على طلاق الزوجات : قال ابن قدامة : إنه طلاق جاز
تفريقه فجاز جمعه كطلاق النساء " (٣)

وقال السرخسي : " . والدليل عليه أنه لو طلق أربع نسوة له جملة كان مباحا
بمنزلة ما لو فرق فكذلك في حق الواحدة بل أولى لأن هذا يزيل الملك عن
امرأة واحدة وهناك يزيل الإيقاع عن أربع نسوة " (٤)

الوجه الثاني — القياس على جواز تفريق الطلاق في الأطهار : قال الماوردي :
ولأن كل طلاق جاز تفريقه في الأطهار جاز إيقاعه في طهر . أصله : إذا
طلق في طهر ثم رجع فيه ثم طلقها فيه ثم رجع ثم طلقها فيه ثم رجع " (٥)

الوجه الثالث — القياس على الطلقة الثالثة أو الخلع : بجامع أن كلا منهما لفظ
يقطع الرجعة فجاز إيقاعه في طهر لا جماع فيه كالواحدة بعد الاثنتين أو
كالخلع (٦)

الوجه الرابع — القياس على الطلقة الأولى : بجامع أن كلا منهما وقع في طهر لم
يجامعها فوجب أن يكون مباحا كالطلقة الأولى . (٧)

(١) إرشاد الفحول ١ / ٤٧١

(٢) المبسوط ٦ / ٤ .

(٣) المغني ١٠ / ٩٢

(٤) المبسوط ٦ / ٥ ، جاء في الحاوي : " ولأن كل طلاق جاز تفريقه جاز جمعه . أصله طلاق الزوجات

يجوز أن يجمعهن في الطلاق وأن يفرقهن " الحاوي ١٢ / ٣٩١

(٥) الحاوي ١٢ / ٣٩١ (٦) الحاوي ١٢ / ٣٩١ (٧) الحاوي ١٢ / ٣٩١

الوجه الخامس — القياس على العتق : بجامع أن كلا منهما إزالة ملك بطريق الإسقاط فيكون مباحا مطلقا جمع أو فرق . (١)

خامسا — المعقول : إن الطلاق تصرف مملوك بالنكاح فيكون مباحا في الأصل والتحريم فيه لمعنى عارض كالظهار الذي انضم إليه وصف كونه منكرا من القول وزورا والإيلاء الذي انضم إليه قطع الإمساك بالمعروف على وجه الإضرار والتعنت فكذاك الطلاق مباح الإيقاع إلا إذا انضم إليه معنى محرم وهو الإضرار بها بتطويل العدة عليها .. وذلك معنى متقدم إذا طلقها في طهر لم يجمعها فيه سواء أوقع الثلاث أو الواحدة وهذا معنى قولهم هذا طلاق صادف زمان الاحتساب مع زوال الارتباب . (٢)

(ب) **أدلة الرأي الثاني** : استدلل القائلون بأن طلاق الثلاث طلاق بدعي محرم بما يلي :

أولا — من الكتاب :

١ — قوله تعالى : " الطلاق مرتان " ومعناه : دفعتان أي مرة بعد مرة كقوله أعطيته مرتين وضربته مرتين والألف واللام للجنس فيقتضي أن يكون كل الطلاق المباح في دفعتين ودفعة ثالثة في قوله تعالى " فإن طلقها " أو في قوله " أو تسريح بإحسان " على حسب ما اختلف فيه أهل التفسير . (٣)

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن حزم : " وأما الآيات فإنما نزلت فيمن طلق واحدة أو اثنتين فقط ... فصح أن المقصود في الآيات المذكورات من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثا وأما قولهم معنى قوله " الطلاق مرتان " أن معناه مرة بعد مرة فخطأ بل هذه الآية كقوله تعالى " نؤتها أجرها مرتين " أي مضاعفا معا وهذه الآية أيضا تعليم لما دون

(١) المبسوط ٦ / ٤ / ٥ .

(٢) المبسوط ٦ / ٥ .

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٥ ، المحلى ١٠ / ١٦٧

الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم لأنهم لا يختلفون يعني المخالفين لنا في أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تنقضى عدتها في قول طائفة منهم وفي قول آخرين منهم أن يطلقها في كل طهر طلقة وليس شيء من هذا في هذه الآية وهم لا يرون من طلق طلقتين متتابعتين في كلام متصل طلاق سنة فبطل تعلقهم بقوله تعالى الطلاق مرتان (١)

٢ — قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " (١). (٢) قال الماوردي : تضمنت هذه الآية تفريق الطلاق في الأطهار من وجهين : أحدهما : قوله " وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ " وإحصاؤها يكون انتظارا لوقوع الطلاق فيها .

والثاني : قوله تعالى : " لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " يريد به الرجعة والرجعة لا تكون في الثلاث وإنما يكون فيما دون الثلاث . (٣) وقال ابن قدامة : " ومن جمع الثلاث لم يبق له من أمر يحدث ولا يجعل الله له مخرجا ولا من أمره يسرا " (٤) **ثانيا — من السنة بما يلي :**

١ — بما رواه محمود بن لبيد رضي الله عنه أن رجلا طلق امرأته ثلاثا بين يدي رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ مغضبا فقال : أتلعبون بكتاب الله وأنا بين أظهركم " (٥) واللعب بكتاب الله ترك العمل به فدل على أن موقع الثلاث جملة مخالف للعمل بما في الكتاب . (٦)

(١) المحلى ١٠ / ١٦٧ / ١٦٨

(٢) الطلاق ، آية : (١)

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٨٩

(٤) المغني ١٠ / ٩٣

(٥) النسائي ٦ / ٣٤٠ ، فتح الباري ٩ / ٢٧٥ قال ابن حجر : رجاله ثقات . وقال ابن حزم : قال أحمد بن شعيب : لا أعلم أحدا رواه غير مخرمة " المحلى ١٠ / ١٦٧ .

(٦) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٥ .

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن حزم " وأما خبر محمود بن لبيد فمرسل ولا حجة ومخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً " (١)

٢ — عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج فقال إن أباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجاً بانته منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عنقه " (٢) فقد دل هذا الحديث على أن طلاق الثلاث طلاق بدعي مخالف للسنة

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن حزم : " .. أما حديث عباد بن الصامت ففي غاية السقوط لأنه إما من طريق يحيى بن العلاء وليس بالقوي عن عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو هالك عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت وهو مجهول لا يعرف ثم هو منكر جداً لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار أن والد عبادة رضي الله عنه أدرك الإسلام فكيف جده وهو محال بلا شك ثم ألفاظه متناقضة في بعضها أما ثلاث فلك وهذا إباحة للثلاث وبعضها بخلاف ذلك " (٣)

٣ — ما روي أن ابن عمر لما طلق امرأته في حالة الحيض أمره رسول الله ﷺ أن يراجعها فقال : أرأيت لو طلقته ثلاثاً أكانت تحل لي ؟ فقال ع لا كانت تبين منك وهي معصية " (٤) فقد دل هذا الحديث أن طلاق الثلاث مخالف للسنة وإلا لما وصفه النبي ﷺ بكونه معصية

مناقشة هذا الاستدلال : قال ابن حزم : " وأما حديث ابن عمر ففي غاية السقوط لأنه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف وقد ذكرنا ضعف إسماعيل بن أمية الذراع وجهالته فبطل ما شغبوا به " (٥)

(١) المحلى ١٠ / ١٦٨

(٢) (٢) الدار قطنى ٤ / ٢٠ . جاء في مجمع الزوائد : " رواه كله الطبراني وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي وهو ضعيف "

مجمع الزوائد ج: ٤ ص: ٣٣٨

(٣) (٣) المحلى ج: ١٠ ص: ١٧٠ (٤) الدار قطنى ٤ / ٣١ . جاء في نصب الراية :

ونكره عبد الحق في أحكامه من جهة الدارقطني وأعله بمعلّى بن منصور وقال رماه أحمد بالكذب انتهى قلت لم يعله البيهقي في المعرفة إلا بعطاء الخراساني وقال إنه أتى في هذا الحديث بزيادات لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل ما تفرد به انتهى قلت قد رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ثنا أبي ثنا شعيب بن رزيق به سنداً ومتمناً وقال صاحب التنقيح عطاء الخراساني قال بن حبان كان صالحاً غير أنه كان رديء الحفظ كثير الوهم فبطل الاحتجاج به وقد صرح الحسن بسماحه من بن عمر قال الإمام أحمد فيما رواه عنه ابنه صالح الحسن سمع من بن عمر وكذلك قال أبو حاتم وقيل لأبي زرعة الحسن لقي بن عمر قال نعم انتهى كلامه . نصب الراية ج: ٣ ص: ٢٢٠

(٥) (٥) المحلى ج: ١٠ ص: ١٧٠

وقال الماوردي : "وأما الجواب عن الاستدلال بحديث ابن عمر فهو أنه لم يطلق إلا واحدة في الحيض وقول النبي ﷺ لو طلقها ثلاثا كنت قد أبنت امرأتك وعصيت ربك " يعني بإيقاعهن في الحيض لا بالجمع بينهما ، وأما أمره له في الخبر الثاني أن يطلق في كل طهر واحدة فعلى طريق الاستحباب والندب " (١)

٤ — ما رواه الدار قطني عن علي قال : سمع النبي ﷺ رجلا طلق البتة فغضب وقال : " تتخذون آيات الله هزوا أو دين الله هزوا أو لعبا ؟ من طلق البتة ألزمناه ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . " (٢)

ثالثا — من الأثر بما يلي :

- ١ — ما روي أن ابن مسعود رضي الله عنه قال : إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للسنة طلقها تطليقة وهي طاهرة من غير جماع فإذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها بعدما تحيض وتطهر ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها أخرى فكانت قد بانث منه بثلاث تطليقات وبقي عليها من عدتها حيضة " (٣) فقد أفاد هذا الأثر الوارد عن ابن مسعود أن طلاق السنة واحدة بطهر لم تمس فيه فإن خالف ذلك الرجل كان طلاقه للبدعة .
- ٢ — بما روي أن عمر رضي الله عنه إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره (٤)
- ٣ — ما روي أن رجلا أتى عبد الله بن عباس فقال إن عمي طلق امرأته ثلاثا فقال ابن عباس إن عمك عصى الله فأندمه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا (٥)
- ٤ — ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : لا يطلق أحد للسنة فيندم وفي رواية قال : يطلقها واحدة ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاث حيض فمتى شاء راجعها " (٦)

(١) (الحاوي ١٢ / ٣٩٢ . (٢) (الدار قطني ٤ / ٥٥

(٣) (المبسوط ٦ / ٣ .

(٤) (البيهقي ٧ / ٣٣٤

(٥) (البيهقي ٧ / ٣٣٧ ، مصنف عبد الرزاق ٦ / ٢٦٦ ، مصنف أبي شيبة ٤ / ٦١ ،

(٦) (المبدع ٧ / ٢٦٠ ، كشف القناع ٥ / ٢٣٩

٤ — عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه لو أن الناس طلقوا نساءهم كما أمروا لما فارق الرجل امرأته وله إليها حاجة إن أحدكم يذهب يطلق امرأته ثلاثا ثم يعصر عينيه مهلا مهلا بارك الله عليكم فيكم كتاب الله وسنة رسوله ع ماذا بعد كتاب الله وسنة رسوله ع إلا الضلال ورب الكعبة " (١)

رابعا — الإجماع : أجمع العلماء على أن طلاق الثلاث طلاق بدعي قال الماوردي : " ولأنه إجماع الصحابة وأن عليا وابن عباس أنكراه فكان إجماعا لعدم المخالف فيه " (٢) وقال ابن قدامة : " ولأنه قول من سمينا من الصحابة رواه الأثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك إجماعا " (٣) وجاء في المبسوط : " ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم فقد روي عن علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعمران بن الحصين رضي الله عنه كراهة إيقاع الثلاث بألفاظ مختلفة " (٤)

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم دعوى الإجماع فقد خالف في ذلك جمع من الصحابة وهذا ينفي دعوى الإجماع قال الماوردي : " وأما الجواب عن استدلالهم بالإجماع فهو غير منعقد بمن ذكرنا خلافة من الصحابة " (٥)

خامسا — المعقول من وجوه :

الأول : إن طلاق الثلاث تحريم للبضع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لأن الظهار يرتفع تحريمه بالتكفير وهذا لا سبيل للزوج إلى رفعه بحال . (٦)

(١) المبسوط ٦/ ٦ (٢) الحاوي ١٢/ ٣٩٠ . (٣) المغني ١٠ / ٩٤ / ٩٥ . (٤) المبسوط ٦/ ٦ (٥) الحاوي ١٢ / ٣٩٢ .

(٦) المغني ١٠ / ٩٤ . قال السرخسي : " والمعنى فيه أنه تحريم للبضع بمجرد قوله من غير حاجة فيكون مكروها كالظهار بل أولى فإن الظهار تحريم للبضع بمجرد قوله من غير إزالة الملك وفي إيقاع الثلاث تحريم للبضع مع إزالة الملك ، والفقه فيه ما بينا إن إباحة الإيقاع للحاجة إلى التفصي عن عهدة النكاح عند عدم موافقة الأخلاق وذلك يحصل بالواحدة ولا يحصل بها تحريم البضع فلا تتحقق الحاجة إلى ما يكون محرما للبضع فكان ينبغي ألا يباح أصلا ، ولكن أبيح عند اختلاف الأطهار لتجدد الحاجة حكما على ما قررنا " المبسوط ٦ / ٦ .

الوجه الثاني : إنه ضرر وإضرار بنفسه وبأمراته من غير حاجة فيدخل في عموم النهي وربما كان وسيلة إلى عوده إليها حراما أو بحيلة لا تزيل التحريم ووقوع الندم وخسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالتحريم من الطلاق في الحيض الذي ضرره بقاؤها في العدة أياما يسيرة أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم لظهور الحمل فإن ضرر جمع الثلاث يتضاعف على ذلك أضعافا كثيرة فالتحريم ثم تنبيهه على الترحيم ههنا . (١)

الوجه الثالث : في طلاق الثلاث قطع باب التعرض وتقويت التدارك عند الندم (٢)

جاء في المبسوط " .. وفيه معنى معارضة الشرع بالإسقاطات لا تتعدد كالعقاق وغيره وإنما جعل الشرع الطلاق متعددا لمعنى التدارك عند الندم فلا يحل له تقويت هذا المعنى في نفسه بعد ما نظر الشرع له كما لا يباح له الإيقاع في حالة الحيض لأنه حالة نفرة الطبع عنها وكونه ممنوعا شرعا فالظاهر أنه يندم إذا جاء زمان الطهر فيكره إيقاع الطلاق لمعنى خوف الندم فهذا مثله. (٣)

الرأي الرابع :

بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة يبدو لي رجحان ما ذهب إليه القائلون بأن طلاق الثلاث طلاق بدعي محرم وذلك لأن المطلق لم يلتزم شريعة الله في الطلاق من كونه مرة بعد مرة فإذا خالف المطلق ما أمر الله به كان فعله محرما لأنه لم يأت به على النحو المشروع لذا كان هذا الرأي هو الأولى بالقبول . والله أعلم .

المطلب الثاني : حكم طلاق الثلاث من حيث الحل والحرمة .

وفقا لما سبق ترجيحه من أن الطلاق الثلاث طلاق بدعي لأن المطلق خالف أمر الله عز وجل فإن طلاق الثلاث محرم ويتأتى ههنا من الأدلة ما سبق ذكره على حرمة الطلاق البدعي فيما سبق وكذا الأدلة سالفة الذكر الدالة على أن طلاق الثلاث طلاق بدعي ومن ثم فلا حاجة للإعادة مرة أخرى .

(١) المغني ١٠ / ٩٤

(٢) ، (٣) المبسوط ٦ / ٦ .

المطلب الثالث : طلاق الثلاث من حيث الإعمال والإهمال

وفيه فرعان :

- الفرع الأول : حكم طلاق المدخول بها ثلاثا
الفرع الثاني : حكم طلاق غير المدخول بها ثلاثا ؟

الفرع الأول : طلاق المدخول بها ثلاثا

اختلف الفقهاء في حكم طلاق الرجل امرأته ثلاثا في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثا ، أو أنت طالق وطالق وطالق أو يقول أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو يقول أنت طالق ثلاثا أو عشر طلاقات أو مائة طلفة ونحو ذلك من العبارات فهذا الطلاق اختلف الفقهاء فيه هل يحسب ثلاثا أو واحدة أو لا يحتسب به شيء ؟
اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة آراء :
الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) والظاهرية (٥) وبعض الإباضية (٦) إلى أن من طلق امرأته ثلاثا

-
- (١) المبسوط ٣/ ٦ وما بعدها ، الهداية ٥/ ٧ ، البناية شرح الهداية ٥ / ٧
(٢) رسالة أبي زيد ٦٢/ ٢ ، الفواكه الدواني ٦٢/ ٢ وما بعدها . قال ابن رشد : " .. جمهور فقهاء الأمصار على أن الطلاق بلفظ الثلاث حكمه حكم الطلقة الثالثة " ٤٦/ ٢
(٣) قال الماوردي : " فإن طلقها ثلاثا في وقت واحد وقعت الثلاث ولم تكن محرمة ولا بدعة والسنة والبدعة في زمان الطلاق لا في عدده " الحاوي ١٢ / ٣٨٨ .
(٤) قال ابن قدامة : " وإن طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره ولا فرق بين قبل الدخول وبعده " المغني ١٠ / ٩٦
(٥) قال ابن حزم : " لو كان طلاق الثلاث مجموعة معصية لله تعالى لما سكنت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك فصح يقينا أنها سنة مباحة " المحلى ١٠ / ١٧٠ .
(٦) جاء في شرح النيل : " .. ولزمه ما طلق إن سبق مس ولو بكلمة " ٤٦١/ ٧ .

بكلمة أو بكلمات وقع ثلاثا روي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس بن مالك وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم (١)

وبه قال من الصحابة الحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف ومن التابعين ابن سيرين (٢) قال القرطبي: "واتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة وهو قول جمهور السلف" (٣)

قال الشوكاني: "واعلم أنه قد وقع الخلاف في الطلاق الثلاث إذا وقعت في وقت واحد هل يقع جميعها ويتبع الطلاق الطلاق أم لا؟ فذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة وأئمة المذاهب الأربعة وطائفة من أهل البيت منهم أمير المؤمنين رضي الله عنه والناصر والإمام يحيى ذلك عنهم في البحر وحكاها أيضا عن بعض الإمامية إلى أن الطلاق يتبع الطلاق" (٤)

الرأي الثاني: ذهب الزيدية (٥) والإمامية (٦) وجمهور الإباضية (٧) وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمرو بن دينار إلى أن طلاق الثلاث يقع

(١) المغني ١٠ / ٩٦ . (٢) الحاوي ١٢ / ٣٨٨ .

(٣) القرطبي ١ / ١٠٤١ (٤) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٤

(٥) قال ابن المرتضي: "والطلاق لا يتبع الطلاق حتى لا تخل رجعة أو عقد فإن تلت أم تثنى بلفظ واحد أو ألفاظ لم تقع إلا واحدة" البحر الزخار ٤ / ١٧٤ / ١٧٥

(٦) جاء في كتاب وسائل الشيعة: "باب من طلق مرتين أو ثلاثا أو أكثر مرسل من غير رجعة وقعت واحدة مع الشرائط وبطل لا معها ... عن أبي عبد الله عليه قال: الطلاق ثلاثا في غير عدة إن كانت على طهر فواحدة وإن لم تكن على طهر فليس بشيء" المجلد السابع، ج ٢، ص ٣١١ وما بعدها. وفي موضع آخر: "عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشيء من خالف كتاب الله عز وجل رد إلى كتاب الله عز وجل وذكر طلاق ابن عمر أقول تقدم ما يدل على أن طلاق ابن عمر كان في الحيض ويأتي ما يدل عليه ويجوز حمله على أنه ليس بشيء في وقوع الثلاث بل تقع واحدة" المجلد السابع، ج ٢، ص ٣١٣، جواهر الكلام ٣٢ / ٨١ وما بعدها .

(٧) قال أطفيش في شرح علي النيل: "وقيل لا يلزم من الطلاق بكلمة إلا طلاق واحد قلو قال أنت طالق تطليقتين أو طالق ثلاثا فواحدة" شرح النيل ٧ / ٤٦١ .

واحدة (١) وهو قول ابن تيمية وابن القيم .

قال ابن تيمية : " وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله ﷺ مثل الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف ويروى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان . وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم مثل طاووس وخلاس بن عمرو ومحمد بن إسحاق وهو قول داود وأكثر أصحابه ويروى ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين وابنه جعفر بن محمد ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل " (٢)
وقال القرطبي : " .. وشذ طاووس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع ويروى هذا عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة " (٣)*

الرأي الثالث : ذهب البعض من الفقهاء إلى أن طلاق الثلاث لا يقع به شيء وهو قول بعض المعتزلة وبعض الشيعة الإمامية (٤) وهو مروى عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة . (٥) قال الشوكاني : " وذهب بعض الإمامية إلى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع لا واحدة ولا أكثر منها وقد حكى ذلك عن بعض التابعين . وروى

(١) المغني ٩٦/ ١٠ .

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٨ / ٩ ، إغاثة اللهفان ١ / ٣٠٠ وما بعدها .

(٣) القرطبي ١ / ١٠٤١ .

قال الشوكاني : " وذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة فقط وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ورواية عن علي عليه السلام وابن عباس وطاووس وعطاء وجابر بن زيد والهادي والقاسم والباقر والناصر وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى بن عبد الله ورواية عن زيد بن عبد الله وإليه ذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن تيمية وابن القيم وجماعة من المحققين وقد نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن محمد بن وضاح ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاووس وعمرو بن دينار وحكاه ابن مغيث أيضا في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير " نيل الأوطار ٦ / ٦٥٤ / ٦٥٥

(٤) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٨ / ٩ ، الحاوي ١٢ / ٣٨٨ ، المحلى ١٠ / ١٦٧ . * جاء في شرائع الإسلام : " .. فالبدعة .. وطلاق الثلاث من غير رجعة بينها والكل عندنا باطل لا يقع معه شيء " ٥ / ٣٦ / ٣٦

(٥) القرطبي ١ / ١٠٤١ .

ذلك عن ابن عليّ وهشام بن الحكم وبه قال أبو عبيدة وبعض أهل الظاهر وسائر من يقول إن الطلاق البدعي لا يقع لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة منه وعدم وقوع البدعي هو أيضا مذهب الباقر والصادق والناصر " (١)

سبب الخلاف في هذه المسألة : قال ابن رشد : " وسبب الخلاف هل الحكم الذي جعله الشرع من البينة للطلقة الثالثة يقع بإلزام المكلف نفسه هذا الحكم في طلبة واحدة أم ليس يقع ولا يلزم من ذلك إلا ما ألزم الشرع

فمن شبه الطلاق بالأفعال التي يشترط في صحة وقوعها كون الشروط الشرعية فيها كالنكاح والبيوع قال لا يلزم

ومن شبهه بالنذور والأيمان التي ما التزم العبد منها لزمه على أي صفة كان ألزم الطلاق كيفما ألزمه المطلق نفسه وكأن الجمهور غلبوا حكم التغليظ في الطلاق سدا للزريعة ولكن تبطل بذاك الرخصة الشرعية والرفق المقصود في ذلك أعني في قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا " (٢)

الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل جمهور الفقهاء القائلون بأن طلاق الثلاث يقع ثلاثا بما يلي :

أولا - من الكتاب بالآتي : -

١ - قوله تعالى : " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة " (٣) قال الماوردي : " فكان رفع الجناح عنه من غير تمييز لعدد يوجب التسوية بين الأعداد " (٤)

٢ - قوله تعالى : " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٥) فهو يدل على وقوع الثلاث معا مع كونه منهيّا عنه لأن قوله " الطلاق مرتان " تنبيهه إلى الحكمة من التفريق ليتمكن من المراجعة فإذا خالف الرجل الحكمة وطلق

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٥ . (٢) بداية المجتهد ج : ٢ ص : ٤٦ .

(٣) البقرة ، آية : (٢٣٦) .

(٤) الحاوي ١٢ / ٣٩٠ . (٥) البقرة ، آية : (٢٢٩)

اثنيتين معا صح وقوعهما إذ لا تفريق بينهما (١).

قال الشوكاني : " وظاهرها جاز إرسال الثلاث أو اثنيتين دفعة أو مفرقة ووقوعها قال الكرمانى : إن قوله : " الطلاق مرتان " يدل على جواز جمع اثنيتين وإذا جاز

جمع اثنيتين دفعة جمع الثلاث " (٢)

٣ — قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " (٣) والطلاق المشروع ما يعقبه عدة وهو منتف في إيقاع الثلاث في العدة وفيها دلالة على وقوع الطلاق لغير العدة إذ لو لم يقع لم يكن ظالما لنفسه بإيقاعه لغير العدة ومن لم يطلق للعدة بأن طلق ثلاثا مثلا فقد ظلم نفسه . (٤)

٤ — قوله تعالى : " وللمطلقات متاع بالمعروف " (٥) وغيرها من آيات الطلاق

تدل ظواهرها على ألا فرق بين إيقاع الطلقة الواحدة واثنيتين والثلاث (٦).

٥ — قوله تعالى : " فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكِّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " (٧) قال ابن حزم : " فهذا يقع على الثلاث مجموعة ومفرقة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص " (٨)

٦ — قوله تعالى : " إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ

عليهن من عدة تعتدونها " (٩) فهذا عموم لإباحة الثلاث واثنيتين والواحدة (١٠)

مناقشة الاستدلال بهذه الآيات : لا نسلم لكم الاستدلال بهذه الآيات لأنها من قبيل العام الذي دخله التخصيص والمخصص لها هنا هو الأدلة الدالة على أن طلاق

الثلاث يحسب واحدة (١١)

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) (الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣١) | (٢) (نيل الأوطار ٦ / ٦٥٥) |
| (٣) (الطلاق ، آية : (١)) | (٤) (الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣١) |
| (٥) (البقرة ، آية : (٢٤١)) | (٦) (الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٢) |
| (٧) (البقرة ، آية : (٢٣٠)) | (٨) (المحلى ١٠ / ١٧٠) |
| (٩) (الأحزاب ، آية : (٤٩)) | (١٠) (المحلى ١٠ / ١٧٠) |
| (١١) (سوف يأتي ذكر هذه الأدلة عند ذكر أدلة الرأي الثاني في الصفحات التالية . | |

ثانياً — من السنة بما يلي :

١ — حديث عويمر العجلاني السابق والذي قال فيه : " كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها وهي طالق ثلاثاً " (١) قال ابن حزم : " لو كان طلاق الثلاث مجموعة معصية لله تعالى لما سكت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك فصح يقينا أنها سنة مباحة " (٢) ومن ثم فعدم إنكار النبي ﷺ ذلك يدل على وقوع الطلاق الثلاث إذ لو كان ذلك حراماً لبينه ﷺ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

مناقشة هذا الاستدلال : يناقش الاستدلال بهذا الحديث بما نوقش به سابقاً

٢ — ما روي أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : ما أردت بالبتة ؟ قال واحدة فقال : والله ما أردت إلا واحدة فقال : والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه رسول الله ﷺ (٣) فدل ذلك على وقوع الثلاث لو أرادها من غير تحريم (٤) جاء في نيل الأوطار : " والحديث يدل على أن من طلق بلفظ البتة وأراد واحدة كانت واحدة وإن أراد ثلاثاً كانت ثلاثاً " (٥) وقال ابن القيم : " فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أراداه ولو لم يفترق الحال لم يحلفه (٦) "

مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم الاحتجاج بهذا الحديث لأنه حديث ضعيف لا ينهض حجة في الدلالة على المطلوب ومن ثم فلا يعول عليه في الاحتجاج به وقد سبق بيان ذلك .

(١) سبق تخريجه .

(٢) المحلى ١٠ / ١٧٠ .

(٣) قال الشوكاني : " .. قال الترمذي لا يعرف إلا من هذا الوجه وسالت محمداً عنه — يعني البخاري —

فقال : فيه اضطراب . انتهى وفي إسناده الزبير بن سعد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل : إنه

متروك وذكر الترمذي عن البخاري أنه يضطرب فيه ، تارة يقال فيه ثلاثاً وتارة قيل واحدة وأصحها

أنه طلقها البتة وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى " نيل الأوطار ٦ / ٦٥٠ "

(٤) الحاوي ١٢ / ٣٩١ (٥) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٠

(٦) إغاثة اللهفان ١ / ٣٣٤ ، جامع الفقه ٥ / ٥١٥ ، أعلام الموقعين ٣ / ٢٩

٣ — روى سلمة بن أبي سلمة عن أبيه أن حفص بن عمرو بن المغيرة طلق فاطمة بنت قيس ثلاثا بكلمة واحدة فلم ينكره رسول الله ﷺ (٧) فدل ذلك على أن طلاق الثلاث يقع ثلاثا لأن عدم الإنكار من رسول الله ﷺ دليل على جوازه ووقوعه

مناقشة هذا الاستدلال : قال الصنعاني : " .. وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد فلا يدل على المطلوب قالوا : عدم استقصاله ﷺ هل كان في مجلس أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك " (٢) **الجواب على هذه المناقشة :** إن عدم استفعال النبي ﷺ راجع إلى أنهم في ذلك الوقت كانوا لا يوقعون الثلاث بلفظ واحد . جاء في سبل السلام " ويجب عنه بأنه لم يستفصل لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالبا عدم إرسال الثلاث " (٣)

٤ — روى النسائي عن محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله ؟ " (٤) فقد دل هذا الحديث على أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثا ويلزم المطلق به وإن كان عاصيا في إيقاع الطلاق بدليل غضب النبي ﷺ (٥)

مناقشة هذا الاستدلال : هذا حديث مرسل لأن محمود بن لبيد لم يثبت له سماع من رسول الله ﷺ وإن كانت ولادته في عهده ﷺ (٦) قال ابن حزم : وأما خبر محمود بن لبيد فمرسل ولا حجة في مرسل ومخرمة لم يسمع من أبيه شيئا (٧) *

(١) البيهقي ٣٢٧/ ٧ ، ابن ماجه ١ / ٦٥٢ ، برقم ٢٠٢٤ .

(٢) سبل السلام ٣ / ١٧٤ / ١٧٥

(٣) سبل السلام ٣ / ١٧٥ (٤) سنن النسائي ٦ / ١٤٢ ، السنن الكبرى ٣ / ٣٣٩

(٥) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٢ (٦) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٢

(٧) المحلى ١٠ / ١٦٨ * قال ابن القيم : " وأما حديث محمود بن لبيد في قصة المطلق ثلاثا فالاحتجاج به على الجواز من باب قلب الحقائق والاحتجاج بأعظم ما يدل على التحريم لا على الإباحة والاستدلال به على الوقوع من باب التكهن والخرص والزيادة في الحديث ما ليس فيه ولا يدل عليه بشيء من الدلالات البتة .. " إغاثة اللهفان ١ / ٣٣٢ .

٥ — ما روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : طلق جدي امرأة له ألف تطلقة فانطلق إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك فقال ع : ما اتقى الله جدك أما ثلاث فله وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له " (١) وفي رواية " طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج ؟ فقال : إن اباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجا بانته منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عنقه " (٢)

فقد دل هذا الحديث دلالة واضحة على أن طلاق الثلاث واقع ويعتد به وإن كان فاعله آثما لمخالفته أمر الله عز وجل في إيقاع الطلاق .
مناقشة هذا الاستدلال : هذا الحديث ضعيف لا ينهض حجة في الدلالة على المطلوب لأن والد عبادة لم يدرك الإسلام فكيف بجده (٣) *

٦ — ما جاء في حديث ابن عمر السابق قال : " .قلت يا رسول الله لو كنت طلقته ثلاثا أكان لي أن أراجعها ؟ قال لا كانت تبين منك وتكون معصية " (٤) فهذا الحديث يفيد وقوع طلاق الثلاث والاعتداد به وإن كان مخالفا للسنة
مناقشة هذا الاستدلال : هذا الحديث في غاية السقوط — كما قال ابن حزم — لأنه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف . (٥)

ثالثا — من الأثر بما يلي :

١ — ما روي عن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه رادها إليه ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الأحموقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس وإن الله قال " ومن يتق الله

(١) مصنف عبد الرازق ٦ / ٣٩٣ ، مجمع الزوائد ٤ / ٣٣٨

(٢) مجمع الزوائد ٤ / ٣٣٨ ، الدار قطني ٤ / ٢٠

(٣) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٣ ، المحلى ١٠ / ١٧٠

• وقد سبق بيان مناقشة الاستدلال بهذا الحديث بشيء من التفصيل عند الكلام على طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة .

(٤) سنن البيهقي ٧ / ٣٣٠ ، نصب الراية ٣ / ٢٢٠ ، نيل الأوطار ١٢ / ١٢ (٥) المحلى ١٠ / ١٧٠ .

يجعل له مخرجا " وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجا عصيت ربك فبانـت منك امرأتك . (١)

٢ — عن مجاهد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل طلق امرأته مائة قال : عصيت ربك وفارقت امرأتك لم تتق الله فيجعل لك مخرجا . (٢)

٣ — وعن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أن رجلا طلق امرأته ألفا فقال يكفيك من ذلك ثلاث وتدع تسعمائة وسبعا وتسعين . (٣)

٤ — وعن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل طلق امرأته عدد النجوم فقال : أخطأ السنة وحرمت عليه امرأته (٤)

٥ — جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : إنني طلقت امرأتي تسعا وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها وسائرهن عدوان . (٥)

٦ — جاء رجل إلى عثمان بن عفان فقال : طلقت امرأتي ألفا فقال بانـت منك بثلاث . (٦)

وجه الدلالة من هذه الآثار : دلت هذه الآثار بمجموعها على أن طلاق الثلاث مجموعة جائز وإن كان مخالفا للسنة قال الشوكاني : " وهذا كله يدل على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة " (٧) وقال ابن حزم تعليقا على خبر ابن عباس وابن مسعود : " هذان خبران في غاية الصحة لم ينكر ابن مسعود وابن عباس الثلاث مجموعة أصلا وإنما أنكرا الزيادة على الثلاث " (٨)

(١) عون المعبود ٦ / ١٩٣ ، البيهقي ، ٧ / ٣٣١

(٢) فتح الباري ٩ / ٣٥٣ ، مصنف عبد الرزاق ٦ / ٣٩٧

(٣) الدار قطني ٤ / ١٢ ، نيل الأوطار ٧ / ١٥

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٦٣

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٦١ ، مجمع الزوائد ٤ / ٣٣٨ .

(٦) المحلى ١٠ / ١٧٢

(٧) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٣ . (٨) المحلى ١٠ / ١٧٢ .

رابعاً - الإجماع : أجمع السلف على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً وممن
حكى الإجماع على لزوم الثلاث أبو بكر الرازي والباقي وابن العربي وابن
رجب . (١)

مناقشة دعوى الإجماع : لا نسلم لكم دعوى الإجماع فقد روي الخلاف في ذلك
عن كثير من الصحابة كابن عباس وغيره أن طلاق الثلاث واحدة ومن ثم
فدعوى الإجماع عارية تماماً عن الصحة . (٢)

رابعاً - القياس من وجوه :

الوجه الأول - القياس على طلاق الزوجات : قال ابن قدامة : إنه طلاق جاز
تفريقه فجاز جمعه كطلاق النساء " (٣) وفي موضع آخر " .. ولأنه ملك
يصح إزالته متفرقا مصح مجتمعا كسائر الأملاك " (٤)

وقال السرخسي : " .. والدليل عليه أنه لو طلق أربع نسوة له جملة كان مباحا
بمنزلة ما لو فرق فكذلك في حق الواحدة بل أولى لأن هذا يزيل الملك عن
امرأة واحدة وهناك يزيل الإيقاع عن أربع نسوة " (٥)

الوجه الثاني - القياس على جواز تفريق الطلاق في الأطهار : قال الماوردي :
ولأن كل طلاق جاز تفريقه في الأطهار جاز إيقاعه في طهر . أصله : إذا
طلق في طهر ثم رجع فيه ثم طلقها فيه ثم رجع ثم طلقها فيه ثم رجع " (٦)

الوجه الثالث - القياس على الطلقة الثالثة أو الخلع : بجامع أن كلا منهما لفظ
يقطع الرجعة فجاز إيقاعه في طهر لا جماع فيه كالواحدة بعد الاثنتين أو
كالخلع (٧)

(١) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٣ .

(٢) الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٣٣ .

(٣) المغني ١٠ / ٩٢ (٤) المغني ١٠ / ٩٧ .

(٥) المبسوط ٥ / ٦ ، جاء في الحاوي : " ولأن كل طلاق جاز تفريقه جاز جمعه . أصله طلاق الزوجات

يجوز أن يجمعهن في الطلاق وأن يفرقهن " الحاوي ١٢ / ٣٩١

(٦) الحاوي ١٢ / ٣٩١ (٧) الحاوي ١٢ / ٣٩١

الوجه الرابع — القياس على الطلقة الأولى : بجامع أن كلا منهما وقع في طهر لم يجامعها فوجب أن يكون مباحا كالطلقة الأولى . (١)

الوجه الخامس — القياس على العتق : بجامع أن كلا منهما إزالة ملك بطريق الإسقاط فيكون مباحا مطلقا جمع أو فرق . (٢)

(ب) أدلة الرأي الثاني : استدلل القائلون بأن طلاق الثلاث يقع واحدة فقط بما يلي :
أولا — من الكتاب بما يلي :

١ — قوله تعالى : " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٣)
وجه الدلالة بهذه الآية من وجهين : —

الوجه الأول : إن الطلاق الذي ذكره الله هو الطلاق الرجعي الذي يكون فيه أحق بردها هو " مرتان " مرة بعد مرة كما إذا قيل للرجل سبح مرتين أو سبح ثلاث مرات أو مائة مرة فلا بد أن يقول سبحان الله ، سبحان الله حتى يستوفي العدد فلو أراد أن يجمل ذلك فيقول سبحان الله مرتين أو مائة مرة لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة والله تعالى لم يقل الطلاق طلقتان بل قال " مرتان " فإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق اثنتين أو ثلاثا أو عشرا أو ألفا لم يكن قد طلقها إلا مرة واحدة . (٤) وبناء على ذلك فمن طلق امرأته ثلاثا بلفظ واحد فإنه يقع واحدة عملا بهذه الآية .

الوجه الثاني : هذه الآية أيضا تدل على أن من طلق امرأته ثلاثا متتابعة لا يحسب إلا واحدة لأن الرجل حينما يطلق امرأته بقوله أنت طالق ، أصبحت مطلقة منه وتعتد منه ومن ثم فلا يملك عليها في وهي في هذه الحال إلا ما أذن به الله عز وجل وهو " إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " إن ندم على الفراق راجعها فأمسكها وإن أصر على الطلاق فليدعها حتى تنقضي عدتها ثم يسرحها بإحسان من غير مضارة ثم هو بالنسبة إليها بعد ذلك إن رغب

(٢) المبسوط ٦ / ٤ / ٥ .

(١) الحاوي ١٢ / ٣٩١

(٣) سورة البقرة ، آية : (٢٢٩)

(٤) مجموع الفتاوى الكبرى ، ٣٣ / ١١ / ١٢

في عودتها كغيره من الرجال خاطب من الخطاب . (١) ومن ثم فمتى طلق الرجل زوجته طلاقاً ثم أتبعها طلاقاً آخر لا يعتد به عملاً بما تدل عليه الآية إما الإمساك بالمعروف أو التسريح بإحسان وليس له غير ذلك .

مناقشة هذا الاستدلال من وجهين : -

الوجه الأول : إن قوله تعالى : " الطلاق مرتان " عدد الطلاق وأنه ثلاث وأنه يملك الرجعة بعد اثنتين ولا يملكها بعد الثلاث حتى تتكح زوجا غيره ولم يرد به تفريق الطلاق أو جمعه .

الجواب على هذه المناقشة : نحن نسلم أن الآية تدل على عدد الطلقات وأنه ثلاث يملك الرجعة بعد اثنتين ولا يملكها بعد الثلاث لكن إيقاع هذه الطلقات يجب أن يكون على نحو معين بأن يكون مرة بعد مرة بحيث يطلق مرة واحدة ثم إما أن يمسك بالمراجعة أو يسرح بإحسان بأن يتركها حتى تنقضي عدتها كما بينت ذلك الآية الكريمة .

الوجه الثاني : إن قوله " الطلاق مرتان " يقتضي في وقت لا في وقتين كما قال تعالى " نؤتها أجزا مرتين " (٢) يعني أجزا في وقت لا في وقتين وهم يحرمون وقوع الطلقتين في وقت كما يحرمون الثلاث . (٣)

قال ابن حزم : " .. وأما قولهم معنى قوله " الطلاق مرتان " إن معناه مرة بعد مرة فخطأ بل هذه الآية كقوله " نؤتها أجزا مرتين " أي مضاعفاً معاً " (٤)

الجواب على هذه المناقشة : قال ابن القيم : " .. إن المرتين والمرات يراد بها الأفعال تارة والأعيان تارة أخرى وأكثر ما تستعمل في الأفعال وأما الأعيان فكقوله في الحديث " انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ مرتين " أي شقين وفلقتين ، ولما خفي هذا على من لم يجط به علماً زعم أن الانشقاق

(١) أ / احمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، ص ٣٦ .

(٢) الأحزاب ، جزء من الآية : (٣١)

(٣) الحاوي ١٢ / ٣٩٢

(٤) المحلى ١٠ / ١٦٧ / ١٦٨

وقع مرة بعد مرة في زمانين وهذا مما يعلم أهل الحديث ومن له خبرة بأحوال الرسول ﷺ وسيرته وأنه غلط وأنه لم يقع الانشقاق إلا مرة واحدة ولكن هذا وأمثاله فهموا من قوله " مرتين المرة الزمانية "

إذا عرف هذا فقوله: "نؤتها أجرها مرتين وقوله: "يؤتون أجرهم مرتين" أي ضعفين فيؤتون أجرهم مضاعفا وهذا يمكن اجتماع المرتين منه في زمان واحد . وأما المرتان من الفعل فمحال اجتماعهما في زمن واحد فإنهما مثلان واجتماع المثلين محال وهو نظير اجتماع حرفين في آن واحد من متكلم واحد وهذا مستحيل مطلقا فيستحيل أن يكون مرتا الطلاق في إيقاع واحد " (١)

٢ — قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم والآخر ذلك خير وأحسن تأويلا" (٢) فأمر الله المؤمنين عند تنازعهم برد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول فما تنازع فيه السلف والخلف وجب رده إلى الكتاب والسنة وليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث بمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقدة بل إنما في الكتاب والسنة الإلزام بذلك من طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله " (٣)

٣ — قوله تعالى "وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه" (٤) فإذا طلقها ثلاثا جملة واحدة فقد تعدى حدود الله فيكون ظالما (٥)

ثانيا — من السنة بما يلي :

١ — بما روى طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة

(١) إغاثة اللهفان ١ / ٣١٨

(٢) النساء ، آية : (٥٩)

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ١٧ .

(٤) الطلاق ، جزء من الآية : (١)

(٥) إغاثة اللهفان ١ / ٣٢٢ .

فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه ليهيم فأمضاه عليهم . (١)

٢ — بما روي عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس ألم تعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر فقال ابن عباس نعم . (٢)

٣ — ما روي أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هنالك ، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة قال : قد كان ذلك فلما تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم . (٣)

٤ — وفي رواية أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر فقال ابن عباس : بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال أجزوهن عليهم . (٤)

٥ — ما رواه الحاكم من حديث عبد الله بن المؤمل عن أبي مليكة أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس فقال ألم تعالِم أن الثلاث كن يرددن على عهد رسول الله ﷺ إلى واحدة قال : نعم " قال الحاكم : هذا حديث حسن . (٥)

٦ — ما روي عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته ؟ قال طلقته ثلاثا قال : فقال : في مجلس واحد ؟ قال نعم . قال : فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت . قال : فارجعها " (٦)

(١) مسلم ١٠٩٩ / ٢ ، برقم ١٤٧٢ .

(٢) مسلم ١٠٩٩ / ٢ ، برقم ١٤٧٢ .

(٣) مسلم ١٠٩٩ / ٢ ، برقم ١٤٧٢ ، شرح معاني الآثار ٣ / ٥٥

(٤) أبو داود ٢٦١ / ٢ (٥) المستدرک علی الصحیحین ٢ / ٢١٤ ، الدارقطني ٤ / ٥٣

(٦) مسند الإمام أحمد ، ١ / ٢٦٥ ، برقم ٢٣٨٧

وجه الدلالة من هذه الأحاديث : دلت الأحاديث السابقة بمختلف روايتها عن ابن عباس رضي الله عنه أن طلاق الثلاث كان على عهد رسول الله ع وخلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر يحتسب واحدة ومن ثم فمن طلق بهذه الصفة فإن طلاقه يحتسب واحدة عملاً بما كان عهد رسول الله ع قال ابن تيمية : " وقول النبي ع في مجلس واحد " مفهومه أنه لو لم يكن في مجلس واحد لم يكن الأمر كذلك وذلك لأنها لو كانت في مجالس لأمكن في العادة أن يكون قد ارتجعها فإنها عنده والطلاق بعد الرجعة يقع " (١)

مناقشة الاستدلال بهذه الأحاديث : يناقش الاستدلال بهذه الأحاديث بما يلي : —
الوجه الأول : إن جعل طلاق الثلاث واحدة إنما يكون في حق من لم يدخل بها كما دلت عليه رواية أبي داود . (٢)

الوجه الثاني : إن هذا محمول على صورة تكرير لفظ الطلاق بأن يقول أنت طالق ظهرت وأحوالا تغيرت وفشا إيقاع الثلاث جملة للفظ لا يحتمل التأويل ألزمهم الثلاث في صورة التكرير إذ صار الغالب عليهم قصدها ، أنت طالق ، أنت طالق ، فإنه يلزمه واحدة إذا قصد التوكيد وثلاث إذا قصد تكرير الإيقاع فكان الناس في عهد رسول الله ع وأبي بكر على صدقهم وسلامتهم وقصدهم في الغالب الفضيلة والاختيار لم يظهر فيها خب ولا خداع وكانوا يصدقون في إرادة التوكيد فلما رأى عمر في زمانه أموراً ظهرت وأحوالا تغيرت وفشا إيقاع الثلاث جملة بلفظ لا يحتمل التأويل ألزمهم الثلاث في صورة التكرير إذ صار الغالب عليهم قصدها . (٣)

الوجه الثالث : إنه روي عن ابن عباس خلاف ما نقل عنه قال أحمد : كل أصحاب ابن عباس رووا عنه خلاف ما قال طاووس وسعيد بن جبير ومجاهد ونافع وقال أبو داود في سننه : فيما حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ١٤ .

(٢) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٦ ،

(٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٦ ، وما بعدها ، سبل السلام ، ٣ / ١٧٢

عن معمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثا فكلهم قال : لا تحل له حتى تتكح زوجا غيره . (١)
وقال ابن قدامة : " فأما حديث ابن عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وأفتى أيضا بخلافه قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس بأي شيء تدفعه فقال : برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس من وجوه أنها ثلاث " (٢)

قال البيهقي : هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم فأخرجه مسلم وتركه البخاري وأظنه تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلاث ثم قال : فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وعمرو بن دينار ومالك بن الحارث ومحمد بن إياس بن البكير قال : ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري كلهم عن ابن عباس أنه أجاز الثلاث وأمضاهن ، وقال ابن المنذر : فغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي ﷺ شيئا ثم يفتي بخلافه . (٣)

الجواب على هذه المناقشة : قال الشوكاني : " إن المخالفين لطاووس من أصحاب ابن عباس إنما نقلوا عن ابن عباس رأيه وطاووس نقل روايته فلا مخالفة ، وأما ما قاله ابن المنذر من أنه لا يظن بابن عباس أن يحفظ عن النبي ﷺ شيئا ويفتي بخلافه فيجيب عنه بأن الاحتمالات المسوغة لترك الرواية والعدول إلى الرأي كثيرة منها النسيان ومنها قيام دليل عند الراوي لم يبلغنا ونحن متعبدون بما بلغنا دون ما لم يبلغ . كما أن المعتبر رواية الراوي لا رأيه " (٤)
قال ابن القيم : " إذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه يقول الحجة فيما روى لا في قوله فإذا جاء قول الراوي موافقا لقول من قلده والحديث بخلافه

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٧

(٢) المغني ١٠ / ٩٧ .

(٣) المغني ١٠ / ٩٧ . (٤) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٦ / ٦٥٧ .

قال لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه وإلا كان قدحا في عدالته فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد وهذا من أقبح التناقض والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راوية ولا غيره إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر أو يقلد غيره في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك " (١)

(١) إعلام الموقعين ج: ٣ ص: ٤٠

* جاء في إجمال الإصابة: "والذي ذهب إليه جمهور العلماء أنه لا يعدل عن الخبر الظاهر أو النص إلى مذهب الراوي وإن قلنا إن مذهب الصحابي حجة لأن مذهب الصحابي إنما يكون حجة إذا لم يعارضه قول النبي صلى الله عليه وسلم وظن كونه اطلع على ناسخ أو دليل يترجح على هذا الخبر وإن كان منقحدا فهو مرجوح لما سيأتي من الاحتمالات التي تعارضه والظن المستفاد من الخبر أرجح منه وعمدة الحنفية في هذا المقام أن هذا الراوي إما أن تكون مخالفته لدليل راجح على هذا الخبر أولا لدليل ، فإن كان لا لدليل لزم فسقه وخرج عن أهلية من تقبل روايته فيسقط العمل بالحديث بالكلية والأصل خلاف ذلك فتعين أن تكون المخالفة لدليل راجح على هذا الخبر وحينئذ فيجب المصير إليه ... واختار إمام الحرمين تفصيلا في ذلك وهو أنه إن تحققنا أن مخالفة الراوي كانت لنسيان الخبر أو لعدم فهمه له فلا شك في وجوب اتباع الخبر ولذلك إذا كان لورع في الراوي بأن يكون الخبر يقتضي ترخصا والراوي شديد الورع فإنه تحمل المخالفة على أخذه بالاحتياط والمبالغة في الورع وإن خفي عنا سبب المخالفة ولكن علمنا أنه خالف ما رواه عمدا فالرجوع هنا إلى قوله لأن الظاهر أنه لا يرتكب مثل هذه المخالفة إلا لمسوغ يقتضي مخالفة ما رواه وإن خفي عنا أن المخالفة وقعت عمدا أو لسبب من الأسباب ولم نحط به علما فالواجب اتباع الخبر وترك ما ذهب إليه الصحابي الراوي وهذا التفصيل يرد عليه في قوله إن المخالفة مني كانت عمدا فالظاهر أنه لا يرتكبها إلا للمسوغ يقتضيها لما تقدم أن ذلك المسوغ يحتمل أن يكون راجحا في نفس الأمر وأن يكون كذلك في ظنه ولا يكون مطابقا لما ظنه فلا يترك ظاهر الخبر لهذا الاحتمال وأما تفصيل من تقدم ذكره فلا يخفي وجهه والمتبع

الوجه الرابع : إن معنى حديث ابن عباس أن الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وإلا فلا يجوز أن يخالف عمر ما كان في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ولا يسوغ لابن عباس أن يروي هذا عن رسول الله ﷺ ويفتي بخلافه . (١)

قال القرطبي : ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاق واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ، ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فأنكر عليهم أن أحدثوا في الطلاق استعجال أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو كان حالهم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي ﷺ ما قاله ولا عاب عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، ويدل على صحة هذا التأويل ما روي عن ابن عباس من غير طريق أنه أفتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها مجتمعة " (٢)

الوجه الخامس : إن رواية طاووس وهم وغلط ولم يعرج عليها أحد من العلماء ومن ثم فلا تنهض حجة في إثبات الدعوى .

قال ابن عبد البر : ورواية طاووس وهم وغلط ولم يعرج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق والمشرق والمغرب وقد قيل : إن أبا الصهباء لا يعرف من موالي ابن عباس . (٣)

الوجه السادس : قال ابن حزم : " .. وأما حديث طاووس عن ابن عباس الذي فيه

==

في ذلك غلبة الظن فمتى كان الظن راجحا من جهة تعين اتباعها وهذا كله إذا لم ينتشر قول الصحابي المخالف للخبر فأما إذا انتشر الجميع وعملوا به وسكتوا عنه مع علمهم بالخبر فإنه ينبغي على ما تقدم أول الكتاب من الأقوال فإذا قيل بأنه إجماع أو حجة كان ذلك راجحا على الخبر ومتضمنا وجود ناسخ له كان سبب مخالفتهم له وإن لم نطلع على ذلك الناسخ وذلك كما تقدم في الصحيحين مثله وكذلك في الحمل على المجاز والعدول عن الظاهر والله موفق للصواب " إجمال الإصابة ج: ١ ص: ٩١ / ٩٣ ، أصول السرخسي ٦ / ٥ / ٢

(١) جامع الفقه ٥ / ٥١٥

(٢) القرطبي ١ / ١٠٤٢ / ١٠٤٣ ، جامع الفقه ٥ / ٥١٦ ، سبل السلام ٣ / ١٧٢ .

(٣) القرطبي ١ / ١٠٤٢ .

أن الثلاث كانت واحدة وترد إلى الواحدة وتجعل واحدة فليس شيء منه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي جعلها واحدة أو ردها إلى الواحدة ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره ولا حجة إلا فيما صح أنه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو علمه فلم ينكره " (١)

جاء في نيل الأوطار : " .. إنه ليس في سياق حديث ابن عباس أن ذلك كان

يبلغ النبي ع حتى يقرره والحجة إنما هي في ذلك " (٢)

الجواب على هذه المناقشة : إن قول الصحابة كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ع في حكم المرفوع على ما هو الراجح وقد عملتم بمثل هذا في كثير من المسائل الشرعية (٣)

الوجه السابع : إن جعل الثلاث واحدة منسوخ بفعل عمر رضي الله عنه . قال الطحاوي : فخطب بذلك عمر الناس جميعا وفيهم أصحاب رسول الله ع ورضي الله عنهم الذين قد علموا ما تقدم من ذلك في ذلك في زمن رسول الله ع فلم ينكره عليه منهم منكر ولم يدفعه دافع فكان ذلك أكبر الحجة في نسخ ما تقدم من ذلك . (٤) وقال الصنعاني : " .. وأجيب عنه بستة أجوبة : الأول أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك .. إلا أنه لم يشتهر النسخ فبقي الحكم المنسوخ معمولا به إلى أن أنكره عمر " (٥)

الجواب على هذه المناقشة : لا نسلم لكم دعوى النسخ لأن النسخ لا يثبت بالادعاء بل لا بد من معرفة تأريخ محقق لكل من الناسخ والمنسوخ ، كما أنه لا نسخ بعد وفاة النبي ع

(١) المحلى ١٠ / ١٦٨ / ١٦٩ ، جامع الفقه ٥ / ٥١٦

(٢) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٨

(٣) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٨

(٤) شرح معاني الآثار ٣ / ٥٦ ، جامع الفقه ٥ / ٥١٥ (٥) سبل السلام ج: ٣ ص: ١٧٢

قال الشوكاني : " .. ويجب بأن النسخ إن كان بدليل من كتاب أو سنة فما هو ؟ وإن كان بالإجماع فأين هو ؟ على أنه يبعد أن يستمر الناس أيام أبي بكر وبعض أيام عمر على أمر منسوخ ، وإن كان النسخ قول عمر المذكور فحاشاه أن ينسخ سنة ثابتة بمحض رأيه وحاشا أصحاب رسول الله ع أن يجيبوه إلى ذلك " (١)

وقال الصنعاني : " قلت إن ثبتت رواية النسخ فذاك وإلا فإنه يضعف هذا قول عمر إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة إلخ فإنه واضح في أنه رأي محض لا سنة فيه وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء لما تتابع الناس في الطلاق في عهد عمر فأجازه عليهم " (٢)

الوجه الثامن : إن هذا الحديث مضطرب ومختلف في صحته فلا تثبت به حجة ولا يقدم على الإجماع .

قال الصنعاني : " أن حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينتشر ولا ينفرد به ابن عباس فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إذا لم يقتض القطع ببطالانه اه " (٣)

الجواب على هذه المناقشة : إن القول بأن هذا الحديث فيه اضطراب زعم فاسد لا وجه له كما أن القول بمعارضته الإجماع غير مسلم أيضا فأين الإجماع الذي يجعل معارضا للسنة الصحيحة كما أن انفراد ابن عباس به لا يضر .

قال الصنعاني : قلت وهذا مجرد استبعاد فإنه كم من سنة وحادثة انفرد بها راو ولا يضر سيما مثل ابن عباس بحر الأمة ، ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة وإن كان فيه كلام وسيأتي " (٤)

(١) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٧ (٢) سبل السلام ج: ٣ ص: ١٧٢

(٣) سبل السلام ج: ٣ ص: ١٧٢

(٤) سبل السلام ج: ٣ ص: ١٧٢ ، نيل الأوطار ٦ / ٦٥٧ / ٦٥٨

الوجه التاسع : إذا اختلفت علينا الأحاديث نظرنا إلى ما عليه أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم أعلم بسنته فنظرنا فإذا الثابت عن عمر بن الخطاب الذي لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرازق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل حدثنا زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته ألفا فقال له عمر أطلقت امرأتك ؟ فقال : إني كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال إنما يكفيك من ذلك ثلاث . (١)

وروى وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال إني طلقْتُ امرأتي ألفا فقال له علي بانت منك بثلاث وأقسم سائرهن بين نسائك (٢)

وروى وكيع أيضا عن عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يحيى قال جاء رجل إلى عثمان بن عفان فقال طلقْتُ امرأتي ألفا فقال بانت منك بثلاث (٣).

وروى عبد الرازق أيضا عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس طلقْتُ امرأتي ألفا فقال له ابن عباس ثلاث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزر اتخذت آيات الله هزوا . (٤)

وروى أيضا عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال إني طلقْتُ امرأتي تسعة وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها منك وسائرهن عدوان . (٥)

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ .. قد أوقعوا الثلاث جملة ولو لم يكن فيهم

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٦٢

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٦٢

(٣) المحلى ١٠ / ١٦٢

(٤) عبد الرازق ٦ / ٣٩٧ ، برقم ١١٣٥٣ .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٦١

إلا عمر المحدث الملهم وحده لكفى فإنه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي ﷺ من الطلاق الرجعي فيجعله محرما وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لم تحرم عليه وإباحته لمن لا تحل له ولو فعل ذلك عمر لما أقره عليه الصابة فضلا عن أن يوافقوه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله ﷺ أن الثلاث واحدة لم يخالفها ويفتي بغيرها موافقة لعمر وقد علم مخالفته له في العول وحجب الأم بالاثنتين من الإخوة والأخوات وغير ذلك ، قالوا ونحن في هذه المسألة تبع لأصحاب رسول الله ﷺ فهم أعلم بسنته وشرعه ولو كان مستقرا من شريعته أن الثلاث واحدة وتوفي والأمر على ذلك لم يخف عليهم ويعلمه من بعدهم ولم يحرموا الصواب فيه ويوفق له من بعدهم ويروي حبر الأمة وفقهها خبر كون الثلاث واحدة ويخالفه . (١)

الجواب على هذه المناقشة : إنما السنة أن طلاق الثلاث كان يجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وخلافة أبي بكر وسنتين من خلافة عمر قال ابن تيمية : " ولا نعرف أحدا طلق على عهد النبي ﷺ امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فألزمه النبي ﷺ بالثلاث ولا روي في ذلك حديث صحيح ولا حسن ولا نقل أهل الكتب المعتمدة عليها في ذلك شيئا " (٢)

القول في فعل سيدنا عمر

إن فعل سيدنا عمر رضي بإمضاء الطلاق الثلاث على من طلق به كان زجرا لأولئك الذين اتخذوا آيات الله هزوا أو دين الله هزوا ومن ثم ففعله ليس هو السنة الواردة عن رسول الله ﷺ فكان فعله زجرا وسياسة منه رضي الله عنه . قال ابن القيم : " وكان له رضي الله تعالى عنه في التعزيز اجتهاد وافقه عليه الصحابة لكمال نصحه ووفور علمه وحسن اختياره للأمة وحدثت أسباب اقتضت تعزيره لهم بما يردعهم لم يكن مثلها على عهد رسول الله ﷺ أو كانت ولكن زاد الناس عليها وتتابعوا فيها فمن ذلك أنهم لما زادوا في شرب الخمر وتتابعوا فيه

(١) جامع الفقه ٥ / ٥١٦ / ٥١٧ .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣ / ١٢

وكان قليلا على عهد رسول الله جعله عمر رضي الله عنه ثمانين ونفى ... وهذا باب واسع اشتبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودا وعدما ومن ذلك أنه رضي الله عنه لما رأى الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث ورأى أنهم لا ينتهون عنه إلا بعقوبة فرأى إلزامهم بها عقوبة لهم ليكفوا عنها وذلك إما من التعزير العارض يفعل عند الحاجة كما كان يضرب في الخمر ثمانين ويحلق فيها الرأس وينفي عن الوطن وكما منع النبي الثلاثة الذين خلفوا عنه عن الاجتماع بنسائهم فهذا له وجه وإما ظنا أن جعل الثلاث واحدة كان مشروعا بشرط وقد زال كما ذهب إلى ذلك في متعة الحج إما مطلقا وإما متعة الفسخ فهذا وجه آخر (١)

وجاء في أعلام الموقعين: "الحكمة في جعل الطلقات الثلاث المجموعة طلقة واحدة ... فألزمهم عمر بالطلاق الثلاث إذا جمعوها ليكفوا عنه إذا علموا أن المرأة تحرم به وأنه لا سبيل إلى عودها بالتحليل فلما تغير الزمان وبعد العهد بالسنة وآثار القوم وقامت سوق التحليل ونفقت في الناس فالواجب أن يرد الأمر إلى ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وخليفته من الإفتاء بما يعطل سوق التحليل أو يقللها ويخفف شرها وإذا عرض على من وفقه الله وبصره بالهدى وفقهه في دينه مسألة كون الثلاث واحدة ومسألة التحليل ووازن بينهما تبين له التفاوت وعلم أي المسألتين أولى بالدين وأصلح للمسلمين" (٢)

(١) إغاثة اللفهان ج: ١ ص: ٣٣٣ (٢) إعلام الموقعين ج: ٣ ص: ٤٨، حاشية ابن القيم ٦ / ٢٠٠ . وفي موضع آخر قال: "... ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن الناس قد استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة بانت منه المرأة وحرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره نكاح رغبة يراد للدوام لا نكاح تحليل فإنه كان من أشد الناس فيه فإذا علموا ذلك كفوا عن الطرق المحرم فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه ورأى أن ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الصديق وصدرا من خلافة كان الأليق بهم لأنهم لم يتتابعوا فيه وكانوا يتقون الله في الطلاق وقد جعل الله لكل من انتقاه مخرجا فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلقوا على غير ما شرعه الله ألزمهم بما التزموه عقوبة لهم فإن الله تعالى إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة ولم يشرعه كله مرة واحدة فمن جمع الثلاث في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله وظلم نفسه ولعب بكتاب الله فهو حقيق أن يعاقب ويلزم بما التزمه ولا يقر على رخصة الله وسعته وقد صعبها على نفسه ولم يتق الله ولم يطلق كما أمره الله وشرعه له بل استعجل فيما جعل الله له الأناة فيه رحمة منه وإحسانا ولبس =

ثالثا - القياس من وجوه :

الوجه الأول - القياس على اللعان : قال تعالى " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٦) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٨) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٩) " (١) فلو قال أشهد بالله أربع شهادات إنني صادق أو قالت أشهد بالله أربع شهادات إنه كاذب كانت شهادة واحدة ولم تكن أربعاً فكيف يكون قوله : أنت طالق ثلاثاً ثلاث تطبيقات قال ابن القيم : وأي قياس أصح من هذا ؟ (٢)

الوجه الثاني - القياس على الإقرار بالزنا : فلو قال المقر بالزنا إنني أقر بالزنا أربع مرات كان مرة واحدة وقد قال الصحابة لماعز إن أقررت أربعاً رجمك رسول الله ﷺ فلو قال أقر به أربع مرات كانت مرة واحدة فهكذا الطلاق " (٣)

==

على نفسه واختار الأغلظ والأشد فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان وعلم الصحابة رضي الله عنهم حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته في ذلك فوافقوه على ما ألزم به " إعلام الموقعين ج: ٣ ص: ٣١ / ٣٢ . قال ابن تيمية : " .. فإنه لما رأى الناس قد أكثروا مما حرّمه الله عليهم من جمع الثلاث ولا ينتهون عن ذلك إلا بعقوبة رأى عقوبتهم بإلزامها لثلاث يفعلوها إما من نوع التعزير العارض الذي يفعل عند الحاجة كما كان يضرب في الخمر ثمانين ويحلق الرأس وينفى وكما منع النبي الثلاثة الذين تخلفوا عن الاجتماع بنسائهم وإما ظنا أن جعلها واحدة كان مشروطاً بشرط وقد زال كما ذهب إلى مثل ذلك في متعة الحج إما مطلقاً وإما متعة الفسخ وإلا لزام بالفرقة لمن لم يقيم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد لكن تارة يكون حقاً للمرأة كما في العنين والمولى عند جمهور العلماء والعاجز عن النفقة عند من يقول به وتارة يقال إنه حق لله كما في تفريق الحكمين بين الزوجين عند الأكثرين إذا لم يجعلوا وكيلين وكما في وقوع الطلاق بالمولى عند من يقول بذلك من السلف والخلف إذا لم ينف في مدة التربص ... فالإلزام إما من الشارع وإما من الإمام بالفرقة إذا لم يقيم الزوج بالواجب هو من موارد الاجتهاد فلما كان الناس إذا لم يلزموا بالثلاث يفعلون المحرم رأى عمر إلزامهم بذلك لأنهم لم يلزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح " مجموع الفتاوى ج: ٣٣ ص: ١٥ / ١٦

(١) سورة النور ، الآيات : (٦ : ٩)

(٢) إغائة اللهفان ١ / ٣٠٦ / ٣٠٧ .

(٣) إغائة اللهفان ١ / ٣٠٦ / ٣٠٧ .

الوجه الثالث – القياس على القسامة : فقد قال ع: " تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم " (١) فلو قالوا نقسم بالله خمسين يمينا أن هذا قاتله كانت يمينا واحدة فذلك الطلاق . (٢)

الوجه الرابع – القياس على الاستئذان : قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات " (٣) فلو قال الرجل أستأذن ثلاث مرات لم يكن ذلك إلا مرة واحدة فكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا لم يكن إلا مرة واحدة .

الوجه الخامس – القياس على رمي الجمار : فكما أنه يجب على الحاج أن يرمي الجمرات واحدة بعد الأخرى ولو رمي الجميع دفعة واحدة لم إلا مرة واحدة فكذا قول الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لا يحسب إلا مرة واحدة . (٤)

الوجه السادس – القياس على الأذكار كقوله ع : " من قال في يومه سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر " (٥) فلو قال المسلم سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يحصل له ذلك الثواب حتى يقولها مرة بعد مرة ونظير ذلك في السنة كثير فكذا لو قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم يحتسب به إلا واحدة . (٦)

رابعا – المعقول من وجوه :

الوجه الأول : إن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا دفعة واحدة فقد تعدى حدود الله وخالف ما شرعه ولهذا قال من قال من السلف " رجل أخطأ السنة فيرد إليها " .. فهذا أقرب إلى الشرع والمصلحة . (٧)

(١) صحيح مسلم ١ / ١٢٩٤

(٢) جامع الفقه ٥ / ٥١٢ ، إغاثة اللهفان ١ / ٣٠٢ .

(٣) النور ، آية : (٥٨)

(٤) إغاثة اللهفان ١ / ٣٢٤ .

(٥) صحيح مسلم ٤ / ٢٠٧١

(٦) أ / أحمد محمد شاكر السابق ، ص ٣٤ / ٣٥ .

(٧) إغاثة اللهفان ١ / ٣٢٤

الوجه الثاني : إن الرجل لم يملك إبانة زوجته بطلقة واحدة إذ هو خلاف ما شرعه الله عز وجل لم يملك إبانتها بثلاث مجموعة إذ هو خلاف شرعه . (١)

الوجه الثالث : إن الله عز وجل شرع الطلاق على أكمل الوجوه وأنفعها للرجل والمرأة فإنهم كانوا يطلقون في الجاهلية بغير عدد فيطلق أحدهم المرأة كلما شاء ويراجعها وهذا وغن كان فيه رفق بالرجل ففيه إضرار بالمرأة فنسخ ذلك بثلاث وقصر الزوج عليها وجعله أحق بالرجعة ما لم تتقضي عدتها فإذا استوفى العدد الذي ملكه حرمت عليه فكان في هذا رفق بالرجل إذ لم تحرم عليه بأول طلقة ، وبالمرأة حيث لم يجعل إليه أثر من ثلاث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التي حدها لعباده فلو حرمت عليه بأول طلقة كان خلاف شرعه وحكمته وهو لم يملك إيقاع الثلاث جملة بل إنما ملك واحدة فالزائد عليها غير مأذون له فيه . (٢)

(ج) أدلة الرأي الثالث : استدلل القائلون بأن طلاق الثلاث لا يقع به شيء أصلا بما يلي :

أولا – من الكتاب : قوله تعالى : " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " وجه الدلالة من وجهين :

الأول : إن الطلاق الوارد في القرآن مرة بعد مرة ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم إذ هو غير مذكور في القرآن . (٣)

الوجه الثاني : إن الله شرط في وقوع الطلقة الثالثة أن تكون في حال يصح من الزوج فيها الإمساك إذ من حق كل مخير بينهما أن يصح كل واحد منهما وإذا لم يصح الإمساك إلا بعد المراجعة لم تصح الثالثة إلا بعدها لذلك وإذا لزم في الثالثة لزم في الثانية . (٤)

ثانيا – من السنة : بما روي أن النبي ﷺ قال : " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " وهذا الطلاق ليس عليه أمر النبي ﷺ فيكون غير معتبر شرعا ولا يعتد به على الإطلاق .

(١) جامع الفقه ٥ / ٥٠٩ (٢) جامع الفقه ٥ / ٥٠٩

(٣) القرطبي ١ / ١٠٤٢ (٤) نيل الأوطار ٦ / ٦٥٨ ، د/ وهبة الزحيلي ، السابق ٩ / ٦٩٢٨ .

مناقشة هذا الاستدلال : نحن نسلم لكم أن كل عمل ليس عليه أمر النبي ع فهو رد لكن هذا الحديث من قبيل العام الذي دخله التخصيص والمخصص له هنا حديث ابن عباس السابق كان الطلاق على عهد النبي ع وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم " (١)

الرأي الرابع :

بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة يبدو لي رجحان ما ذهب إليه القائلون بأن طلاق الثلاث يحتسب واحدة وذلك لما يلي :

أولاً — قوة هذا الرأي لقوة مدركه إذ إن الله عز وجل شرع الطلاق مرة بعد مرة ومن طلق ثلاثا معا فقد خالف ما أمر الله عز وجل به فلا يحتسب إلا واحدة ونظير ذلك اللعان والقسامة والاستئذان والإقرار بالزنا ونحو ذلك عملا بما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ع وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم "

ثانياً — قوة حديث ابن عباس الوارد في المسألة محل البحث فقد ورد من طرق قوية ترجح العمل به على غيره وإن كان قد ورد عنه خلاف ما روي عنه فإن العبرة في ذلك برواية الراوي لا رأيه كما ذلك إلى ذلك جمهور الأصوليين فإننا متعبدون بروايته لا رأيه لاحتمال نسيانه ونحو ذلك وروي عن علي وابن مسعود روايتان أيضا وأفتى بهذا الرأي عكرمة وطاووس ومحمد بن إسحاق وخلاس ابن عمرو والحارس العكلي وداود الظاهري ومحمد بن مقاتل وابن تيمية وابن القيم وأخذ القانون في مصر وسوريا بهذا الرأي

فقد نص المشرع المصري في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م على أنه : " الطلاق المقترن بعدد لفظا وإشارة لا يقع إلا واحدة "

(١) سبق تخريجه

وقد نص المشرع السوري على هذا النص في المادة رقم ٩٢ من قانون الأحوال الشخصية السوري . (١).

ثالثا - إن طلاق الثلاث وإن كان طلاقا لغير السنة - طلاق بدعي - إلا أنه يحتسب واحدة لأن حديث عائشة : " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " قد خصصه حديث ابن عباس السابق

رابعا - إن فعل سيدنا عمر رضي الله عنه بإمضاء الثلاث على الناس آنذاك كان فعله عقوبة لهم من ولي الأمر نظرا لاستهانة الناس بأمر الطلاق فكان فعله زجرا لهم وعقوبة

ولكن يبدو في هذا الصدد تساؤل مهم مؤداه هل يمكن الأخذ بما رآه عمر ومعاقبة الناس بإمضاء الثلاث عليهم أم لا ؟

الذي يبدو لي في هذا الصدد أنه لا يمكن الأخذ بما ذهب إليه سيدنا عمر في ذلك الوقت وهذا ما ذهب إليه ابن القيم لأمرين :

الأمر الأول : أن أكثرهم لا يعلم أن جمع الثلاث حرام لا سيما وكثير من الفقهاء لا يرى تحريمه فكيف يعاقب من لم يرتكب محرما عند نفسه .

الأمر الثاني : إن عقوبتهم بذلك تفتح عليهم باب التحليل الذي كان مسدودا على عهد الصحابة والعقوبة إذا تضمنت مفسدة أكثر من الفعل المعاقب عليه كان تركها أحب إلى الله ورسوله . (٢)

ومن ثم فالرجوع إلى ما كان عليه الرسول ع وأبو بكر هو من باب تغير الفتوى بتغير الزمان قال ابن القيم : " فهذه المسألة مما تغيرت الفتوى بها بحسب الأزمنة كما عرفت لما رأته الصحابة من المصلحة لأنهم رأوا مفسدة تتابع الناس في إيقاع الثلاث لا تتدفع إلا بإمضائها عليهم فرأوا مصلحة الإمضاء أقوى من

(١) مجلة البحوث الإسلامية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، ١٣٩٧ هـ ص ١٦٥ وما بعدها
عدلت لجنة الإفتاء بالرياض عن هذا القول واختارت بالأكثرية القول بوقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد
ثالثا .

(٣) جامع الفقه ٥ / ٥٤٦ ، أعلام الموقعين ٣ / ٤٢ .

مفسدة الوقوع ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله ع فعله مفتوحا بوجه ما بل كانوا أشد خلق الله في المنع منه وتوعد عمر فاعله بالرجم وكانوا عالمين بالطلاق المأذون فيه وغيره .(١)

وأما في هذه الأزمان التي شكت الفروج فيها إلى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو رمد بل عمى في عين الدين وشحى في حلق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثيرا ممن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح .(٢)

خامسا — إن الله عز وجل بعد أن بين أحكام الطلاق قال : " وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا " ومن تعد حدود الله فطلق على غير ما شرع الله ففعله عبث .

قال الشيخ محمد الغزالي : " ..أما إمضاء الثلاث بلفظ واحد في وقت واحد فلون من اللعب بدين الله دفع المؤمنون ثمنه غاليا من سعادتهم واستقرارهم (٣) — ثم قال معلقا على الآية السابقة — وهذه الجملة في بيان الأسلوب الذي ينهي الحياة الزوجية تشبه الختام الذي تمت به آيات المواريث " تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار خالدا فيها وله عذاب مهين " (٤)

وقد أجمع المسلمون على أنه ليس لبشر أن يغير شيئا من أنصبة المواريث وأن من فعل ذلك حكمنا ببطلان تصرفه وأمضيها التقسيم الإلهي كما جاء به النص وكما عبر عنه بأنه حدود الله !!

وأما حدود الله في الطلاق فقد واجهت موقفا آخر فإن العلماء متفقون على أن الطلاق قسمان : سني وبدعي : —

(١) جامع الفقه ٥ / ٥٣٧ (٢) أعلام الموقعين ٣ / ٣٥ .

(٣) الشيخ محمد الغزالي ، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة ص ١٨٢

(٤) سورة النساء ، آية : (١٣ / ١٤)

فأما الطلاق المشروع الذي جاءت به السنة ودل عليه القرآن فهو أن يطلق المرأة طليقة واحدة في طهر لم يمسه فيها .. وأما الطلاق البدعي فهو أن يطلق في أثناء الحيض أو في طهر مسها فيه أو يوقع أكثر من طليقة في طهر واحد ! *

وهذا المسلك حرام باتفاق العلماء وهو بدعة لا يعرفها الدين وكان من المفروض أن يرمى هذا الطلاق في سلة المهملات ، وأن ينظر إليه كما ينظر إلى رجل غير نظام المواريث ووضع أنصبة جديدة من عنده فهذه وتلك حدود الله التي لا يسوغ إهدارها . . (١) *

لكل ما تقدم تطمئن النفس ويميل القلب إلى القول برجحان ما ذهب إليه القائلون بأن طلاق الثلاث مرسل أو متتابعة لا يقع إلا واحدة ولقد أحسن المشرع صنعا عندما أخذ بهذا الرأي حفاظا على كثير من الأسر المسلمة من الانهيار وعلى كثير من الأطفال من التشرد والضياع .

والله أعلم .

* إيفاع الطلاق بأكثر من طليقة في طهر واحد ليس كل الفقهاء قائل ببدعته وإنما فيه خلاف سبق ذكره ووردت الإشارة إليه في حكم طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة فليراجع .

(١) الشيخ الغزالي ، السابق ، ص ١٨٦ / ١٨٧

* ويقول فضيلته أيضا : لكن الذي وقع للأسف غير ذلك ! فإن عددا من الفقهاء قبل الطلاق البدعي وأمضاه وأنفذ جميع آثاره إنه عدد كبير والذي صدع بالحق في هذه القضية من أهل السنة هو ابن تيمية وابن القيم وابن حزم تقريبا وثلة من الآخرين تمردوا على تيار الخطأ وقاوموا الانجراف معه وقد تصدعت أركان الأسرة عقب الاعتراف بطلاق البدعة ووقعت مهازل تثير الغثيان والأسى إن التحليل والتحریم ليسا إلى أهواء الناس وفتواهم " ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب .. " إنني أريد الرشد والاستقامة للأسرة المسلمة ولي ولغيري أن نلقي نظرة فاحصة على أحكام الطلاق ولن نجيء بشيء من عندنا ولكننا نختار من أقوال الفقهاء أدناها إلى الكتاب والسنة وأغيرها على مصلحة الوالدين والأولاد ومستقبلهم . وأعرف أن هناك من يحمر وجهه غضبا كي تبقى للطلاق البدعي مكانته العملية ورضى هؤلاء أو سخطهم لا يعنيني . المرجع السابق ، نفس الموضع .

الفرع الثاني : حكم طلاق غير المدخول بها ثلاثا ؟

اختلف الفقهاء في حكم طلاق غير المدخول بها ثلاثا هل يقع ثلاثا أو واحدة ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين :

الرأي الأول : ذهب الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) والظاهرية (٤) إلى

(١) قال ابن نجيم : " فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها حتى لو قال لغير مدخول بها أنت طالق ثلاثا للسنة تقع للحال واحدة سواء كانت حائضا أو طاهرا ولا تقع عليها الثانية إلا بالتزويج وكذا الثالثة بالتزويج ثالثا لأن الطلاق السني المرتب على في حق غير المدخول بها لا يتصور إلا على هذا الوجه " البحر الرائق ٣ / ٢٥٨ .

وقال ابن عابدين : " ولو قال لغير مدخول بها أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق يا فاطمة أو زينب ثلاثا وقعن " حاشية ابن عابدين ٣ / ٢٨٧ .

(٢) جاء في الأم : " وإذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وقعت عليها الأولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبان من زوجها بلا عدة عليها " ٥ / ١٨٤ — وفي موضع آخر — " وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، طلقت بالتطبيق الأولى ولم يقع عليها التطبيقان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد بان من بالتطبيق الأولى وحلت للرجال ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطبيق الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجا كان نكاحها جائزا فكيف يقع عليه الطلاق وهي ليست بامرأته وهي امرأة غيره وبه يأخذ " الأم ٧ / ١٥٨ . قال الشافعي : " من طلق زوجة له ثلاثا دخل بها أو لم يدخل بها لم تحل له حتى تتكح زوجا غيره " الأم ٥ / ١٨٣ — وفي موضع آخر — قال : " ومن قال لمدخول بها وغير مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين " الأم ٧ / ٢٥٦ . وجاء في إعانة الطالبين : " .. وقولهم أنت طالق ثلاثا حيث يقع به الثلاث مطلقا مدخولا بها أو لا ؟ " ٤ / ٣٠ ، حواشي الشرواني ٧ / ٤٧٠ .

جاء في المذهب : " وإذا قال لغير مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقع الثلاث لأن الجميع صادف الزوجة فوقع الجميع كما لو قال للمدخول بها ولو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، .. لا يقع أكثر من طلبة .. لأنه تقدمت الأولى فبان بها فلم يقع ما بعدها . " المذهب ٢ / ٨٤ / ٨٥ .

(٣) قال ابن قدامة : " أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بطلقة واحدة ولا يستحق مطلقها رجعتها وذلك لأن الرجعة إنما تكون في العدة ولا عدة قبل الدخول ... وإن طلقها ثلاثا بلفظ واحد حرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره في قول أكثر أهل العلم " المغني ١٠ / ٣٨٠ وقال أيضا : " وإن طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره ولا فرق بين قبل الدخول وبعده " المغني ١٠ / ٩٦

(٤) جاء في المحلى : " فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي طلقة واحدة فقط لأن تكراره للطلاق وقع وهي في غير عدة منه إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي أجنبية بعد وطلاق الأجنبية باطل واختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا وقالت طائفة إن كان وصل كلامه ولم يقطع بعضه عن بعض فهي ثلاث لازمة وإن كان فرق بين كلامه بسكتة فهي طلقة واحدة

التفرقة بين كون طلاق الثلاث في حق غير المدخول بها مرسلات كأن يقول لها أنت طالق ثلاثا بلفظ واحد أو متتابعات كأن يقول لها أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . فيقع الطلاق ثلاثا في الصورة الأولى وواحدة في الثانية .

الرأي الثاني : ذهب المالكية (١) إلى أن من طلق امرأته ثلاثا مرسلة أو متتابعة فلا تحل له حتى تتكح زوجها غيره

جاء في الفواكه الدواني : " وغير المدخول بها لا عدة عليها قال : (والتي لم يدخل بها) يجوز لزوجها أن يطلقها متى شاء ... وإنما كان له طلاق غير المدخول بها متى شاء لأن الواحدة تبينها والثلاث في كلمة أو ما في حكمها كالبتة أو بتكرار لفظ الطلاق نسقا تحرمها على زوجها ولا تحل له إلا بعد زوج " (٢) وهذا القول رواه ابن حزم في المحلى من طريق الحجاج بن المنهال عن عبد العزيز بن عبد الصمد قال : قال لي منصور : حدثت عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول : إذا قال للتي لم يدخل بها في مجلس واحد : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت

== فقط وقالت طائفة إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها لوازم سواء فرق بين كل طائفتين فممن رويناه عنه مثل قولنا من طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خفيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثا ولم يكن دخل بها قال هي ثلاث فإن طلقها واحدة ثم ثنى ثم ثلث لم يقع عليها لأنها قد بانئت بالأولى وصح هذا عن خلاص وإبراهيم النخعي في أحد أقواله وطاوس والشعبي وعكرمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وحمام بن أبي سليمان ورويناه عن مسروق ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف بن طريف قال سألت الحكم بن عتيبة عن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق يعني ولم يكن دخل بها قال تبين بالتطبيق الأولى والثنتان التي أتبع ليستا بشيء فقلت له عن تحفظه قال عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ورويناه أيضا عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وأصحابهم " المحلى ج: ١٠ ص: ١٧٤ / ١٧٥

وفي موضع آخر قال ابن حزم : " مسألة فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا ؟ فإن كان نوى في قوله : أنت طالق أنها ثلاث فهي ثلاث فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال ثلاثا لم تكن طلاقا إلا واحدة لأن بتمام قوله أنت طالق بانئت منه فصار قوله ثلاثا لغوا لا معنى له " المحلى ج: ١٠ ص: ١٧٦

(١) ، (٢) الفواكه الدواني ٢ / ٦١ ، رسالة أبي زيد ٢ / ٦١ .

(١٠٧)

طالق فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره " (١)

الرأي الثالث : ذهب الحنابلة في رواية (٢) الزيدية في ظاهر مذهبهم (٣) والإمامية (٤) والإباضية (٥) إلى أن المطلق إذا طلق امرأته التي لم يدخل بها ثلاثا فإنها تقع واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس وهو مذهب إسحاق بن راهويه فيما حكاه عنه محمد بن نصر المروزي (٦) قال القرطبي : " .. وكان سعيد بن جبير وطاووس وأبو الشعثاء وعطاء وعمرو بن دينار يقولون من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة " (٧) وهو قول ابن تيمية (٨) وابن القيم (٩)

الرأي الرابع : روي عن إبراهيم النخعي أنه إذا قال الرجل لزوجته التي لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق وأنت طالق وقالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق بانتهى بالأولى ولم تكن الأخرى شيئا . قال ابن حزم : " ... والقول الثاني رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق بانتهى بالأولى ولم تكن الأخرى شيئا ومثله سواء سواء عن عبد الله ابن مغفر المزني وهو قول مالك والأوزاعي والليث (١٠)

(١) المحلى ١٠ / ٤٠٨ ، ط ، المكتبة التجارية

(٢) المغني ١٠ / ٩٦ (٣) البحر الزخار ٤ / ١٥٢ .

(٤) لم يفرق الإمامية بين المدخول بها وغير المدخول بها في طلاق الثلاث ففيل : إنه لا يقع به شيء وقيل : لا يقع به إلا واحدة . شرائع الإسلام ٥ / ٣٥ وما بعدها .

(٥) جاء في شرح النيل : " .. وعصى مطلق أكثر من تطليقة واحدة بمرة بكلمة أو كلمتين أو كلمات ولو قبل المس لمخالفة السنة ولو قلنا فإنه لا نلزمه إلا واحدة قبل المس " شرح النيل ٧ / ٤٦٠

(٦) جامع الفقه ٥ / ٥١٠

(٧) القرطبي ١ / ١٠٤٥ ، المغني ١٠ / ٩٦ ، نيل الأوطار ٦ / ٦٥٥ .

(٨) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٨

(٩) إغاثة اللهفان ١ / ٣٠٠

(١٠) المحلى ج: ١٠ ص: ١٧٥

الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل الجمهور القائلون بالفرقة بين قول الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فيقع ثلاثا وبين قوله أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق حيث يقع واحدة بما يلي :

أولا — الاستدلال على أن طلاق الثلاث مرسله يقع ثلاثا . يستدل لهم في هذه المسألة بما استدلوا به في المسألة السابقة في طلاق المدخول بها ثلاثا بصيغة مرسله .

ثانيا — الاستدلال على أن طلاق الثلاث بألفاظ متتابعة لا يقع إلا واحدة بقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " (١) ومن ثم فالمرأة التي لم يدخل بها زوجها بمجرد أن يقول لها أنت طالق تبين منه إذ لا عدة عليها فتأتي الطلقة الثانية والثالثة على غير محل فتكونا لغوا لا يعتد بهما .

(ب) أدلة الرأي الثاني : استدل القائلون بأن طلاق الثلاث يقع ثلاثا مرسله أو متتابعة سواء كانت المرأة مدخولا بها أو غير مدخول بها بما استدل به القائلون بأن طلاق الثلاث يقع ثلاثا إذ لم يفرقوا بين كون المرأة مدخولا بها أو غير مدخول بها . (٢)

(ج) أدلة الرأي الثالث : استدل القائلون بأن طلاق التي لم يدخل بها ثلاثا مرسله أو متتابعة لا يقع إلا واحدة بما يلي :

أولا — بما استدل به القائلون بأن طلاق المدخول بها ثلاثا لا يقع إلا واحدة .
ثانيا — قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " ومن ثم فتبين المرأة التي لم يدخل بها زوجها بمجرد أن يقول لها أنت طالق ومن ثم فتأتي الطلقة الثانية والثالثة على غير محل فلا يعتد بها لأنها قد بانت بالأولى . وإن قال

(١) الأحزاب ، آية : (٤٩) (٢) يراجع مسألة طلاق المدخول بها ثلاثا ص :

لها أنت طالق ثلاثا فهي واحدة أيضا قال القرطبي :
 " .. فإذا قال لها أنت طالق ثلاثا فقد بانث بنفس فراغه من قوله : أنت طالق فيرد
 ثلاثا عليها وهي بائن فلا يؤثر شيئا ولأن قوله أنت طالق مستقل بنفسه فوجب ألا
 تقف البينة في غير المدخول على ما يرد بعده " (١)

ثالثا - ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن طاووس أن رجلا يقال له أبو الصهباء
 كان كثير السؤال لابن عباس قال له : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته
 ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ع وأبي بكر وصدر
 من إمارة عمر فلما عمر الناس قد تتابعوا فيها قال أجزوهم عليهم " (٢)

(د) استدلال الرأي الرابع : يمكن أن يستدل لهذا الرأي القائل بالتفرقة بين ما إذا
 قال الرجل أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق
 وبين ما إذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم يسكت بينهما ففي
 الصورة الأولى تقع واحدة لأن المطلق بعد فراغه من قوله أنت طالق فقد
 بانث منه المرأة فيأتي قوله لها بعد ذلك أنت طالق على غير محل فلا يعتد به
 أما إذا وصل قوله ولم يسكت فإنه يقع ثلاثا لاتصال الكلام ببعضه فيقع ثلاثا.
 مناقشة هذا الاستدلال : لا نسلم لكم التفرقة بين السكوت وعدمه لأن المرأة التي لم
 يدخل بها بمجرد قول الرجل لها أنت طالق فقد بانث منه سواء وصل هذا الطلاق
 بغيره أو لم يصله فيأتي ما بعده على غير محل فلا يعتد به ومن ثم فالتفرقة بين ما
 إذا سكت بين الطلاق أو لم يسكت تفرقة لا دليل عليها فتكون غير مقبولة .

الرأي الرابع : من خلال ما تقدم من عرض لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة
 يبدو لي رجحان ما ذهب إليه القائلون بأن غير المدخول بها إذا طلقت ثلاثا
 مرسله أو متتابعة لا يقع به إلا واحدة كما هو الشأن فيمن دخل بها زوجها بل
 هذا أولى لأن المرأة تبين بقول الرجل لها أنت طالق فما يأتي بعده وصف
 يرد على غير محل فلا يعتد به . والله أعلم .

(١) القرطبي ١ / ١٠٤٥

(٢) سبق تخريجه .

المبحث الثالث

حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة

المطلب الثاني : حكمه من حيث الإعمال والإهمال

المطلب الأول

حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه من حيث السنة والبدعة

لا خلاف بين الفقهاء في الأفضل للرجل أن يشهد على الطلاق عندما يطلق امرأته ولكنهم اختلفوا في حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه هل هو طلاق موافق للسنة أو لا ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على رأيين :

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) وظاهر مذهب الظاهرية (٥) والزيدية (٦) والإباضية (٧) إلى أن الرجل إذا طلق امرأته طليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه فإنه طلاق موافق للسنة سواء أشهد على هذا الطلاق أو لم يشهد .

الرأي الثاني : ذهب الإمامية (٨) ومفهوم كلام الظاهرية (٩) وبعض المعاصرين (١٠) إلى أن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق بدعي .

-
- (١) المبسوط ج٦ ، ص٦ / ٧ ، البناية في شرح الهداية ، ج٥ ، ص٤
(٢) رسالة أبي زيد ج٢ ، ص٥٦ / ٥٨ . الفواكه الدواني ، ج٢ ، ص٥٨ ، مواهب الجليل ، ج٤ ، ص٣٨ ، التاج والإكليل ، ج٤ ، ص٣٨ .
(٣) الحاوي ج١٢ ، ص٣٨٥ ، روضة الطالبين ، ج٨ ، ص٣ ، حاشية البيجرمي ، ج٤ ، ص٢٢ .
(٤) المغني ، ج١٠ ، ص٩٢ . الشرح الكبير ، ج١٠ ، ص٨٤ ، كشف القناع ، ج٥ ، ص٢٣٩ ، منار السبيل ، ج٢ ، ص٢١٢ ، شرح العمدة ، ج١ ، ص٤٧١ ، المبدع ، ج٨ ، ص١١٩ ، مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج٣٣ ، ص٧٦ .
(٥) المحلى ، ١٠ / ١٦١ (٦) البحر الزخار ، ج٤ ، ص١٥٢ / ١٥٣ .
(٧) النيل وشفاء العليل ، ج٧ ، ص٤٥٠ ، شرح النيل ، ج٧ ، ص٤٥٠ .
(٨) جاء في كتاب من لا يحضره الفقيه : " .. طلاق السنة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته تربص بها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها في قبل عدتها بشاهدين في موقف واحد بلفظة واحدة " ٣ / ٣٢٧ / ٣٢٨ .
(٩) لم ينص ابن حزم أثناء كلامه على الطلاق على وجوب الإشهاد على الطلاق لكنه أثناء كلامه على الرجعة قال : " .. وكل من طلق ولم يشهد ذوي عدل أو راجع ولم يشهد ذوي عدل متعدياً لحدود الله تعالى " المحلى ١٠ / ٢٥١ .
(١٠) ممن ذهب إلى ذلك فضيلة الشيخ محمد الغزالي ، المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة ، ص ١٨٤ ، الشيخ / أحمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، السابق ، ص ٨٠ / ٨٢ ، د/ محمد بلتاجي ، السابق ص ٥٢٨ وما بعدها

سبب الخلاف في هذه المسألة :

يبدو لي أن سبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى اختلاف الفقهاء في لفظ الأمر الوارد في قوله تعالى : " وأشهدوا ذوي عدل منكم " هل هو للوجوب أو للندب فمن قال إنه للوجوب قال لا بد من الإشهاد على الطلاق حتى يكون موافقا للسنة .

ومن قال إنه للندب قال بعدم وجوب الإشهاد على الطلاق وأنه موافق للسنة وإن لم يشهد عليه .

الأدلة :

(أ) أدلة الرأي الأول : استدل القائلون بعدم وجوب الإشهاد على الطلاق بما يلي
أولا - من الكتاب : قوله تعالى : " وأشهدوا ذوي عدل منكم " فهذا الأمر الوارد في الإشهاد على الرجعة والطلاق للندب وليس للوجوب قال القرطبي : " قوله تعالى : " وأشهدوا " أمر بالإشهاد على الطلاق وقيل على الرجعة ، والظاهر رجوعه إلى الرجعة لا إلى الطلاق .. وقيل وأشهدوا عند الرجعة والفرقة جميعا وهذا الإشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة كقوله : " وأشهدوا إذا تبايعتم " (٢) وقال ابن عبد البر : " والإشهاد على الطلاق ليس بواجب فرضا عند جمهور أهل العلم ولكنه ندب وإرشاد واحتياط للمطلق كالإشهاد على البيع " (٣) كما أنه لم يؤثر نص عن رسول الله ع أو صحابته أنهم كانوا لا يوقعون طلاقا أو رجعة إلا بعد الإشهاد عليه مما يدل على أن الأمر في الآية السابقة للندب والاستحباب . (٤)

ثانيا - القياس على البيع : فكما أن الإشهاد على البيع ليس واجبا فكذلك الإشهاد على الطلاق ليس واجبا وإنما هو أمر للندب والإرشاد لا غير (٥)

(١) سورة الطلاق ، آية : (١) (٢) القرطبي ١٨ / ١٥٧ ، ط ، دار الشعب

(٣) الكافي ١ / ٢٦٤

(٤) د / محمد بلتاجي ، السابق ن ص ٥٢٨

(٥) الكافي ١ / ٢٦٤

مناقشة هذا الاستدلال : يمكن أن يجاب على هذا الاستدلال بأننا لا نسلم لكم القياس على البيع لأن البيع من عقود المعاوضات بخلاف الطلاق فإنه يتعلق بإنهاء عقد الزوج ومن ثم فلا يصح قياس هذا على ذاك . كما أن الاحتياط للفروج يقتضي وجوب الإشهاد على الطلاق .

(ب) استدلال الرأي الثاني : استدلل القائلون بوجوب الإشهاد على الطلاق بقوله تعالى : " وأشهدوا ذوي عدل منكم " وهذا الأمر يفيد الوجوب حيث لا صارف فيكون مؤداه وجوب الإشهاد على الطلاق ومن ثم فمن أشهد على طلاقه كان طلاقه موافقا للسنة ومن لم يشهد عليه كان طلاقه للبدعة لأن المطلق خالف أمر الله عز وجل في الإشهاد على الطلاق لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده كما هو الشأن عند الأصوليين . (١)

الرأي الرابع :

يبدو لي بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة هو رجحان ما ذهب إليه القائلون بوجوب الإشهاد على الطلاق عملا بقوله " وأشهدوا ذوي عدل منكم " لأن القاعدة أن الأمر للوجوب حيث لا صارف ولا صارف وهنا فيكون مفاد الآية وجوب الإشهاد على الطلاق لا سيما وقد انضم إلى الشهادة وصف العدالة للشاهدين وكون هذين الشاهدين من المسلمين مما يؤكد هذا المعنى ويقويه

وبناء على ما سبق فإن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق لغير السنة لأن المطلق خالف في ذلك أمر الله عز وجل .

(١) إرشاد الفحول ١ / ١٨١ ، التبصرة ١ / ٥٥ .

المطلب الثاني

حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه من حيث الأعمال والإهمال

اختلف الفقهاء في حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه من حيث الوقوع وعدمه

على رأيين

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) وظاهر مذهب الظاهرية (٥) والزيدية (٦) والإباضية (٧) إلى أن الطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق طلاق واقع ويحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته .

الرأي الثاني : ذهب الإمامية (٨) ومفهوم كلام الظاهرية (٩) وبعض المعاصرين (١٠) إلى أن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق بدعي غير واقع

-
- (١) المبسوط ج ٦ ، ص ٦ / ٧ ، البناية في شرح الهداية ، ج ٥ ، ص ٤
(٢) رسالة أبي زيد ج ٢ ، ص ٥٦ / ٥٨ . الفواكه الدواني ، ج ٢ ، ص ٥٨ ، مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، التاج والإكليل ، ج ٤ ، ص ٣٨ .
(٣) الحاوي ج ١٢ ، ص ٣٨٥ ، روضة الطالبين ، ج ٨ ، ص ٣ ، حاشية البيجومي ، ج ٤ ، ص ٢٢ .
(٤) المغني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ . الشرح الكبير ، ج ١٠ ، ص ٨٤ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، منار السبيل ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، شرح العمدة ، ج ١ ، ص ٤٧١ ، المبدع ، ج ٨ ، ص ١١٩ ، مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣٣ ، ص ٧٦ .
(٥) المحلى ، ١٠ / ١٦١
(٦) البحر الزخار ، ج ٤ ، ص ١٥٢ / ١٥٣ .
(٧) النيل وشفاء العليل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ ، شرح النيل ، ج ٧ ، ص ٤٥٠ .
(٨) جاء في كتاب من لا يحضره الفقيه : " .. طلاق السنة هو أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته تربص بها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها في قبل عدتها بشاهدين في موقف واحد بلفظة واحدة " ٣ / ٣٢٧ / ٣٢٨ .
(٩) لم ينص ابن حزم أثناء كلامه على الطلاق على وجوب الإشهاد على الطلاق لكنه أثناء كلامه على الرجعة قال : " .. وكل من طلق ولم يشهد ذوي عدل أو راجع ولم يشهد ذوي عدل متعديا لحدود الله تعالى " المحلى ١٠ / ٢٥١ .
(١٠) ممن ذهب إلى ذلك فضيلة الشيخ محمد الغزالي ، المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة ، ص ١٨٤ ، الشيخ / أحمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، السابق ، ص ٨٠ / ٨٢ ، د/ محمد بلتاجي ، السابق ص ٥٢٨ وما بعدها

الأدلة :

(أ) استدلال الرأي الأول : استدلت الجمهور القائلون بأن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق واقع ويحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته بقوله تعالى : " وأشهدوا ذوي عدل منكم " وهذا الأمر لا يفيد وجوب الإشهاد على الطلاق وإنما غاية ما يدل عليه هو النذب ومن ثم فالإشهاد على الطلاق ليس شرطاً لوقوعه وصحته ومن ثم فيعتد به (١)

لا سيما أنه لم يرد عن رسول الله ع أو عن صحابته الكرام نص يفيد أنهم كانوا لا يوقعون طلاقاً أو رجعة إلا بعد الإشهاد عليها وهذا يدل على أن الإشهاد على الطلاق ليس شرطاً لصحة وقوعه . (٢)

(ب) استدلال الرأي الثاني : استدلت القائلون بأن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق غير واقع بما يلي :

١ — قوله تعالى : " وأشهدوا ذوي عدل منكم " والقاعدة الأصولية أن الأمر للوجوب ما لم يصرفه صارف وحيث لا صارف له عن الوجوب إلى النذب فيكون الإشهاد على الطلاق شرطاً لصحة وقوعه ولا يعتد بالطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق . ويقول الشيخ / أحمد محمد شاكر موجه الاستدلال بهذه الآية : " .. والظاهر من سياق الآيتين أن قوله : " وأشهدوا " راجع إلى الطلاق والرجعة معا والأمر للوجوب لأنه مدلوله الحقيقي ولا ينصرف إلى غير الوجوب — كالنذب — إلا بقرينة ولا قرينة هنا تصرفه عن الوجوب بل القرائن هنا تؤيد حمله على الوجوب : لأن الطلاق عمل استثنائي يقوم به الرجل — وهو أحد طرفي العقد — وحده سواء أوافقته المرأة أم لا ... وتترتب عليه حقوق للرجل قبل المرأة ، وحقوق للمرأة قبل الرجل وكذلك الرجعة ويخشى فيهما الإنكار من أحدهما فإشهاد الشهود يرفع احتمال الجحد ويثبت لكل منهما حقه قبل الآخر فمن أشهد على طلاقه فقد بالطلاق على الوجه المأمور به ومن أشهد على الرجعة فكذلك ومن لم يفعل فقد تعدى حد الله الذي حده فوقع عمله باطلاً لا يترتب عليه أثر من آثاره . (٣)

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٣ / ٣٣ / ٣٤ ، الفقه الإسلامي ٩ / ٦٩٩٦ .

(٢) د/ محمد بلتاجي ، السابق ص ٥٢٨ .

(٣) أ/ أحمد محمد شاكر ، السابق ، ص ٨٠ / ٨١ .

٢ — ما أخرجه عبد الرازق عن ابن سيرين أن رجلا سأل عمران بن حصين أن رجلا طلق ولم يشهد قال بئس ما صنع طلق في بدعة وارتجع في غير سنة فيشهد على طلاقه وعلى رجعته . (١) وهذا يدل على وجوب الإشهاد على الطلاق وإلا كان بدعيا لأن المطلق خالف أمر الله عز وجل في وجوب الإشهاد على الطلاق .

الرأي الرابع :

بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة يبدو لي الآن الأولى بالقبول في هذه المسألة هو ما ذهب إليه القائلون بأن الطلاق الذي لم يشهد عليه طلاق بدعي غير معتبر وغير واقع لأن المطلق خالف أمر الله عز وجل في وجوب الإشهاد على الطلاق .

وهذا هو ما ذهب إليه فضيلة الشيخ محمد الغزالي حيث يقول : " .. وأستطيع أن أضم إلى ذلك رفض الطلاق الذي ليس عليه إشهاد ، فالشاهدان لا بد منهما لقبول العقد والرجعة والطلاق على سواء ، وخير لنا نحن المسلمين أن نقتبس من تراثنا ما يصون مجتمعنا ويحميه من نزوات الأفراد ، أما الزهد في هذا التراث كله فهو الذي فتح الطريق لمحاولات تنصير قوانين الأسرة " (١)

ويقول د/ محمد بلتاجي : " .. ينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضا أن أن تغير الظروف وانتشار الناس وكثرتهم في عصرنا قد أوجبت العمل بالمصالح المرسلة في توثيق كثير من العقود — منها عقد الزواج نفسه — خشية جحده أو الادعاء فيه مع أنه ليست هناك نصوص خاصة من القرآن أو السنة في وجوب هذا التوثيق الكتابي ، أما الإشهاد على الطلاق والرجعة فهناك النص السابق في القرآن الكريم ومجال الاختلاف في العمل به قاصر على فرضيته أو ندبه وإذ كان الأمر كذلك فقد قوى جانب المصلحة القول بفرضيته في عصرنا — وفيما يتلوه من عصور — ومن هنا لا يكون القائم على أمور التشريع مخطئا إذا قنن لوجوب الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة عملا بالمصلحة المرسلة التي يؤيدها نص قطعي الثبوت يرى فقهاء معتبرون أن الامر فيه للوجوب " (٣)

(١) فتح القدير للشوكاني ٥ / ٢٤٣ . (٢) الشيخ الغزالي ، السابق ، ص ١٨٤ .

(٣) د/ محمد بلتاجي ، السابق ، ص ٥٢٨ وما بعدها .

وبناء على ما تقدم فإنه يترجح عندي القول بوجوب الإشهاد على الطلاق
تضييقاً لنطاقه وحفاظاً على كثير من البيوت من الانهيار لا سيما وأن في
القرآن الكريم والسنة النبوية ما يؤيد هذا الاتجاه
لذا فإنني أقترح على المشرع إضافة مادة إلى قانون الأحوال الشخصية
ويكون نصها كالتالي :

" يجب على من يريد أن يطلق امرأته أن يكون طلاقه بحضرة شاهدي عدل
وأن يكون بحضرة الموظف المختص (المأذمون) وكفي أن يشهدا أمامه
بالبطابق "

وبإضافة هذه النص فإنه سيؤدي إلى التقليل من إيقاع الطلاق في المجتمع
وهذا ما يبتغيه الإسلام من الحفاظ على البيوت من الانهيار وضياع الأبناء
وتشريدهم فإذا أراد الرجل طلاق امرأته فعليه أن يتحرى الوقت المناسب
لذلك الذي أمر الله عز وجل بالطلاق فيه وهو الطهر الذي لم يجامعها فيه
وأن يحضر ذوي عدل من المسلمين ثم يطلقها طلقة واحدة فإن كان ذلك
بحضرة الموظف المختص كان أولى وإلا فالطلاق صحيح ونافذ وكفى أن
يشهد الشاهدان بالطلاق أمامه ليقوم بتوثيق هذا الطلاق .

والله أعلم

خاتمة البحث

بعد العرض السابق لآراء الفقهاء وأدلتهم في مسألة الطلاق البدعي من حيث الإعمال والإهمال يتبين الآتي :

أولاً - حق الطلاق الذي جعله الله عز وجل بيد الرجل ليس حقاً مطلقاً كما الأمر قبل الإسلام وإنما هو حق مقيد بقيود من حيث العدد فلا مزيد على ثلاث طلاقات ، ومن حيث الزمان فلا يجوز في الحيض أو في الطهر المجامع فيه ، ومن حيث الإشهاد عليه فلا يجوز الطلاق بغير شهود .

ثانياً - الطلاق السني هو أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه بحضرة شاهدي عدل وما عداه فهو طلاق بدعي مخالف لأمر الله عز وجل .
ثالثاً - اتفق الفقهاء على أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي لكنهم اختلفوا فيه من حيث الإعمال والإهمال :

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية وجمهور الإباضية إلى أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق واقع ويحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها الزوج على زوجته .

وذهب الظاهرية والإمامية وبعض الإباضية وابن تيمية وابن القيم والشوكاني والصنعاني وابن علية وهشام بن الحكم وحكي عن الباقر والصادق والناصر وطاووس وخلاس بن عمرو وهو قول الإمام الأكبر محمود شلتوت ، والشيخ أبي زهرة والشيخ السيد سابق والشيخ محمد الغزالي ، والشيخ محمد أحمد شاكر ، د/ محمد بلتاجي ومن وافقهم إلى أن الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي لا يقع ولا يحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها الرجل على زوجته .
وقد اقترحت على المشرع المصري إضافة مادة إلى قانون الأحوال الشخصية نصها :

" الطلاق الواقع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه طلاق بدعي محرم غير معتبر شرعاً ولا يحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها الزوج "

رابعاً - يجوز طلاق المرأة التي لم يدخل بها زوجها في الطهر وفي الحيض ولا يعد طلاقها في هذه الحالة بدعياً وفقاً لما ذهب إليه جمهور الفقهاء خلافاً لزمير من الحنفية وأشهب من المالكية والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء

خامساً - الخلع في الحيض لا يلحقه وصف السنة أو البدعة وإنه جائز على كل حال سواء في الطهر أو في الحيض حتى تدفع المرأة عن نفسها ضرر سوء العشرة الذي هو أعظم من ضرر تطويل العدة .

سادساً - اختلف الفقهاء في حكم طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة :

فذهب الشافعية والحنابلة في رواية والظاهرية إلى أن طلاق الثلاث طلاق للسنة وذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في رواية والزيدية والإمامية والإباضية إلى أن جمع الثلاث طلاق بدعي محرم وهو قول عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وهذا وهو الرأي الراجح في هذه المسألة .

وإذا كان الفقهاء قد اختلفوا في طلاق الثلاث من حيث السنة والبدعة فقد اختلفوا فيه أيضاً من حيث الإعمال والإهمال .

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض الإباضية إلى أن من طلق امرأته المدخول بها ثلاثاً بكلمة واحدة أو بكلمات وقع ثلاثاً

وذهب الزيدية والإمامية وجمهور الإباضية وعطاء وطاؤوس وسعيد بن جبير ومن وافقهم إلى أن طلاق الثلاث يقع واحدة وهو قول ابن تيمية وابن القيم وهذا هو الراجح في هذه المسألة وقد أخذ به المشرع المصري في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م

أما طلاق غير المدخول بها فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أن الرجل إذا طلق امرأته التي لم يدخل بها ثلاثاً بكلمة واحدة كأن يقول لها أنت طالق ثلاثاً وقع ثلاثاً ، أما إذا طلقها ثلاثاً بألفاظ متتابعة مثل أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق فإنه يقع واحدة لأنها بالأولى قد باننت منه فيقع الباقي على غير محل فلا يعتد به .

وذهب المالكية إلى أن من طلق امرأته التي لم يدخل بها ثلاثا بكلمة أو بكلمات فلا تحل له حتى تتكح زوجا غيره

وذهب الحنابلة في رواية والزيدية في ظاهر مذهبهم والإمامية والإباضية إلى أن من طلق امرأته التي لم يدخل بها ثلاثا بكلمة واحدة أو بكلمات فإنه يقع واحدة وهذا هو الراجح في هذه المسألة

سابعاً - الإشهاد على الطلاق ليس واجبا كما ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وظاهر مذهب الظاهرية والزيدية والإباضية ومن ثم فالطلاق الذي لم يشهد عليه المطلق طلاق سني وواقع وذهب الإمامية ومفهوم كلام الظاهرية وبعض المعاصرين كالشيخ محمد الغزالي والشيخ أحمد محمد شاكر ومن وافقهم إلى وجوب الإشهاد على الطلاق ومن طلق ولم يشهد على طلاقه فهو طلاق بدعي محرم ولا يعتد به ولا يحتسب من عدد الطلقات التي يملكها الزوج .

وهذا هو الرأي الراجح والأولى بالقبول في هذه المسألة لما فيه من تضيق الخناق في إيقاع الطلاق وجعله في أضيق الحدود حفاظا على الأسر المسلمة من الانهيار . وقد اقترحت على المشرع المصري إضافة مادة إلى قانون الأحوال الشخصية نصها كالتالي :

" يجب على من يريد أن يطلق امرأته أن يكون طلاقه بحضرة شاهدي عدل وأن يكون بحضرة الموظف المختص (المأذمون) وكفي أن يشهدا أمامه بالطلاق " وأعتقد أن في إضافة مثل هذا النص تيسير على المجتمع ورفع للحرص عن المكلفين ما أمكن عملا بقوله تعالى " وما جعل عليكم في الدين من حرج " وفي النهاية فهذا جهد المقل ولا أدعي أنني بلغت الكمال ولكنني بشر أصيب وأخطيء فإن أصبت فمن فضل الله علي وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ولكن حسبي أني حاولت .

والله والموفق والهادي إلى سواء السبيل .

أهم المراجع والمصادر الواردة في البحث

أولاً - كتب التفسير وأحكام القرآن

- ١ - أحكام القرآن للجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٢ - أحكام القرآن للشافعي ، محمد بن إدريس أبو عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠ هـ - تحقيق / عبد الغني عبد الخالق
- ٣ - تفسير الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ، ١٤٠٢ هـ
- ٣ - تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصاري القرطبي ، دار الغد العربي ، ط ، الثانية ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، طبعة دار الشعب ،
- ٥ - فتح القدير ، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت .

ثانياً - كتب الحديث :

- ٦ - الداري المضية ، محمد بن علي الشوكاني ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- ٧ - سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق / أحمد محمد شاكر
- ٨ - سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ، الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، تحقيق / فؤاد أحمد زملي
- ٩ - سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ، دار الفكر ، بيروت ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي
- ١٠ - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- ١١ - سنن الدار قطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني ، البغدادي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ، تحقيق / السيد عبد الله هاشم
- ١٢ - سنن النسائي ، الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ، الأولى ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م
- ١٣ - سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، مكتبة ، دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا .

- ١٤ - سنن سعيد بن منصور ، دار العصيمي ، الرياض ١٤١٤ هـ ، الرياض ، تحقيق / سعد بن عبد الله بن عبد العزيز

- ١٥ — سبل السلام ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
- ١٦ — شرح معاني الآثار ، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ، الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، تحقيق / محمد زهري النجار
- ١٧ — شرح النووي على صحيح مسلم ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ، الثانية ، ١٣٩٢ هـ
- ١٨ — صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي
- ١٩ — صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ط ، الثالثة ، ١٤٠٧ هـ — / ١٩٨٧ م ، تحقيق د/ مصطفى ديبا
- ٢٠ — فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩ هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢١ — مسند الإمام أحمد ، الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مؤسسة قرطبة ، مصر ،
- ٢٢ — مصنف ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ، الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، تحقيق /كمال يوسف الحوت
- ٢٣ — مصنف عبد الرازق ، أبو بكر عبد الرازق بن همام الصنعاني ، المكتبة الإسلامي ، بيروت ، ط ، الثانية ، ١٤٠٣ هـ ، تحقيق / حبيب الرحمن الأعظمي
- ٢٤ — نيل الأوطار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م

ثالثاً — كتب الفقه :

(أ) كتب الحنفية :

- ٢٥ — بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن السعود الكاساني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م
- ٢٦ — البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، للعلامة زيد الدين بن نجيم الحنفي دار المعرفة
- ٢٧ — البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- ٢٨ — تحفة الفقهاء محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ١٤٠٥ هـ ، ط ، الأولى

- ٢٩ — الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لمحمد علاء الدين الحصكفي ، دار الفكر للطباعة والنشر
- ٣٠ — رد المحتار علي الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- ٣١ — شرح فتح القدير للشيخ كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بابن لهام دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ،
- ٣٢ — شرح العناية علي الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي بهامش شرح فتح القدير دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان
- ٣٣ — الهداية شرح بداية المبتدي علي بن أبي بكر بن شرح الجليل الميرغباني أبو الحسن
- ٣٤ — المبسوط محمد بن أحمد السرخسي دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان

(ب) كتب المالكية :

- ٣٥ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن رشد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م
- ٣٦ — التمهيد لابن عبد البر أبو يوسف عمر بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية ، طبعة ١٣٨٧هـ ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي
- ٣٧ — التاج والإكليل لمختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي عبد القاسم العبدري الشهير بالمواق ، مطوع بهامش مواهب الجليل ، دار الفكر ، ط ، الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م
- ٣٨ — رسالة أبي زيد للشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي مطبوع بهامش الفواكه الدواني شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م
- ٣٩ — الفواكه الدواني أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي ، مطبعة ومكتبة مصطفى البالي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ، الثالثة ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م
- ٤٠ — القوانين الفقهية ، الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، مكتبة أسامة ، بيروت لبنان .
- ٤١ — مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب دار الفكر ، ط ، الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

(ج) كتب الشافعية :

- ٤٢ — الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس طبعة مصورة عن طبعة بولاق
الدار العربية للتأليف والترجمة
- ٤٣ — الحاوي الكبير للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ،
المكتبة التجارية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م
- ٤٤ — حواشي الشرواني علي تحفة المحتاج ، للشيخ عبد الحميد الشرواني والشيخ
أحمد بن قاسم العبادي ، دار الفكر
- ٤٥ — حاشية البيجرمي على الخطيب ، حاشية الشيخ سليمان بن محمد بن عمر
البيجرمي الشافعي المسماة " تحفة الحبيب على شرح الخطيب " دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م
- ٤٦ — روضة الطالبين للإمام زكريا يحيى بن شرف النووي ، المكتبة الإسلامية
بيروت ، لبنان ، ط ، الثانية ، ١٤٠٥ هـ
- ٤٧ — المذهب إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق دار الفكر بيروت
لبنان ،
- ٤٨ — الوسيط في المذهب لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي ، دار السلام ،
القاهرة

(د) كتب الحنابلة :

- ٤٩ — أعلام الموقعين عن رب العالمين ، للإمام ابن قيم الجوزية ، الناشر ، دار
الحديث ، القاهرة ، ط ، الثالثة ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م
- ٥٠ — الإقناع في فقه الإمام أحمد ، لشيخ الإسلام شرف الدين موسى الحجاوي
المقدسي ، الناشر ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٥١ — الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٥٢ — إغاثة اللهفان ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ،
مكتبة التراث ، القاهرة .
- ٥٣ — جامع الفقه ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية ،
دار الوفاء المنصورة ، ط ، الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م
- ٥٤ — زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن قيم الجوزية ، الناشر ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان ، طبعة ١٣٧٩ هـ ، المطبعة المصرية
- ٥٥ — شرح العمدة في الفقه لابن تيمية الحراني ، أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني ،
مكتبة العبيكان الرياض ، ١٤١٣ هـ ، ط ، الأولى ، تحقيق ، د/ سعود
صالح العبيكان ١٨٦
- ٥٦ — الشرح الكبير على متن المقنع ، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي
عمر محمد بن أحمد بن قدامة ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ، الأولى ، ١٤١٦ هـ
١٩٩٦ م .

- ٥٧ — عمدة الفقه ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، الناشر ، مكتبة الطرفين ، الطائف ، تحقيق / عبد الله العبدلي ، محمود العتيبي
- ٥٨ — الفروع ، لأبي عبد الله محمد بن مفلح ، تحقيق أبي الزهرتء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
- ٥٩ — كشف القناع عن متن الإقناع للعلامة الشيخ منصور بن يونس البهوتي ، الناشر ، دار الفكر ، طبعة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م
- ٦٠ — الكافي في الفقه على مذهب الإمام أحمد لشيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي ، تحقيق ، أحمد بن محمد عبد الحميد ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي
- ٦١ — منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م
- ٦٢ — مجموع فتاوى ابن تيمية ، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، دار الرحمة للنشر والتوزيع
- ٦٣ — المبدع شرح المقنع ، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد بن محمد عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
- ٦٤ — المغني ، الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، الناشر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ، الأولى ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٦٥ — المحرر ، للشيخ عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ ط ، الثانية .

(هـ) كتب الظاهرية :

- ٦٦ — المحلى ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، تحقيق الشيخ / أحمد محمد شاكر ، طبعة المكتبة التجارية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري .

(و) كتب الزيدية :

- ٧٦ — البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى بن المرتضى دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
- ٦٨ — الروضة الندية شرح الدرر البهية ، لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين القنوجي البخاري ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

(ز) كتب الإمامية :

- ٦٩ — جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي ، تحقيق محمود القوجاني ، دار إحياء التراث العربي ، ط ، السابعة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١ م

٧٠ — شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي الحلبي ، دار الزهراء ، بيروت ، لبنان ، ط ، الثانية ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

٧١ — مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام ، لزين الدين بن علي العاملي الجبعي ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

٧٢ — من لا يحضره الفقيه ، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، ط ، الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

٧٣ — المختصر النافع في فقه الإمامية ، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي الحلبي ، دار الزهراء ، بيروت ، لبنان ، ط ، الثالثة ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

٧٤ — وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ، للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ، تحقيق الشيخ / عبد الرحيم الرباني الشيرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

ح) كتب الإباضية :

٧٥ — شرح النيل وشفاء العليل ، للشيخ محمد بن يوسف أطفيش ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، السعودية .

٧٦ — كتاب النيل وشفاء العليل ، للشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، السعودية .

سادسا : كتب أصول الفقه وقواعده الكلية

٧٧ — أصول السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ، ١٣٧٢ هـ

٧٨ — إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الحق من علم الأصول ، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٧٩ — المسودة ، لابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، دار النشر ، المدني ، القاهرة ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد

المراجع الحديثة

٨٠ — المرحوم الأستاذ / أحمد محمد شاكر ، نظام الطلاق في الإسلام ، مطبعة النهضة بمصر ١٣٥٤ هـ ،

٨١ — المستشار / حسن منصور ، منهج الإسلام في علاج المشكلات الأسرية ، الناشر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، العدد ٧٤ ، ١٤٢٢ هـ — / ٢٠٠١

٨٢ — الشيخ السيد سابق ، فقه السنة ، الناشر ، الفتح للإعلام العربي ، القاهرة ،

٨٣ — الشيخ علي حسب الله " الفرق بين الزوجين " ، دار الفكر العربي ، ط ، ١٣٨٧ / ١٩٦٨ م ،

- ٨٤ — الشيخ محمد محمود أبو حسن ، رسالة القصر والجمع ، ، هدية مجلة الأزهر عدد ذي القعدة ١٤١١ هـ —
- ٨٤ — الشيخ محمد الغزالي ، قضايا المرأة بين التقاليد الركدة والوافدة ، دار الشروق ، القاهرة ،
- ٨٥ — والشيخ محمد أبو زهرة ، الأحوال الشخصية ، الناشر ، دار الفكر العربي ، ط ، الثانية .
- ٨٦ — د/ محمد بلتاجي ، دراسات في أحكام الأسرة ، ، الناشر مكتبة الشباب ، ط ، الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- ٨٧ — الإمام الأكبر محمود شلتوت " الفتاوى ، دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة ، الناشر ، دار القلم ، ط ، الثالثة ،
- ٨٨ — د/ وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، دار الفكر ، ط ، الرابعة ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م

**

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة البحث	١
<u>خطة البحث</u>	٤
<u>التمهيد</u>	٦
١ — منهج القرآن الكريم في تشريع الطلاق	٦
٢ — المراد بالطلاق السني والبدعي عند فقهاء المذاهب الثمانية	١٠
<u>المبحث الأول : الطلاق في الحيض أو في الطهر المجامع فيه</u>	١٦
المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة	١٧
المطلب الثاني : حكمه من حيث الحل والحرمة	١٨
المطلب الثالث : حكمه من حيث الإعمال والإهمال	٢٣
المطلب الرابع : حكم طلاق غير المدخول بها في الحيض	٥٦
المطلب الخامس : حكم الخلع في الحيض أو في الطهر المجامع فيه	٥٩
<u>المبحث الثاني : طلاق الثلاث</u>	٦١
المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة	٦٢
المطلب الثاني : حكمه من حيث الحل والحرمة	٧٤
المطلب الثاني : حكمه من حيث الإعمال والإهمال	٧٥
الفرع الأول : حكم طلاق المدخول بها ثلاثا	٧٥
الفرع الثاني : حكم طلاق غير المدخول بها ثلاثا	١٠٥
المبحث الثالث : حكم الطلاق الذي لم يشهد عليه	١١٠
المطلب الأول : حكمه من حيث السنة والبدعة .	١١١
المطلب الثاني : حكمه من حيث الإعمال والإهمال .	١١٤
<u>خاتمة البحث</u>	١١٨
— مراجع البحث	١٢١
— فهرس الصفحات	١٢٨